

أجهزة تنظيم المجتمع في الخدمة الإجتماعية

الدكتور
هالة مصطفى السيد
مدرس بقسم تنظيم المجتمع
المعهد العالى للخدمة الإجتماعية
بالأسكندرية

الدكتور
هناء حافظ بدوى
الأستاذ المساعد بقسم تنظيم المجتمع
المعهد العالى للخدمة الإجتماعية
بالأسكندرية

أجهزة تنظيم المجتمع فى الخدمة الإجتماعية

الدكتور

هالة مصطفى السيد

مدرس بقسم تنظيم المجتمع

المعهد العالى للخدمة الإجتماعية

بالأسكندرية

الدكتور

هناء حافظ بدوى

الأستاذ المساعد بقسم تنظيم المجتمع

المعهد العالى للخدمة الإجتماعية

بالأسكندرية

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف



١٩٥١/٣٣٥١٨٦٥

• بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ •

﴿... رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾

صلّى الله العظيم

(سورة الكهف الآية ١٠١)

مقدمة :

الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية حديثة وليدة القرن العشرين وبالرغم من حداثة هذه المهنة فلقد تمكنت من أن تكون لنفسها قاعدة نظرية علمية وأساليب فنية متقدمة ، وإن كانت تحاول أيضاً الوصول إلى تكوين نظريات وقوانين ونماذج دقيقة نسبياً خاصة بها .

ولقد حددت مهنة الخدمة الاجتماعية طرقاً أساسية ثلاثية للعمل مع الإنسان والنهوض به وقائياً وإنشائياً وعلاجياً وذلك في مستوياته المختلفة (الفرد - الجماعة - المجتمع) ولقد استمدت الخدمة الاجتماعية الطرق الثلاثة من طبيعة الحياة الإنسانية التي تتميز بأوجه واضحة المعالم هي حياة الإنسان كعضو قائم بذاته ، حياته كعضو في جماعة ، ثم حياته كعضو ومواطن في المجتمع .

ويعتبر العمل مع المجتمعات - تنظيم المجتمع - من أحدث طرق المهنة إذا لم يعترف به كمنهج إلا منذ عام ١٩٤٦ .

وتنظيم المجتمع كطريقة أساسية للخدمة الاجتماعية هي ضرورة مرحلية للمجتمعات الحديثة للتصدي لمشكلات المجتمعات المتزايدة إذ يقع عليها العبء الأكبر في تحقيق التنمية والرفاهية خصوصاً بعد أن أصبح رفع مستوى المعيشة في العالم من أهم وأصعب المسئوليات في العصر الحديث .

وهذه الطريقة لا تتعامل مع الجمهور مباشرة مثل طريقة خدمة الفرد وطريقة خدمة الجماعة ولكنها تتعامل معه بطريقة غير مباشرة من خلال المنظمات والمؤسسات الاجتماعية والقيادات ، وهذه الطريقة تعمل على التنسيق بين جهود المنظمات ورفع مستوى خدماتها أو تعديلها أو إدخال خدمات جديدة على المجتمع لتساير التطور في الاحتياجات المجتمعية ، وتعمل طريقة تنظيم المجتمع على إيجاد التركيب الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي الذي يجعل من المجتمع مجالاً صالحاً لنمو أفراد وجماعات ومؤسساته نمواً يؤدي إلى زيادة إمكانياته لتحقيق الرفاهية للمواطنين .

ويحتم ذلك على أخصائي تنظيم المجتمع أنه إذا كان يستهدف معاونة المجتمع المحلي على إشباع حاجاته الأساسية وحل المشكلات التي تواجهه أن

يقضى معظم وقته في التعامل مع المنظمات والمؤسسات التي يفترض قيامها له بإشباع هذه الاحتياجات وحل تلك المشكلات ولكي ينجح في هذا فلا بد أن يكتسب فهماً عميقاً لأجهزة ومنظمات المجتمع التي يعمل معها أو من خلالها و أن يكتسب مهارة فائقة في استخدام أساليب التأثير على تلك المنظمات (الأجهزة) وإحداث تغييرات في سياساتها وممارساتها .

هذا الكتاب محاولة علمية نقدمها لطلاب البكالوريوس وذلك للمساهمة في الاستفادة من دراسة أجهزة طريقة تنظيم المجتمع ، مفهومها وأنواعها وأهدافها وتكوينها كمدخل نظري لأخصائي تنظيم المجتمع لفهم الأجهزة التي يتم من خلالها الممارسة المهنية بطريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية .

حيث يتناول الفصل الأول مراحل تطور طريقة تنظيم المجتمع في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفي المجتمع المصري حيث يعرض التطور من خلال أربعة مراحل هي : مرحلة التنسيق ، مرحلة التخطيط ، مرحلة التنمية ، مرحلة الدفاع .

أما الفصل الثاني فنقدم فيه مدخل لدراسة الأجهزة في تنظيم المجتمع من حيث أهدافها وأنواعها ، تكوينها ، مقوماتها ووسائل تمويلها ، وفي الفصل الثالث ندرس الأجهزة الأساسية في تنظيم المجتمع والتي تتمثل في كل من الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات النوعية للجمعيات والمؤسسات الأهلية ويعرض أيضاً هذا الفصل المقارنة بين الاتحادات العامة والنوعية والإقليمية .

أما عن ممارسات طريقة تنظيم المجتمع في الأجهزة المعاونة والتي اشتملت على ثلاثة نماذج من الأجهزة المعاونة . ففي الفصل الرابع يعرض سجل تبادل المعلومات من حيث أغراضه ، مصادر تمويله ، البناء التنظيمي له واختصاصاته ونظام العمل به ، أما الفصل الخامس يعرض صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية من حيث مفهومه ، تشكيل مجلس إدارته واختصاصاته وموارده المالية ، والفصل السادس يعرض مراكز ومكاتب التطوع من حيث مفهوم التطوع وأهميته في تنظيم المجتمع وأهدافه ثم يعرض مراكز

ومكاتب التطوع من حيث مفهومها ، أهدافها ، خطوات العمل بها و الوسائل التي تستخدمها في تحقيق أهدافها .

أما الفصل السابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر فقد خصصت لدراسة ممارسة طريقة تنظيم المجتمع في الأجهزة الثانوية والتي اشتملت على نماذج خمسة من الأجهزة الثانوية حيث مكاتب خدمة المواطنين تطورها وبنائها التنظيمي واختصاصاتها والمجالس الشعبية المحلية بنظام الإدارة المحلية في المجتمع المصري من خلال دراسة مفهوم الإدارة المحلية أهدافها وفلسفتها واختصاصات وحدات الحكم المحلي ودور أخصائي تنظيم المجتمع في المجالس الشعبية المحلية ، والمجلس القومي للأمومة والطفولة من حيث نشأته ووظائفه الأساسية واختصاصاته والصندوق الاجتماعي للتنمية وكذلك جهاز بناء وتنمية القرية .

أما الفصل الثاني عشر فقد خصص لدراسة الاتجاهات الحديثة لطريقة تنظيم المجتمع في كل من أمريكا ومصر ثم يناقش التوطين في الخدمة الاجتماعية كأحد الاتجاهات المعاصرة لممارسة تنظيم المجتمع في مصر من حيث مفهومه والعوامل التي تساعد على نجاحه .

أما الفصل الأخير يتناول دراسة بعض الحالات التطبيقية في تنظيم المجتمع لدعم إعداد الممارس المهني من خلال الخبرات المستفادة من هذه الحالات.

ولقد ساهمت الدكتورة هالة مصطفى المدرس بقسم تنظيم المجتمع بالمعهد في هذا الكتاب وذلك بإعداد الفصل الأول الخاص بمراحل تطور طريقة تنظيم المجتمع والفصل الثالث الخاص بالأجهزة الأساسية في تنظيم المجتمع والفصل الخامس الخاص بصندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، والفصل السادس الخاص بمراكز ومكاتب التطوع .

والكتاب الذي نقدمه للقارئ اليوم يهدف إلى إيجاد إطار نظري محدد لممارسة أخصائي تنظيم المجتمع في أجهزة ومجالات الخدمة الاجتماعية لطريقة تنظيم المجتمع .

ويسعدني أن يجد طلاب الخدمة الاجتماعية في هذا البحث العلمي
المتواضع بعض الإضافات والتحليلات التي نعتقد أنها تهمهم في ممارساتهم
الميدانية .

ونسأل الله العلى القدير دوام أن نكون قد وفقنا بهذا في خدمة مهنتنا ومجتمعنا .

الأستاذ الدكتور

هناء حافظ بدوى

الإسكندرية سبتمبر ٢٠١٠

الفصل الأول*

مراحل تطور طريقة تنظيم المجتمع

مقدمة.

أولاً: مراحل تطور طريقة تنظيم المجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: مراحل تطور طريقة تنظيم المجتمع في مصر.

* هذا الفصل من إعداد/ د. هالة مصطفى- مدرس بقسم تنظيم المجتمع- المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية.

مقدمة:

تُعد طريقة تنظيم المجتمع من أكثر طرق الخدمة الاجتماعية حركة وتطوراً، لأنها تتعامل مع قضايا ومشكلات المجتمع المعاصر وتمارس من خلال أجهزة محلية وقومية سواء كانت حكومية أو غير حكومية- فضلاً عن الجماعات والتنظيمات الرسمية الأخرى، لتصل من خلال ذلك إلى تحقيق تنمية المجتمع ككل .

ولذلك اتجهت طريقة تنظيم المجتمع في الآونة الأخيرة إلى إحداث تغييرات جذرية في مبادئها واستراتيجياتها وأدوار ممارسيها، شأنها في ذلك شأن بقية المهن الأخرى التي تسعى إلى التحديث والتغيير .

ولقد شهدت ممارسة طريقة تنظيم المجتمع تطوراً مستمراً، حيث تأخذ هذه التطورات باتجاهات ومداخل جديدة، وكذلك أحدثت الكتابات النظرية التي ظهرت نتيجة هذه الخبرات والممارسات والتي أدت إلى تغيير نظرة طريقة تنظيم المجتمع إلى قضايا جديدة لم تكن واردة في بداية نشأة الطريقة، وبالتالي أصبحت هذه الطريقة مسئولة بدرجة كبيرة عن قيادة الممارسة المهنية سواء في أمريكا أو في مصر .

ونتناول في هذا الفصل الاتجاهات الحديثة لطريقة تنظيم المجتمع من خلال عرض مراحل تطور الطريقة سواء في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة التي ظهرت فيها الخدمة الاجتماعية كمهنة والرائدة لها كما أنها بذلت جهوداً واضحة في سبيل تطوير المفاهيم الخاصة بالمهنة، ومصر كإحدى الدول النامية التي تمارس هذه الطريقة في مهنة الخدمة الاجتماعية.

المحاولات المختلفة لتطور طريقة تنظيم المجتمع:

لقد ظهرت عدة محاولات لإبراز التطور التاريخي لطريقة تنظيم المجتمع ويمكن أن نعرض بعض هذه المحاولات المختلفة فيما يلي:

[١] محاولة د. هدى بدران:

حيث قسمت هذه المراحل حسب التطور التاريخي وهي: مرحلة البدء، مرحلة الحرب العالمية الأولى ونتائجها، مرحلة الحرب العالمية الثانية ونتائجها، المرحلة الحالية من عام ١٩٥٠ وحتى الآن.

[٢] محاولة د. أحمد وفاء زيتون:

حيث قسمت هذه المراحل إلى أربعة مراحل أساسية مرتبطة بالعمليات المهنية للطريقة وهي: مرحلة التنسيق، التخطيط، التنمية، الدفاع.

[٣] محاولة د. إبراهيم رجب:

حيث قسم تطور طريقة تنظيم المجتمع حسب الأجهزة والظروف الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية المختلفة التي أدت إلى ظهورها.

[٤] محاولة د. عبد الحليم رضا عبد العال:

وقد عرض فيها تطور الطريقة من حيث النشأة التاريخية وكذلك ربط ذلك التطور بمحاولة التوصل لنماذج الممارسة في طريقة تنظيم المجتمع، بدءاً من مرحلة لم يكن فيها أي نموذج للممارسة الميدانية إلى مرحلة التوصل إلى نماذج علمية تقنية.

وقد وضح أيضاً التطور من خلال بعدين أساسيين:

- البعد الأول: تطور مفهوم طريقة تنظيم المجتمع.

- البعد الثاني: تطور مؤسسات تنظيم المجتمع.

[٥] محاولة د. نبيل صادق:

حيث عرض تطور تنظيم المجتمع من خلال ثلاثة مراحل وهي:
مرحلة التنسيق بين مؤسسات الرعاية الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي،
مرحلة الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية، مرحلة العمل في مواقف النزاع
أو الصراع المجتمعي.

[١] محاولة د. رشاد أحمد عبد اللطيف:

ولقد قدم تقسيماً لتطور طريقة تنظيم المجتمع من خلال الالتزام
بالخطوات (العمليات) المهنية للطريقة في إبراز التطور التاريخي لها أو
على مستوى الجهاز، حيث اشتمل التقسيم على الآتي:

- ١- العوامل التي أدت إلى ظهور المرحلة.
 - ٢- الجهاز أو الأجهزة التي ظهرت خلال المرحلة.
 - ٣- الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الجهاز.
 - ٤- الفلسفة المنظمة للعمل في إطار المرحلة.
 - ٥- أهم الإضافات العلمية "التراكم المعرفي والميداني" للمرحلة.
- ويمكن في إطار ما سبق أن نعرض بهذه المراحل وفقاً لما يلي:

أولاً: مراحل تطور طريقة تنظيم المجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية:

المرحلة الأولى: "التسويق":

أ- العوامل التي أدت إلى ظهور هذه المرحلة:

كانت البدايات الأولى لهذه المرحلة مستمدة من تطور الحياة الاجتماعية والتي كانت تركز على "رغبة الإنسان في مساعدة أخيه الإنسان"، حيث كان النسق الاجتماعي محدود يوفر لأفراده الإحساس بالأمن والطمأنينة عن طريق رعاية المسنين والأرامل واليتامى والتعاون في أوقات الشدة والكوارث ورعاية المحتاجين والمرضى والعناية بالصغار.

وكان الدافع إلى تقديم المساعدة في بداية هذه المرحلة وقبل ظهور الأديان بصورة غيبية ثم بنزول الأديان السماوية أصبح هناك حث على رعاية الفقراء واليتامى والمحتاجين بدافع ديني وبعد ذلك أخذت الرعاية مفهوماً سياسياً عندما أصبح الأغنياء يخشون ثورة الفقراء وبالتالي كان الدافع إلى تقديم الرعاية "دافع سياسي" يتمثل في الحفاظ على المكاسب والثروات التي يحظى بها الأغنياء، وقد شهدت هذه المرحلة تطوراً في نظام الإحسان في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تكونت أول جمعية لتنظيم الإحسان في أمريكا عام ١٨٧٧ في مدينة بافالو وقد تطور عدد الجمعيات في أمريكا حتى بلغ ٩٢ جمعية في عام ١٨٩٣، وكانت تقدم الإحسان لأشد الناس احتياجاً على المساعدة، وقد بلغ عدد الولايات التي بها جمعيات لتنظيم الإحسان ٢٥ ولاية، وقد أنشئت

مدرسة نيويورك للإحسان عام ١٨٩٨ والتي أصبحت فيما بعد أول مدرسة للخدمة الاجتماعية.^(١)

وإنما كان الهدف الرئيسي ينصب على عملية الإحسان نفسها حتى تستهدف أكبر عدد من المواطنين الذين يعيشون في مستويات اجتماعية واقتصادية معينة عن طريق استبعاد الإحسان الفردي المتقطع والاهتمام بالإحسان الجمعي المنظم.^(٢)

ولكن كانت تنحصر أنشطة منظمات أو جمعيات الإحسان في هذا الوقت على مساعدة الفقراء دون التعرف على الظروف الاجتماعية لهم والعوامل التي أدت بهم إلى هذا الحال، ودون الاهتمام أيضاً بفئة من فئات المجتمع.^(٣)

ب- أجهزة ومنظمات هذه المرحلة:

وفي هذه المرحلة كانت طريقة تنظيم المجتمع تمارس في مؤسسات واجبها الأساسي هو التنسيق بين أنشطة مؤسسات عاملة في مجالات الخدمة الاجتماعية.^(٤) وهي كالاتي:

١- أنشئ سجل تبادل المعلومات بغرض توفير الاتصال ما بين منظمات الرعاية الاجتماعية... وحتى يتمكن المهنيون العاملون بها من

(١) رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية- مدخل دراسة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٦٣-٦٥.

(٢) علي الدين السيد، الخدمة الاجتماعية- الأصالة والمعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٢٨.

(٣) Joan orme, Gender and Community Care, social Work and Social Care Perspectives, New York, ٢٠٠١, P.٣٨.

(٤) عبد الحليم رضا عبد العال، تنظيم المجتمع (أجهزة- مجالات- حالات)، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٢.

ومات فيما بينهم عن العملاء حتى يتمكنوا من التعامل مع كل

مندوق التمويل المشترك في مدينة دنفر الأمريكية عام ١٨٧٧. سى تكوين صندوق للتمويل المشترك في مدينة ليفربول البريطانية عام ١٨٧٤، وقد ازدهرت فكرة صناديق التمويل المشترك في أمريكا في الفترة من ١٩٢١-١٩٢٤ استجابة لحركة تكوين صناديق الحرب خلال الحرب العالمية الأولى ثم ازدهرت مرة أخرى في أوائل الثلاثينيات لمواجهة أزمة الكساد العالمي التي مرت بالبلاد.

ولقد تبين أن قيام صناديق التمويل بالعملية التنسيقية في مجال المال لا يمكن أن ينفصل عن عملية التنسيق على مستوى الخطط والسياسات والبرامج التي تتم في مجال الهيئات الاجتماعية ولهذا كانت هناك صلة قوية بين صناديق التمويل المشترك وبين مجالس الهيئات في معظم المدن الأمريكية.^(١)

ج- الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الجهاز:

إن الهدف من أنشطة تنظيم المجتمع التي مورست في جمعيات تنظيم الإحسان أو في صناديق التمويل المشترك هو إيجاد روح التعاون بين الهيئات

^(١) رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية مدخل لدراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ٦٦-٦٧.

التي تقدم خدمات الرعاية الاجتماعية لمنع الازدواج والتكرار والتضارب بين الهيئات المختلفة وإحداث التكامل بين الخدمات التي تؤديها هذه الهيئات. (١)

د- الفلسفة المنظمة للعمل في إطار هذه المرحلة:

حماية العميل- وحماية المؤسسات.

هـ- الإضافات النظرية في هذه المرحلة:

من الإضافات النظرية في هذه المرحلة ظهور "مفهوم التنسيق" والذي عبر عنه نيوسنتر فيما بعد بأن تنظيم المجتمع طريقة تعمل ما بين الجماعات ويقصد بالجماعات هنا مجالس إدارات المؤسسات المنضمة إلى جهاز تنظيم المجتمع. كما قدم نيوسنتر دوراً للمنظم الاجتماعي يتناسب مع هذه المرحلة التنسيقية ويشمل هذا الدور: الدور الإداري، التربوي، المهني، الإنمائي.

وأضاف عدة أهداف فرعية للطريقة كلها توضح أن بداية الجهود المهنية لطريقة تنظيم المجتمع كانت تركز على التنسيق والعمل غير المباشر مع المجتمع. (٢)

وقد تميزت أيضاً تلك المرحلة بظهور قانون الضمان الاجتماعي عام ١٩١٥ بقصد إصلاح نواحي الخلل في المجتمع، وقد أصبح لأسلوب

(١) محمد رفعت قاسم، تنظيم المجتمع- الأسس والأجهزة، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٣.

(٢) رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية- مدخل دراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ٦٨.

المسح الاجتماعي أهميته للحصول على بيانات يمكن استخدامها في التخطيط لمقابلة احتياجات المجتمع.^(١)

والكتابات النظرية في هذه المرحلة تركز على مفهوم طريقة تنظيم المجتمع بأنه العمل مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية وأنهما تمارس في منظمات تهتم بالتمويل وبالنشطة.^(٢)

المرحلة الثانية: "التخطيط":

أ- العوامل التي أدت إلى ظهور هذه المرحلة:

اتسمت هذه المرحلة بالاتجاه نحو التخصص في برامج الرعاية الاجتماعية وإلى مواجهة مشكلات ذات طابع قومي.

وذلك للاعتبارات التالية:

١- انتشار البطالة وارتفاع معدلات الجريمة في أعقاب أزمة الكساد العالمي عام ١٩٣٠.

٢- تزايد أعداد المعاقين ومشوحي الحروب عقب الحرب العالمية الأولى والثانية.

٣- زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر في أعقاب الثورة الصناعية وعدم توفر فرص عمل مناسبة، والمسكن الملائم للمهاجرين، مما أدى إلى تكوين المناطق الحضرية المتخلفة.

(١) علي الدين السيد، الخدمة الاجتماعية الأصالة والمعاصرة، مرجع سابق، ص ٣٢٩.
(٢) عبد الحليم رضا عبد العال، تطور مؤسسات تنظيم المجتمع، في رشاد أحمد عبد اللطيف وآخرون، أساليب تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٨٧-٨٨.

٤- تجنيد ملايين من الرجال والسيدات لأعمال الحرب والحاجة إلى برامج تدريبية وخدمات خاصة بالرعاية الاجتماعية لهم ولأسرهم.

٥- ظهور مشكلات لم تكن معروفة من قبل وعجزت إمكانيات المجتمع المحلي والجهود التنسيقية عن حلها (مشكلة السكان، الصحة، الغذاء... الخ).

ومما يجدر ذكره أن الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه المرحلة عملت على الاهتمام بالتصنيع لمقابلة احتياجات الحرب، كما تزايد عدد العمال بالمصانع وظهرت التنظيمات الخاصة بهم. وتزايد مسؤولية الحكومة تجاه برامج الإصلاح سواء للعمال أو العائدين من الحرب أو مواجهة المشكلات التي ترتبت على الحروب مثل (الإعاقة، الأرمال، إعادة التأهيل).

كما أدى الكساد الاقتصادي الذي ساد أمريكا بعد الحرب إلى تعطيل الكثيرين وإلى ظهور المشكلات الأسرية، وقد اهتمت الحكومة بتشغيل المتعطلين في المشروعات العامة مثل مشروع وادي تنسي vally Tunesse للتخطيط بعيد المدى، كما عملت على ضرورة تبني الحكومة المسؤولية الأولى في برامج الرعاية الاجتماعية قد سميت سياسته بالتعامل الجديد مع المشكلات.

ولقد أسهمت الحرب العالمية الثانية في تزايد التعاون بين الجهود الأهلية والحكومية لمواجهة المشكلات، كما استفاد عدد كبير من أفراد

المجتمع من برنامج الدفاع المدني واشتركت الحكومة في التخطيط لبرامج الرعاية الاجتماعية والعمل على تدريب المتطوعين وتشغيلهم.^(١)

وقد ظهرت في هذه المرحلة نوع من التخصص في الخدمات الاجتماعية، فقامت بعض الهيئات بالعمل في ميدان الأسرة وأخرى في الطفولة أو الأحداث المنحرفين إلى غير ذلك من الخدمات.^(٢)

ب- أجهزة ومنظمات هذه المرحلة والأهداف التي تسعى إليها:

في هذه المرحلة تمارس طريقة تنظيم المجتمع في مؤسسات تؤدي خدمات مباشرة، ولا تقتصر على التنسيق والتدعيم بين مؤسسات اجتماعية، بل تؤدي خدمات مباشرة في صورة برامج لعمالها^(٣) وهي كالاتي:

١- المحلات الاجتماعية Social Settlements:

بدأ الاتجاه نحو تحسين الظروف البيئية للفقراء يتضح تدريجياً منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وظهر بعض المصلحين الاجتماعيين الذين بذلوا جهداً كبيراً من أجل التخطيط لبرامج الرعاية الاجتماعية للفقراء.

فقد تكونت أول محلة اجتماعية عام ١٨٨٧ بمدينة نيويورك تحت إشراف "ستانتون كريت" وتسمى حالياً بمحلة الجامعة. وقد قامت المحلات الاجتماعية بالفعل بدور واضح في قيادة جهود الرعاية الاجتماعية والعمل الاجتماعي لتغيير التشريعات المتصلة بساعات العمل وتشغيل الأطفال

(١) رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية مدخل لدراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ٧٢-٧٣.

(٢) محمد بهجت كاشك، المدخل إلى تنظيم المجتمع، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص ٦٥-٦٦.

(٣) عبد الحليم رضا عبد العال، تنظيم المجتمع (أجهزة-مجالات-حالات) مرجع سابق، ص ١٧-١٨.

والنساء، هذا وقد تزايد عدد المحلات ليصل إلى ٤٠٠ محلة عام ١٩١٠، وتزايد هذا العدد حتى وصل إلى ما يزيد عن ٨٠٠ محلة في السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن.^(٣)

واستهدفت المحلات الاجتماعية ما يلي:

- العمل على تحسين الأحوال المعيشية بالمجتمعات الفقيرة.
- الانتقال من فكرة الإحسان إلى محاولة تغيير الناس أنفسهم كي يتمكنوا من مساعدة أنفسهم بأنفسهم.
- إبراز أهمية الجهود الحكومية مع الجهود الأهلية في مواجهة المشكلات التي يعاني منها الفقراء على أساس أنها ليست خاصة بهم بل أن الدولة مسئولة أيضاً عن المشكلات التي يعانون منها.
- مواجهة المشكلات في بيئتها الأصلية وليس من خلال منظمات بعيدة عن هذه البيئات.
- التركيز على الاحتياجات الملموسة للمستفيدين من خدماتها وترتيب هذه الاحتياجات حسب أهميتها.
- ترشيد عملية صرف المساعدات الإحسانية لإغلاق الطريق أمام المدعين والمتحايلين من أفراد المجتمع.

وعلى هذا يمكن اعتبار المحلات الاجتماعية جهازاً له محاور ثلاثة هي: التخطيط، التنمية، الدفاع. ولكنه نشأ في إطار هذه المرحلة وامتدت

^(٣) رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية مدخل دراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ٧٤-٧٥.

إسهاماته في المراحل التالية. فهو أكثر ارتباطاً بمرحلتى التخطيط والتنمية.^(١)

٢ - مجالس الهيئات الاجتماعية :Counseling of Social Agencies

وفي هذه الفترة ظهرت الحاجة أيضاً إلى جهاز يعمل على التوفيق بين تخصصات الهيئات المختلفة وتوجيه جهودها وتحديد مستويات خدماتها وهو "مجلس هيئات الرعاية الاجتماعية".

وقد ظهر أول مجلس للهيئات الاجتماعية في مدينة بتسبرج عام ١٩٠٨ وكذلك أنشئ عام ١٩١١ أول مجلس للرعاية الاجتماعية في كنساس Kansas City لتخطيط البرامج لمقابلة مشكلات الفقر وللإشراف على الهيئات الأهلية التي تحصل على مساعدات حكومية، وقد تزايد عدد هذه المجالس من ٣٥ مجلساً عام ١٩٣٠ إلى ٥٠٠ مجلساً عام ١٩٦٠ تغطي معظم المدن الأمريكية وتعمل هذه المجالس على المستوى المحلي وكذلك على مستوى المجتمع ككل.

وقد استهدفت هذه المجالس ما يلي:

- العمل على تحسين مستوى الخدمات بالمجتمع.

(١) المرجع السابق، ص ٧٦.

- الحفاظ على استقلالية المنظمات الأعضاء وعدم التدخل في شئونها.

١ - تدعيم العلاقة بكافة أجهزة الخدمات بالمجتمع.

- إجراء المسوح الدورية لتحديد نوعية ومدى الخدمات القائمة في مجتمع معين.

- إجراء المسوح لتحديد احتياجات المجتمع ووضع أولويات لتلك الاحتياجات.

- حصر الموارد المتاحة في المجتمع والتي يمكن الاستفادة منها لتمويل خدمات الرعاية الاجتماعية.

- وضع خطة عمل مشتركة بين منظمات الرعاية الاجتماعية الأعضاء بالمجالس.

- القيام ببرامج تدريب للعاملين بالمؤسسات الأعضاء بالمجالس.

- تشجيع تطوع سكان المجتمع للعمل بمنظمات الرعاية الاجتماعية التي تخدم مجتمعهم. (١)

ج- الفلسفة المنظمة للعمل في إطار هذه المرحلة:

- الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

- التخطيط العلمي للبرامج والمشاريع. (٢)

(١) إبراهيم عبد الرحمن رجب، ممارسة طريقة تنظيم المجتمع، تنظيم المجتمع أسس نظرية تطبيقات عملية، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٢، ص ٥٦.

(٢) رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية مدخل لدراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ٨٦.

د- الإضافات العلمية في هذه المرحلة:

ظهرت خلال هذه المرحلة أول ملامح لطريقة تنظيم المجتمع، حيث انعقد أول مؤتمر قومي للخدمة الاجتماعية بأمريكا عام ١٩٢٠ وطالب فيه إدوارد ليندلمان بأن يمارس تنظيم المجتمع على أسس علمية، وأبرز أهمية دراسة ديناميات المجتمع من أجل ممارسة سليمة لطريقة تنظيم المجتمع. ثم نشر في عام ١٩٢١ كتابه عن "المجتمع" وذكر فيه أهداف طريقة تنظيم المجتمع، وحدد فيه أيضا مفهوم طريقة تنظيم المجتمع. (٣)

وفي عام ١٩٢٥ نشر ستينر كتاباً عن "تنظيم المجتمع" وأعاد طباعته عام ١٩٣٠ وذكر فيه أن تنظيم المجتمع عملية شاملة لا تقتصر على التنسيق بين المؤسسات الاجتماعية فحسب وإنما تتعامل مع مظاهر التفكك الاجتماعي بالمجتمع والتي تؤثر على الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والدينية للمجتمع وعلى القوى الأساسية التي تسبب هذا التفكك. (١)

كما قدم روبرت لين Robert Lane عام ١٩٣٩ تقريره عن مفهوم تنظيم المجتمع وذلك في المؤتمر القومي للخدمة الاجتماعية.

وفي عام ١٩٤٠ عرف آرثر دنهام Arther Dunham تنظيم المجتمع على أنه عملية للموائمة بين الموارد والاحتياجات الخاصة بالرعاية الاجتماعية، وقد اعترضت ويتمر Helen Witmer على كلمة رعاية اجتماعية ورأت أن تنظيم المجتمع طريقة أساسية من طرق الخدمة

(٣) المرجع السابق، ص ٧٩.

(١) عبد الحليم رضا عبد العال، الخدمة الاجتماعية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٦٩.

الاجتماعية بل هي عملية تسهل عملية تطبيق الطرق الأخرى. وأشارت أريان جونسون Arlian Johnson إلى أن الأخصائي الاجتماعي حتى يكون مهنيًا لابد أن يساعد سكان المجتمع على التعرف على مشكلاتهم التي تعترض حياتهم العادية والعمل على إيجاد حلول لهذه المشكلات.

في عام ١٩٤٥ اعترف بطريقة تنظيم المجتمع بأنها طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية تستهدف مساعدة الناس على التعبير عن رغباتهم الطبيعية لتحسين بيئاتهم التي يعيشون فيها وأن دور المنظم الاجتماعي هو استشارة الأهالي لكي يتعاونوا لمواجهة مشكلاتهم والعمل على تقديم الخبرات الفنية اللازمة لسير العمليات المختلفة، وقد أشار ماكمليان إلى أن المشكلة هي بؤرة الاهتمام في تنظيم المجتمع. (١)

وفي عام ١٩٤٧ ناقش المؤتمر القومي للخدمة الاجتماعية بحوث تتعلق بتنظيم المجتمع كان أهمها بحث ولبرنيوسنتر، فقد وصف تنظيم المجتمع بأنه العمل بين الجماعات، كما حدد نيوسنتر دور المنظم الاجتماعي.

وهكذا تم الاعتراف بطريقة تنظيم المجتمع وأدخلت ضمن مواد جميع مدارس الخدمة الاجتماعية في أمريكا. (٢)

المرحلة الثالثة: "التنمية":

قد ساد في هذه المرحلة مفهوم تنمية المجتمع المحلي. وبدأت طريقة تنظيم المجتمع في أخذ مكانتها العلمية واتجهت نحو الخدمات

(١) رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية- مدخل لدراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ٨٠-٨١.

(٢) حمدي عبد الحارس، هناء حافظ بدوي، تنظيم المجتمع- المدخل والأجهزة، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ٩١.

المباشرة متخلية في ذلك عن مفهوم التنسيق التقليدي والذي ساد لفترة طويلة بالمجتمع (العمل غير المباشر) ومستفيدة من الأساس العلمي لمرحلة التخطيط.

ج- العوامل التي أدت إلى ظهور هذه المرحلة:

١- الاهتمام العالمي المتزايد بأهمية المشاركة من جانب سكان المجتمع لمواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

٢- ازدياد الاهتمام بالتخطيط لمواجهة مشكلات أفراد المجتمع وبصفة خاصة المسنين، الأحداث.

٣- التخفيف عن كاهل الحكومة من حيث الإنفاق على الخدمات وإتاحة الفرصة لبعض القطاعات لتقديم المساعدات للفقراء.

٤- الاهتمام بممارسة العمل في الأجهزة المضيفة حيث توجد بها كثافة عديدة تفوق المؤسسات الخاصة بالرعاية الاجتماعية مثل: المدارس، المصانع، ... الخ.

٥- تزايد مشكلات العزلة والشعور بالاغتراب وخاصة في المجتمعات الحضرية والحاجة إلى حث أفراد المجتمع على مواجهة مثل هذه المشكلات من خلال تنمية الجهود التطوعية بالمؤسسات الاجتماعية المختلفة.

٦- العمل على زيادة تفاعل المؤسسات مع المجتمع لتنمية الموارد الخاصة بها سواء أكانت مادية أم بشرية. بالإضافة إلى تنمية قدرة المنظمة

على التعامل المباشر مع مشكلات المجتمع ووضع الخطط المناسبة لمواجهتها.^(١)

٧- وقد أكد (Wilson , 1991) في دراساته البحثية على ولاية شيكاغو أن لابد من الاهتمام ببرامج تنمية المجتمع ونظم الدعم الاجتماعي، وذلك نظراً لانتشار الفقر في ولاية شيكاغو على مدى سنوات عديدة وانتقاله من جيل إلى جيل وأدى إلى تدهور البنية الأساسية والاجتماعية فيها.^(٢)

ب- أجهزة ومنظمات هذه المرحلة:

وفي هذه المرحلة بدأ الاهتمام بالأجهزة الثانوية أي الأجهزة التي لم تنشأ لأغراض الخدمة الاجتماعية ولكن وجد أن الخدمة الاجتماعية لابد من أن تتعامل مع مثل هذه الأجهزة في تحقيق أهداف التنمية، كالمصانع والمدارس والمستشفيات، وبجانب هذه الأجهزة كانت هناك أجهزة تقوم بخدمات خاصة في مجال تنمية المجتمعات المحلية، وليس معنى هذا عدم وجود أجهزة تنسيقية أو تخطيطية، ولكن ما نقصده هنا هو أن الطابع الغالب لممارسة طريقة تنظيم المجتمع في هذه المرحلة كان من خلال أجهزة ثانوية وأجهزة الخدمات المباشرة.^(٣) وهي كالآتي:

١- المجالس المحلية للرعاية الاجتماعية Community Welfare Councils :

(١) رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع- مدخل دراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ٨٧-٨٨.
(2) Encyclopedia of Social Work, NASW Press, 1997, P.78.
(٣) محمد رفعت قاسم، تنظيم المجتمع- الأسس والأجهزة، مرجع سابق، ص ١٥-١٦.

وهو جهاز يسعى إلى إحداث تغيير اجتماعي، من خلال تحريك طاقات المجتمع المحلي بشكل فعال لمواجهة احتياجاته، لذلك اتجهت هذه المجالس إلى الاستعانة بالقيادات القوية في المجتمع والقادرة على دفع قضية التغيير بشكل فعال. والعمل على زيادة قاعدة مشاركة المواطنين من الجماعات الموجودة في المجتمع والنقابات العمالية ورجال الأعمال... الخ.

ولذلك تميزت هذه المجالس عن مجالس الهيئات الاجتماعية بالمرونة والقدرة على التأثير والتفاعل المباشر مع المجتمع وقياداته والإسهام في وضع سياسة عامة لمواجهة المجتمع المحلي.

٢- مركز المجتمع Community Center:

يوصف بأنه مؤسسة تخطيطية لخدمة المجتمع ككل. وهو يعمل على توفير الخدمات التي تحتاج إليها الأسرة بالمجتمع وإلى زيادة انتمائها إلى المجتمع من خلال توفير الفرص المناسبة لكل فرد فيها لاستثمار قدراته

والعمل على تقوية أواصر الترابط بين الحياة الأسرية وحياة الجيرة والمجتمع والدولة.

٣- مكاتب إسداء النصيح Citizen Advice Bureaus:

وهي تنشئ في مجتمع جغرافي معين نتيجة إحساس سكان المجتمع بأهمية هذه المكاتب ودورها الحيوي في خدمتهم، حيث أنها تعمل على إرشاد المواطنين إلى كيفية الاستفادة من الخدمات المتاحة.

كما أنها تساعد في الحصول على الخدمات من المؤسسات الخاصة بهم وتعمل على مواجهة المشكلات التي قد يسببها التصرف غير الجيد من بعض المواطنين. كما أصبح لها دور في الضغط على الجهات المسؤولة لإصدار تشريعات جديدة توفر خدمات يحتاج إليها المواطنون.

٤- مراكز التعليم والتوجيه Information and Referrals Center:

وهي تشبه إلى حد بعيد مكاتب إسداء النصيحة إلا أنها تعمل بالإضافة إلى ما سبق ذكره على عقد لقاءات مشتركة بين المواطنين ومقدمي الخدمات. ومن خلال هذه اللقاءات يتعلم المواطنون كيف يحصلون على خدماتهم بأسرع وقت. كما تقدم لهم مساعدة مهنية متخصصة بواسطة الأخصائي الاجتماعي.

٥- المؤسسات المحددة Innovation Agency:

وهي نوع متميز من المؤسسات تعمل من أجل تخطيط البرامج والمشروعات ومعرفة المشكلات التي يعاني منها المجتمع وتأثير كل عامل على المشكلات وتوجيه الموارد المتاحة، ثم تضع خطة العمل، وتعمل على تنفيذ الخطة ثم تقييم النتائج، وهذه المؤسسات تعمل مباشرة مع المجتمع من أجل مواجهة مشكلاته المادية والمعنوية.^(١)

ج- وقد استهدفت طريقة تنظيم المجتمع في إطار هذه المرحلة ما يلي:

١- الاهتمام باحتياجات أفراد المجتمع واستخدام الوسائل المختلفة لإشباع هذه الاحتياجات.

(١) رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية مدخل لدراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ٩١-٩٢.

- ٢- التعامل مع المشكلات التي يرى المجتمع أنها مشكلاته.
- ٣- مشاركة سكان المجتمع بفاعلية من أجل حل مشكلاتهم.
- ٤- مساعدة أفراد المجتمع على تولي المهام القيادية والتدريب على المهام الخاصة بها في المواقف التي تتلاءم مع قدراتهم وإمكاناتهم.
- ٥- تنمية الإحساس بالانتماء إلى المجتمع والدفاع عن مصالحه من خلال شعور كل فرد بالمجتمع أن مشكلات المجتمع هي مشكلاته. (٢)
- د- الفلسفة المنظمة للعمل في إطار هذه المرحلة:
- تدعيم المشاركة، وتنمية الانتماء للمجتمع، البدء بالاحتياجات المحسوسة.
- هـ- أهم الإضافات العلمية "التراكم المعرفي والميداني":
- أكدت طريقة تنظيم المجتمع على مفهوم التنمية، وتكاملت الأركان الخاصة بها كطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية، كما تحددت الأهداف المهنية الخاصة بها، حيث ظهرت آراء كل من آرثر دنهام، وماكنيل، وروس، ومورس، وترنر، وورن، وكامبل، ميرفي.
- حيث وضع آرثر دنهام تعريفاً لتنظيم المجتمع، وأكد على عملية الموائمة بين الموارد والاحتياجات وربط بين تنظيم المجتمع والرعاية الاجتماعية.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٩.

بينما أشارت ويتمر إلى أهمية ربط طريقة تنظيم المجتمع بالخدمة الاجتماعية وأن تمارس في مؤسسات الخدمة الاجتماعية وبواسطة متخصصيها.

وذكرت أوليان جونسون أن الذي يقوم بعمليات تنظيم المجتمع هو الأخصائي الاجتماعي الذي يساعد سكان المجتمع في التعرف على مشكلاتهم ويساعدهم في التحرك لإيجاد حلول لها (وهذا هو جوهر عملية التنمية).

وأكد ماكملان أن تنظيم المجتمع طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية، وأن الهدف منها هو "مساعدة الناس على التعبير عن رغباتهم الطبيعية لتحسين بيئاتهم التي يعيشون فيها".

وأوضح ماكينل أن أهداف تنظيم المجتمع تركز على الديمقراطية (الشورى) كأحد الأبعاد الأساسية لتنمية المجتمع.

ومن أهم الإضافات العلمية خلال هذه الفترة ما جاء به روس Ross في كتابه "تنظيم المجتمع". والذي أشار فيه أن تنظيم المجتمع يهتم بإيجاد الترابط في المجتمع ومساعدة المجتمع في التعبير عن مشكلاته.^(١)

وقد ناقش جاك روثمان دور الأخصائي الاجتماعي وربط بين حدود دوره وهدف تنظيم المجتمع.

وقدم روس Ross عام ١٩٥٥ الأساس النظري المتكامل فقط ربط بين طريقة تنظيم المجتمع وبين تنمية المجتمع، وركز على أن تنظيم المجتمع هو عملية لا بد وأن يشترك فيها سكان المجتمع.^(٢)

^(١) المرجع السابق، ص ٩٢-٩٣.

^(٢) عبد حليم وصاحبه، تطور مؤسسات تنمية المجتمع، في رسالة محمد عبد الصمد، د. د.، "أسس وتنظيم المجتمع

في خدمة المجتمع"، مرجع سابق، ص ٥٣.

المرحلة الرابعة: تنظيم المجتمع كدفاع :

تعتبر فترة السبعينات هي البداية الحقيقية لظهور مفهوم "العمل الاجتماعي" أو ما يمكن أن نطلق عليه قيام أفراد المجتمع بالضغط على الجهات المسؤولة لإحداث تغيير أو تعديل في التشريعات أو برامج الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم، ومواجهة المشكلات الأساسية التي يعانون منها.

كما يقصد بتنظيم المجتمع - كدفاع - ما يقوم به سكان المجتمع من مجهود منظم عن طريق ممثليهم وبمساعدة مهنية من جانب الأخصائي للحصول على موارد من سلطات محلية أو لاستصدار قرارات أو اتخاذ إجراءات إدارية من شأنها أن تساهم في حل بعض مشكلات ذلك المجتمع المحلي وتنمية موارده وإمكانياته. (١)

ونظراً لتركيز هدف المرحلة على العمل الاجتماعي باعتباره منطلقاً لإحداث تغييرات في النظم الاجتماعية لصالح الفئات الفقيرة، لذا أقدم جروسر C.F Grosser أدواراً للمنظم الاجتماعي تتناسب مع هذا الاتجاه ومنها المساعد والوسيط والمدافع والمنشط. (٢)

وأخذت ممارسة طريقة تنظيم المجتمع تمارس في مجالات أخرى بخلاف مجال "نفر والمساعدات"، فأصبحت تهتم بالتخطيط لمشكلات السكن ومشكلات الفئات الضعيفة والأحداث وتنظيم برامج التأهيل لذوي العاهات، ومساعدة الفئات الضعيفة في مواجهة الجماعات القوية في المجتمع الأمريكي. (٣)

١- رالف غروسر، "نظم المجتمع في خدمة المجتمع"، مدخل لدراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ١٠٠.

٢- ج. ف. جروسر، "نظم المجتمع"، ص ١٠٠، هذا المفهوم هو: تنظيم المجتمع - تسخير والأجهزة، مرجع سابق، ص ٩٤.

٣- محمد سعيد، "نظم المجتمع"، ص ١٠٠، مرجع سابق، ص ٧٣.

واستخدمت في هذه المرحلة استراتيجيات الضغط والصراع على نطاق واسع.

أ- العوامل التي أدت إلى ظهور هذه المرحلة:

١- الصراع ما بين الزوج والبيض للقضاء على التمييز والاضطهاد، والتجاء الزوج إلى القوة لكسب حقوقهم.

٢- أشار قانون الفرص الاقتصادية في بنده رقم (٢) على ضرورة القيام ببرامج للمطالبة (العمل الاجتماعي) بتحسين ظروف المعيشة والحصول على مكاسب لصالح الفئات الفقيرة.

٣- اشتراك الولايات المتحدة في حرب فيتنام أدى إلى شعور الشباب والزوج والفقراء في الولايات المتحدة أن متخذي القرارات في المجتمع لا يعطون مصالحهم الاهتمام الكافي.

٤- اتجاه المهنيين في الخدمة الاجتماعية إلى اعتبار العمل مع منظمات الدفاع أمراً مقبولاً من الناحية المهنية وتتمشى مع تراث الخدمة الاجتماعية في مساعدة ومناصرة المستضعفين والوقوف بجانبهم.

٥- ظهور بعض الكتابات التي توضح جوانب العمل في الدفاع الاجتماعي مثل كتابات هنتر Hunter عن توزيع النفوذ، وكولمان عن الصراع، وليبت عن التغير المقصود، وجاك روثمان عن العمل الاجتماعي كأحد نماذج الممارسة.^(١)

ب- أجهزة ومنظمات هذه المرحلة:

^(١) رشاد عبد اللطيف ، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية .. مدخل دراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ١٠٠.

- وتمارس طريقة تنظيم المجتمع في منظمات العمل الاجتماعي هدفها طلب المساعدة للفقراء الغير قادرين على تلبية متطلبات المعيشة فتعمل هذه المنظمات للوصول إلى تحسين نوعية حياتهم. ^(١) وبالتالي وجدت عدة أجهزة تستهدف الدفاع عن مصالح الفقراء والمستضعفين من أفراد المجتمع وأبرزها:

منظمات المعونة الذاتية:

وتتكون من مواطنين تجمعهم مشكلة واحدة وينظمون أنفسهم كما يتعاونون سوياً في حل تلك المشكلة بدلاً من أن يواجهها كل منهم بمفرده. كما أنها تسعى إلى الحصول على موارد أو تسهيلات أو قرارات إدارية قد تساهم في حل ما يواجهه أفراد المجتمع من مشكلات، وتشمل هذه المنظمات ما يلي:

الأجهزة التي تمارس الدفاع:

١- النقابات على كافة أشكالها، حيث أنها أداة طبيعية للدفاع عن مصالح أعضائها.

٢- مجلس الشعب باعتباره مؤسسة ممثلة لأفراد الشعب وتطلعاتهم ويمارس الدفاع من خلاله عن طريق الاستجابات للوزراء أو أي مسئول يخل بأداء وظيفته.

٣- الجمعيات غير الحكومية باعتبارها مؤسسة أهلية تدافع عن مصالح الأعضاء المنتسبين إليها، ولهذه المؤسسات برنامج محدد تسعى من

^(١) Charles H. Zastrow, The Practice of Social Work, ACID-Free Recycled Paper, New York, 1999, P.215.

خلالها إلى الدفاع عن مصالح الأعضاء المنتمين إليها وتطوير الخدمات التي تقوم بتقديمها.

ج- وقد استهدفت طريقة تنظيم المجتمع في إطار هذه المرحلة ما يلي:

١- التأثير على متخذي القرارات للحصول على مكاسب مادية أو معنوية.

٢- استصدار تشريعات جديدة أو تعديل بعض التشريعات الاجتماعية القائمة.

٣- استخدام وسائل الإعلام السمعية والمرئية والسمعية المرئية لشرح مشكلات أفراد المجتمع وآرائهم.

٤- تنظيم سكان المجتمع على هيئة منظمات تكون قادرة على عرض مطالبهم.

٥- قيام الأخصائيين الاجتماعيين بإمداد أفراد المجتمع بالمعلومات اللازمة عن الموارد المتاحة والخدمات المتوفرة وأفضل الأساليب للاستفادة منها^(١)

د- الإضافة العملية لهذه المرحلة في التراث النظري والممارسة الميدانية لطريقة تنظيم المجتمع:

١- ظهور مفهوم المدافعة: وقد أشار إلى ذلك العديد من الرسائل العلمية للدكتوراه والماجستير بكلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان.

^(١) رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية- مدخل دراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ص ١٠٠-١٠١.

٢- تدريس هذا المفهوم والمؤسسات الخاصة في إطار الدراسات العليا "ماجستير ودكتوراه.

٣- المساعدة على تحقيق حراك اجتماعي لأفراد المجتمع.

٤- الحصول على موارد اقتصادية أو الحصول على مكانة مرتفعة للأعضاء.

٥- المساعدة في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع.

وهناك العديد من منظمات الدفاع مثل: النقابات العمالية، اتحادات الطلاب، المنظمات الخاصة بالحقوق المدنية.

ويشير سلفر مان Silverman إلى أن فائدة هذه المنظمات تتمثل في تحويل أفراد المجتمع من مجرد محتاجين إلى موفري للخدمات وبذلك يصبحون هم أصحاب الخدمات والمستفيدين منها.

أهم الإضافات في هذه المرحلة:

١- ظهور مفهوم الدفاع في كتابات الخدمة الاجتماعية.

٢- ارتكاز فلسفة الخدمة الاجتماعية على فكرة "الحقوق الاجتماعية"، و"العدالة الاجتماعية"، و"المساواة في توزيع الموارد المادية على جميع أفراد المجتمع المستضعفين أو المحرومين".

٣- ظهرت بعض الإسهامات النظرية حول الصراع وتوزيع النفوذ في المجتمع مثل كتابات هنتر عن توزيع النقود، وكولمان عن الصراع

ولبيت عن الأخصائي الاجتماعي المغير "القائم بإحداث التغيير" Change Agent^(١).

٤- تواصل التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع الأمريكي، وتبعاً لذلك فقد تغيرت معايير الإنسان وطموحاته وآماله وحدثت العديد من التغيرات وكان لابد وأن تتغير أوضاع وأطر المشكلات المجتمعية، ومظاهرها ومداهم وعواقبها ومفاهيمها.^(٢)

٥- وفي التسعينيات أكد Arthur J. Naparstek أن بناء المجتمع يعتمد على التدخل المهني في ثمانية مجالات هي: تأمين الدخل والصحة والخدمات الاجتماعية والنقل والإسكان والتنمية المجتمعية والعمل والتدريب والتنمية الاقتصادية والتعليم، ونتيجة لذلك حدثت تغيرات واسعة، حيث تم نقل المسؤولية من الدولة إلى الحكومات المحلية وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص وآليات السوق.^(٣)

٦- وفي بداية القرن العشرين تغيرت النظرة إلى عملية المساعدة واهتمت باحتياجات مختلف فئات المجتمع وكانت تعتبر هذه المرحلة محور الاهتمام بالمرأة وتوجيه سبل الرعاية الاجتماعية لها وتنمية مشاركتها في العمل الاجتماعي وخاصة المرأة التي تنتمي إلى الطبقة العاملة في المجتمع الأمريكي وأدى ذلك إلى توسيع عضويتها في المنظمات المجتمعية.^(٤)

(١) المرجع السابق، ص ١٠٢-١٠٣.

(٢) عبد الخالق محمد عفيفي، تنظيم المجتمع في إطار التحديث والمعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٢.

(٣) Encyclopedia of Social Work, Op cit, P.77.

(٤) Joan orme, Gender and Community Care, Social Work and Social Care, Op Cit, P.39.

٧- أما في الوقت الراهن فنناقش فكرة العمل الاجتماعي الدولي وتوحيد أساسيات مهنة الخدمة الاجتماعية دولياً، حيث تُمتلك كل عناصر المهنة عالمياً بالرغم من التنوع الأصيل وينظم العمل الاجتماعي دولياً على أساس أدوار المهنة في الميدان الدولي.

- ويعرف العمل الاجتماعي الدولي بأنه "الممارسة المهنية بين الوطنية والقدرة على اتخاذ إجراءات دولية من جانب مهنة الخدمة الاجتماعية الدولية وممارسيها.

ويتضمن العمل الاجتماعي الدولي أربعة أبعاد:

- البعد الأول: ممارسة الدعوة والمحليات المرتبطة بها دولياً.

- البعد الثاني: التبادل المهني دولياً.

- البعد الثالث: الممارسة المهنية الدولية.

- البعد الرابع: الدعوة ووضع السياسات الدولية.

خصائص وسمات العمل الاجتماعي الدولي:

١- اتخاذ إجراءات للتعليم والممارسة على الصعيدين العالمي والمحلي.

٢- توطيد الصلة بين التعليم والممارسة الدولية.

٣- التكامل بين مختلف الممارسات بدلاً من السيطرة من جانب بلد واحد أو ثقافة واحدة.

٤- نهج متكامل للممارسة العالمية، وحقوق الإنسان، والأيكولوجية الاجتماعية وآفاق التنمية.^(١)

ثانياً: مراحل تطور طريقة تنظيم المجتمع في مصر:

المرحلة الأولى: "التسيق":

أ- العوامل التي أدت إلى ظهور المرحلة:

فقد تميزت هذه المرحلة بطغيان النفوذ الأجنبي في البلاد وعدم توجيه الحكومات اهتمامها لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الشعب المصري. وقد أدى ذلك إلى يقظة كثير من المصريين الذين كانوا مدفوعين بدافع ديني وإنساني والغيرة على الثقافة المصرية وظهر ذلك واضحاً في اهتمامهم بإنشاء الجمعيات الخيرية الإسلامية الأولى.^(٢)

والخدمات التي تقدم تأخذ شكل الإحسان من خلال تقديم مساعدات مادية طفيفة للأفراد أو دور الإيواء أو تقديم العلاج المجاني ببعض المستشفيات.

وقد كان لإنشاء المجتمع العلمي المصري أثره في توجيه النشاط الاجتماعي الأهلي ليأخذ طريقة في صورة "جمعيات خيرية" فتكونت الجمعية اليونانية بالإسكندرية عام ١٨٢١م، واليونانية بالقاهرة عام ١٨٥٦م، وجمعية المعارف عام ١٨٦٨م، والجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥م وانشصر نشاطها في البحوث الجغرافية، والجمعية الخيرية الإسلامية

^(١) David Cox & Manohar Pawar, International Social Work, Issues, Strategies, and Programs SAGE Publications, United States of America, New Delhi, ٢٠٠٦, P.P.١٩-٢٠.

^(٢) محمد بهجت كشك، المدخل إلى تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ٦٤.

الأولى عام ١٨٧٨م. واستهدفت تقديم معونات مالية للفقراء وفتح مدارس للبنين والبنات لجميع أفراد الشعب على أن تكون مجاناً للفقراء وبمصرفات قليلة للفقراء وقد أنشئت بعد ذلك جمعية التوفيق القبطية عام ١٨٩١م ثم أنشئت الجمعية الخيرية الإسلامية الثانية عام ١٨٩٢م وتعددت الجمعيات الخيرية وتتنوع أغراضها حتى بلغت ٦٥ جمعية وكانت تعتمد في نشاطها على المتطوعين.

أهم خصائص هذه المرحلة في مصر:

- كثرة النشاط الأهلي وتنوع أهدافه.
- عدم تدخل الدولة في برامج الرعاية الاجتماعية.
- الحاجة إلى التنسيق بين الهيئات الأهلية في مصر.

ب- الأجهزة والمنظمات التي ظهرت خلال هذه المرحلة:

لا توجد أجهزة تذكر وكانت الجمعيات الخيرية هي أهم الأجهزة. الممارسة لبرامج الرعاية الاجتماعية بدافع أخلاقي وديني. وبصفة عامة نجد أن ظروف البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ذلك الوقت لم تتح لأمثال تلك الجمعيات فرص التكاثر والنمو.

ويمكن القول أن تلك الفترة في مصر تميزت بمعالجة المشكلات على مستوى الأفراد وكان يغلب على خدمات المؤسسات في تلك الفترة في كلا المجتمعين المصري والأمريكي طابع الإحسان.

ج- الأهداف التي يسعى إليها الجهاز:

- ١- معالجة المشكلات على مستوى الأفراد.

٢- العمل على توفير مورد مالي مناسب للجمعيات.

٣- وضع سياسة ونظام عمل للجمعيات.

د- الفلسفة التي اعتمدت عليها هذه المرحلة:

مساعدة الفقراء والمحتاجين وتقديم الحد الأدنى من الرعاية لهم.

هـ- أهم الإضافات العلمية "التراكم المعرفي والميداني":

ظهور مفهوم التنسيق ولم توجد جهود نظرية تذكر في هذه المرحلة.^(١)

المرحلة الثانية: "التخطيط":

أ- العوامل التي أدت إلى ظهور المرحلة:

١- وجود فوارق كبيرة بين فئة الأغنياء والفقراء في مصر كما كانت عمليات المال والتجارة في أيدي الأجانب من يونانيين وإيطاليين ولبنانيين.

٢- تأثرت مصر بفترة الكساد العالمي ١٩٣٠ مما أدى إلى انتشار البطالة بين غير المتعلمين والمتعلمين.

(١) رشاد أحمد عبد الطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية- مدخل دراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ٦٩ - ٧٠.

٣- التأثير بالآثار السلبية الناجمة عن الحرب العالمية الأولى والثانية.

٤- هجرة الفلاحين من القرى إلى المدن وانتشار البطالة في المدن وارتفاع معدلات الجريمة.

٥- تزايد سخط الأهالي على الحكومة خاصة الطبقة المثقفة وسيادة عدم الاستقرار السياسي وظهور الوعي الاجتماعي والشعور بضرورة القيام بنشاط إيجابي لمواجهة المشكلات السائدة.

٦- إدراك الحكومة بضرورة القيام بمجهودات سريعة ولو سطحية لضمان عدم سخط الأهالي.^(١)

٧- نمو الوعي الاجتماعي خاصة من جانب المتعلمين وشعورهم بضرورة القيام بنشاط إيجابي لمقابلة المشكلات السائدة في المجتمع المصري.^(٢)

ب- الأجهزة والمنظمات التي ظهرت خلال هذه المرحلة^(٣):

١- تكوين جماعة الرواد عام ١٩٢٩ والذي طالبوا بإنشاء معاهد الخدمة الاجتماعية.

٢- إنشاء أول محطة اجتماعية عام ١٩٣١ في حي الطيبي ومحطة أخرى بالقلي عام ١٩٤٠ ومحطة ثالثة في مصر (القاهرة) باسم أحمد

(١) المرجع السابق، ص ٨١ - ٨٢.

(٢) محمد بهجت كشك، المدخل إلى تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ٦٩.

(٣) رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية- مدخل دراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ٨٢ - ٨٤.

حسنيين وإنشاء مدرسة الخدمة الاجتماعية بالإسكندرية عام ١٩٣٥ بواسطة الجالية اليونانية.

٣- تم إنشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية عام ١٩٣٦م بواسطة جماعة الرواد والتي كانت لها بصماتها في إنشاء المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة عام ١٩٣٧.

٤- إنشاء المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعي عام ١٩٣٦م لمراقبة الأوضاع الاجتماعية في مصر.

٥- إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩م.

٦- وفي عام ١٩٣٩ قامت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بتجربة لإصلاح القرية في كل من المنایل (قليوبية) وشطانوف (منوفية) لتقدم مختلف الخدمات التي تحتاجها القرية. وأن يكون الإصلاح قائماً على أساس من البحث العلمي وأن يشترك فيه فنيون من المهن التي تقوم بخدمة القرية وأن يشارك الأهالي مع الأخصائي الاجتماعي في جميع خطوات الإصلاح.

٧- وفي عام ١٩٤١ تم إنشاء أول مركز اجتماعي بقرية منية الحيط بالفيوم وقد بلغ عدد هذه المراكز ٧١ مركزاً عام ١٩٥٤ ويستهدف المركز النهوض بالنواحي الاجتماعية بالقرى وحل مشاكلها الاقتصادية والصحية والتعليمية والترويحية بأسلوب متوازن.

٨- أنشئ في الإسكندرية عام ١٩٤٥ أول سجل لتبادل المعلومات بالإسكندرية للقيام بتنظيم العمل بين المؤسسات التي تقدم المساعدات المادية للعملاء.

٩- إنشاء المجلس الأعلى لشئون العمال والفلاحين عام ١٩٤٦ لتنسيق الجهود التي تقدم من خلال الوزارات المختلفة.

١٠- مجالس الهيئات الاجتماعية بالأحياء وترجع بدايتها إلى اللجنة الاجتماعية لمحافظة الإسكندرية والتي أنشئت عام ١٩٤٠. وكانت تضم ممثلين للجمعيات الكبرى بالإضافة إلى أعضاء بحكم مراكزهم يمثلون الجهات الحكومية المعنية بالخدمات وتستهدف هذه المجالس إيجاد نوع من التفاهم.

والتعاون بين الجمعيات حول شئون الرعاية الاجتماعية بالمدينة والعمل على إجراء البحوث عن الأحوال الاجتماعية للمجتمع.

١١- وفي عام ١٩٥٠م صدر قانون ١١٦ للضمان الاجتماعي وقد أتاح هذا القانون للحكومة صرف معاشات شهرية لكل من:

- الأرامل ذوات الأولاد.

- الأيتام والأطفال الذين لا عائل لهم حتى سن ١٣ سنة للذكور، ١٨ سنة للإناث.

- المصابين وغير القادرين على العمل.

- الشيوخ الذين لا مورد لهم.

وقد بدأ في إنشاء المجالس المشتركة للهيئات الاجتماعية في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ للقيام بالتنسيق و التخطيط على مستوى محلي.

كما أنشئ عام ١٩٥٥ المجلس الأعلى لتنسيق الخدمات الاجتماعية بالإسكندرية.

١٢- وفي عام ١٩٥٦ أنشئت مجالس الهيئات الاجتماعية بأحياء القاهرة لتؤدي نفس الوظائف الخاصة بهذه المجالس بالإسكندرية.

ج- الأهداف التي يسعى إليها الجهاز:

١- وضع الخطط الرئيسية للتنظيم والصحة والرعاية الاجتماعية.

٢- تقويم الخدمات العامة.

٣- تطوير النشاط الأهلي.

د- الفلسفة المنظمة للعمل في إطار هذه المرحلة:

١- الموازنة ما بين الموارد والاحتياجات.

٢- رفع مستوى خدمات الهيئات الأهلية.^(١)

هـ- أهم الإضافات العلمية "التراكم المعرفي والميداني":

١- الاهتمام بأساليب التخطيط العلمي من خلال إدارات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على تنظيم برامج الرعاية الاجتماعية على المستوى القومي وإصدار القرارات لتنظيم العمل بالهيئات الاجتماعية ووسائل تمويلها وأسلوب إدارتها.

٢- ظهور برامج تنمية الريف عن طريق وزارات أخرى مثل المجموعات الصحية والوحدات الزراعية والمدارس الريفية.

٣- ظهور مدارس الخدمة الاجتماعية والعمل على إعداد تدريب الأخصائيين الاجتماعيين للعمل في مجالات الرعاية المختلفة.

(١) المرجع السابق، ص ص ٨٤-٨٧.

٤- ظهور المجلس الدائم للخدمات العامة بمقتضى القانون ٤١٣ لسنة ١٩٥٣ لتنسيق الجهود بين الهيئات الحكومية والأهلية والعمل على تخطيط الخدمات ورفع مستوى المعيشة بين أفراد الشعب.

٥- تكوين لجنة التخطيط القومي عام ١٩٥٧م لوضع الخطط اللازمة على مستوى الدولة.^(١)

المرحلة الثالثة: "التنمية":

ولقد تطور مضمون طريقة تنظيم المجتمع من العمليات التنسيقية إلى أن أصبح اهتمام في المقام الأول بالعمليات التنموية لمنظمات الرعاية القائمة وتعمل وفقاً لاحتياجات المجتمع وتعمل على خدمته.^(٢)

أ- العوامل التي أدت إلى ظهور المرحلة:

هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور هذه المرحلة في مصر وأهمها:

- ١- سوء الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- ٢- عدم وجود ترابط بين برامج الرعاية الاجتماعية والتنمية.
- ٣- وجود مجموعة من الأجهزة يمكن أن تتحمل مسئولية التنمية مثل: مجالس تنسيق الخدمات بالأحياء، إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية.

(١) انظر: رشاد أحمد عبد اللطيف، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية- مدخل لدراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ٨٢-٨٧.

(٢) أحمد مصطفى خاطر، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع (مدخل لتنمية المجتمع المحلي- استراتيجيات وأدوات المنظم الاجتماعي)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٢.

٤- نقل كثير من المؤسسات الأجنبية والأفكار المرتبطة بها إلى مصر مثل: المحلات الاجتماعية، مجلس الجيرة، لتدعيم عملية المشاركة من جانب سكان المجتمع في التنمية.

٥- توفير الخبرة الفنية المتخصصة في مجال التنمية والمدرّبة على ممارستها.

٦- قيام الدولة الأجنبية (إنجلترا وغيرها من الدول الاستعمارية) بنشر فكرة التنمية في الدول التي تقوم باحتلالها- ليس رغبة في مساعدتها- ولكن لربطها بالجوانب الاقتصادية والثقافية بها وقد ظهر مفهوم تنمية المجتمع لأول مرة في مؤتمر اشردج عام ١٩٤٥ ثم انتشر دولياً بعد قيام مؤتمر كامبريدج عام ١٩٤٨ بتبني هذه الفكرة للدلالة على الحركة الهادفة للنهوض بالمجتمعات من خلال مشاركة سكان هذه المجتمعات.

٧- ظهور الخدمة الاجتماعية كمهنة، وتطور برامج تعليم الخدمة الاجتماعية بكلّيات ومعاهد الخدمة الاجتماعية.

وقد استهدفت هذه المرحلة ما يلي:

١- حث أفراد المجتمع للمشاركة في بناء مجتمعهم وإحداث التغيير المطلوب في سلوكياتهم واتجاهاتهم من خلال المشاركة الديمقراطية.

٢- العمل على رفع مستوى معيشة المواطنين بوسائل قابلة للتنفيذ.

٣- تدعيم أي جهود تطوعية تستهدف تنمية الخدمات بالمجتمع

المحلي.

٤- توفير الخبرات الفنية (أخصائيين اجتماعيين، فنيين في تخصصات مختلفة) للإسهام في رفع عمليات التنمية المحلية.

ب- الأجهزة والمنظمات التي ظهرت خلال هذه المرحلة:

ظهرت خلال الفترة وهي تمتد من الستينيات ومازالت مستمرة حتى الآن بعض الأجهزة التي تعمل في التنمية، وأهم هذه الأجهزة هي:

١- الوحدات المجمعّة: وهو جهاز متكامل بجميع خدمات وزارات الشؤون الاجتماعية والصحية والزراعة والتعليم ويقدم خدمات متكاملة لسكان الريف، وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية، وقد بلغ عدد الوحدات المجمعّة ٢٥٠ وحدة مجتمعة. إلا أن هناك عقبات حالت دون استكمال المشروع وانتشاره بالريف المصري.

٢- اللجان الشعبية للتنمية: وقد استهدفت تطوير المجتمعات الريفية من خلال التعرف على احتياجات القرية ووضع الخطط المحلية لمواجهة هذه الاحتياجات. بالإضافة إلى العمل على النهوض بمستوى الحياة بالقرية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية والصحية والترويحية ووضع البرامج المحلية الكفيلة بإحداث النهوض المطلوب.

٣- الوحدات الاجتماعية: هي مؤسسة محلية يقع على عاتقها تنفيذ البرامج والخدمات والعمل على دراسة وحصر الاحتياجات والخدمات والبرامج اللازمة لمقابلة هذه الاحتياجات. والعمل على دراسة الموارد المحلية المادية والبشرية وتنظيم استخدامها.

٤- جهاز بناء وتنمية القرية: وقد أنشئ عام ١٩٧٢. وذلك لإعادة بناء المجتمع الريفي من كافة نواحيه السياسية والاجتماعية والاقتصادية

والثقافية مع الاستعانة بالجهود الذاتية لسكان المجتمع بناءً على خطة متفق عليها وقد ضم الجهاز التنفيذي للجهاز لجننتين هما: اللجنة الاستشارية لتنمية القرية، لجنة تنسيق الخدمات الريفية، للعمل على تقييم ما هو قائم فعلاً من خدمات وزيادة فاعليتها والعمل على وضع الخطط وتنفيذها، وإجراء مزيد من البحوث.

٥- جمعيات تنمية المجتمع المحلي: وهو جهاز يعمل على مستوى المجتمع المحلي ويقوم سكان المجتمع المحلي بتكوينها لمواجهة احتياجات المجتمع وتقديم خدمات مباشرة للجيرة ويستهدف ما يلي:

- رفع مستوى معيشة المواطنين.

- إقامة علاقات تعاونية بين المنظمات العاملة بالمجتمع المحلي.

- تشجيع مشاركة أفراد المجتمع لخدمة مجتمعهم.

٦- الأجهزة الثانوية على اختلاف أنواعها: والتي يمكن للمهنة أن تساعدها في أداء المهام المكلفة بها (مدارس، مصانع، مستشفيات، أندية) بما يسهم في تنمية المجتمع المحلي.

ج- الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الجهاز:

- تنمية المشاركة والانتماء.

- إحداث تغيير في الجوانب السلوكية المعرفية والمهارية لأفراد المجتمع.

- تدريب أفراد المجتمع للقيام بالأدوار القيادية.

- اكتساب القدرة على التعامل البناء مع المشكلات.

د- الفلسفة المنظمة للعمل في إطار هذه المرحلة:

قيام الدولة بتوفير الحياة الكريمة لكل مواطن.

هـ- أهم الإضافات العلمية "التراكم المعرفي والميداني":

- تجربة محمد شلبي في المنایل. حيث استهدفت التجربة مشاركة سكان القرية في تنمية مجتمعهم.

- ظهور وتعدد الكتابات الخاصة بتنظيم المجتمع ومنها كتابات أحمد كمال أحمد في تنظيم المجتمع.

- كتابات د. جمال زكي عن أهمية العمل مع المجتمع المحلي.

- كتابات د. عبد المنعم شوقي عام ١٩٦٣ وأهمية تدخل الحكومة ومشاركة أفراد المجتمع في التنمية.

- كتابات د. هدى بدران عام ١٩٦٩ عن إسهام الخدمة الاجتماعية في قضية التغير الاجتماعي. وفي الجهود المبذولة لتنمية المجتمع.

- كتابات د. سيد أبو بكر حسنين عن طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع وعن الخدمة الاجتماعية ودورها في التنمية عام ١٩٦٦/١٩٧٧.

- كتابات د. عبد الحليم رضا عبد العال عن طريقة تنظيم المجتمع. وما أشار إليه في الجهود المبذولة لتنمية المجتمع المحلي (١٩٨٦).

- كتابات د. إبراهيم رجب عن طريقة تنظيم المجتمع، والإطار
الشامل الخاص بالممارسة (١٩٨٦).^(١)

المرحلة الرابعة: "الدفاع"^(٢):

أ- العوامل التي أدت إلى ظهور المرحلة :

هناك عدة عوامل يمكن أن تؤدي إلى ظهور هذه المرحلة في مصر
أبرزها:

١- المناخ الديمقراطي الذي تحاول الحكومة المصرية أن تتجهجه
سواء من خلال تعدد الأحزاب أو إعطاء حريات أكبر للمحليات وإدارة
الحكم المحلي لكي تقوم بدورها في التنمية ورفع مستوى الخدمات لصالح
الفئات الفقيرة في المجتمع.

٢- الاتجاه نحو الخصخصة وقيام كثير من الجمعيات الأهلية التي
تدافع عن مصالح أعضائها.

٣- تقوية المنظمات غير الحكومية لكي تقوم بدورها في رفع
المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأعضائها.

(١) انظر في ذلك :-

- رشاد أحمد عبد اللطيف ، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية - مدخل لدراسة المجتمع ، مرجع
سابق ، ص ص ٩٥ - ٩٧.

(٢) انظر في ذلك :-

- رشاد أحمد عبد اللطيف ، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية - مدخل متكامل ، المكتب الجامعي
الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ص ٧٩ - ٨٢.

- محمد عبد الفتاح محمد، ممارسة تنظيم المجتمع في الأجهزة والمنظمات الاجتماعية، المكتب الجامعي
الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

٤- إرتفاع المستوى العلمي لخريجي كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية وإلمامهم بالتطورات الحديثة في الخدمة الاجتماعية بالخارج.

٥- قيام عدة محاولات للدفاع عن حقوق أفراد المجتمع الذي يمثلونه مثل نقابة المحامين، الأطباء، المهندسين.

ب- الأجهزة والمنظمات التي ظهرت خلال هذه المرحلة :-

هناك مجموعة من الأجهزة التي تمارس الدفاع وهي كالآتي :-

١- النقابات علي كافة أشكالها أنها أداة طبيعية للدفاع عن مصالح أعضائها .

٢- مجلس الشعب باعتباره مؤسسة ممثلة لأفراد الشعب وتطلعاتهم ويمارس الدفاع من خلال الاستجابات التي توجه للوزراء أي مسئول بخل بأداء وظيفته.

٣- الجمعيات غير الحكومية باعتبارها مؤسسات أهلية تدافع عن مصالح الأعضاء المنتمين إليها ولها برامجها التي يمكن من خلالها الدفاع عن مصالح الأعضاء المنتمين إليها مثل "جمعية النهوض بالمرأة، حماية البيئة الخ".

ولهذه المؤسسات برنامج محدد تسعى من خلاله إلى الدفاع عن مصالح الأعضاء المنتمين إليها وتطوير الخدمات التي تقوم بتقديمها.

ج- الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الجهاز :-

- مساعدة الفقراء .

- تدريب الفقراء على المطالبة بحقوقهم .

- استبعاد تشريعات أو تعديل تشريعات لصالح الفئات الفقيرة.

د- الفلسفة المنظمة للعمل في إطار هذه المرحلة :-

تحقيق العدالة الاجتماعية.

هـ- أهم الإضافات العلمية "التراكم المعرفي والميداني" :-

تعددت معاهد وكليات الخدمة الاجتماعية حيث تم إنشاء المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ ١٩٧٠ والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بأسوان عام ١٩٧٥ والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بدمهور ١٩٧٩، والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببورسعيد، بالإضافة إلى قيام جامعة القاهرة بإنشاء كلية الخدمة الاجتماعية بفرعها بالفيوم.

وهذا بالإضافة إلى زيادة الأعداد في الدراسات العليا لإعداد المتخصص المهني من جانب وإعداد كوادر تعليمية لنشر رسالة المهنة من جانب آخر، فتقوم كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم جامعة القاهرة بمنح درجة الماجستير والدكتوراه في طرق ومجالات الخدمة الاجتماعية، كما تمنح دبلومات تخصصية في مجالات الرعاية الاجتماعية، كما يقوم معهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب جامعة الإسكندرية بمنح دبلوم العلوم الاجتماعية درجة الماجستير، والدكتوراه من شعبة الخدمة الاجتماعية.

ومن هنا نجد أن :-

١- اهتم الدارسون في الخدمة الاجتماعية في مصر بنظريات العمل الاجتماعي وظهرت بعض البحوث على مستوى الماجستير

والدكتوراه تتناول الأجهزة الدفاعية في مصر (نقابة المهن الاجتماعية، النقابات العمالية ، مجالس المستأجرين ، جمعيات الدفاع عن المستهلكين .. الخ) .

٢- تم تدريس هذا المفهوم وكذلك تحليل المنظمات التي تعمل في إطار الدفاع لطلاب الدراسات العليا.

٣- تم تكوين جمعية للدفاع عن حقوق المعاقين بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان.

الفصل الثاني

مدخل لدراسة الأجهزة في تنظيم المجتمع

مقدمة .

أولاً: أهداف جهاز تنظيم المجتمع

ثانياً: أنواع أجهزة تنظيم المجتمع

ثالثاً: تكوين جهاز تنظيم المجتمع

رابعاً: جهاز تنظيم المجتمع كنسق اجتماعي

خامساً: مقومات أجهزة تنظيم المجتمع

سادساً: وسائل تمويل أجهزة تنظيم المجتمع

مدخل لدراسة الأجهزة في تنظيم المجتمع

مقدمة:

إن تطور المجتمع أمر حتمي نتيجة للتغيرات التلاحقة والدائمة التي تمر بها المجتمعات، ومع تعقد الحياة الاجتماعية تزداد الحاجة إلى تنظيمات جديدة تقوم بدورها في أحداث التغيير المقصود.

ومثال ذلك أن الأسرة تعتبر أقدم نظام اجتماعي عرفه الإنسان، وكذلك هي المسؤولة عن تقديم كل أنواع الرعاية لأفرادها، كما كانت هي المسؤولة عن توفير كل أوجه التثنية الاجتماعية لأبناءها، ولكن أصبحت الأسرة عاجزة عن تحمل هذه المسؤوليات مع مرور الوقت نتيجة لما حدث من تطور صاحب ذلك زيادة في الاحتياجات والمشكلات والمسؤوليات، وهذا فضلاً عن تعقد الحياة الاجتماعية.

ومهنة الخدمة الاجتماعية - شأنها في ذلك شأن المهن الأخرى - تساهم في إحداث التغيير المقصود لصالح المجتمعات، وتطورت أجهزتها التي تقوم بدورها في المساهمة لإحداث التغيير على مستوى الأفراد والجماعات والمجتمعات - وهذه الأجهزة التي تعرف بالمؤسسات الاجتماعية ليس من غرضها الربح المادي سواء كانت حكومية أو أهلية.

وسيفتصر هذا العرض على أجهزة تنظيم المجتمع، تلك الأجهزة التي تمارس نشاطها مع هيئات ومؤسسات وجمعيات تقوم بتقديم خدمات مباشرة لسكان المجتمع في مجالات الرعاية الاجتماعية، ولا تقوم أجهزة تنظيم المجتمع عادة بتقديم خدمات مباشرة لهؤلاء السكان إلا في حالات استثنائية مثل إجراء التجارب أو مواجهة الكوارث، أو تقديم خدمات يحتاج إليها سكان

المجتمع، ولم توجد به البيئة التي تستطيع أن تقدم مثل تلك الخدمة، على أن يعقب ذلك إنشاء مثل تلك البيئة لتحمل مسئولية تقديمها، وما إلى ذلك من أحوال لا تستطيع أن تقوم بها الهيئات أو المؤسسات أو الجمعيات وتحمل مسئولية تلك الأعمال مستقبلاً أو تنشأ هيئات مخصصة بذلك.

ويجب أن نفرق بين الأجهزة التي تقوم بتقديم الخدمات المباشرة لسكان المجتمع والأجهزة التي تقوم بتنظيم العمل وتنسيق بين بعض الأجهزة التي تقوم بتقديم تلك الخدمات المباشرة.

فالنوع الأول يمكن أن يطلق عليه «أجهزة خدمة المجتمع» وهي كل الأجهزة التي تعمل في مجالات الخدمات والانتاج، وكل ما تقدمه يعتبر خدمات يحتاج إليها المجتمع، ولا يشترط فيها بالضرورة أن تكون مؤسسات اجتماعية.

أما النوع الثاني من الأجهزة (أجهزة تنظيم المجتمع) فهي الأجهزة التي تقوم بتنظيم العمل وتنسيق الجهود بين الأجهزة التي تقدم خدمات مباشرة لسكان المجتمع في مجالات الرعاية الاجتماعية، ويتولى العمل بها أخصائيون اجتماعيون متخصصون، وتتكون من ممثلي الهيئات والجمعيات والمؤسسات الأعضاء بها ومن الأشخاص المهتمين بشئونها، وتمارس طريقة تنظيم المجتمع من خلالها.

فأجهزة تنظيم المجتمع عملها الأساسي تنظيم المجتمع وإذا قامت بتقديم خدمات مباشرة لسكان المجتمع في بعض الأحيان، لأي سبب من الأسباب، فيعتبر ذلك عملاً ثانوياً بالنسبة لها.

١- أهداف جهاز تنظيم المجتمع:

وأجهزة تنظيم المجتمع تساهم بدورها مع غيرها من الأجهزة النوعية في تحقيق أهداف المجتمع، ويتلخص مساهمة تلك الأجهزة في ممارسة طريقه تنظيم المجتمع لمواجهة المسؤوليات التي تقع على عاتقها للعمل على تحقيق أهداف المجتمع.

والهدف العام لطريقة تنظيم المجتمع يتلخص في المساهمة في تحسين أحوال المجتمعات، أي المساهمة في العمل على أحداث التغيير المقصود لصالح سكان المجتمع وتحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، أو بمعنى آخر مساعدة سكان المجتمع على إشباع احتياجاتهم وحل مشاكلهم، أي مساعدتهم على تحقيق أهدافهم.

ولتحقيق الهدف العام لتنظيم المجتمع، يحدد كل جهاز لنفسه أهدافاً يستطيع بواسطتها المساهمة في تحسين أحوال المجتمعات، فقد تعمل بعض الأجهزة مع فئات معينة من الناس في مجال نوعي معين كالاتحادات النوعية، وقد تعمل بعض الأجهزة مع سكان المجتمع في مجالات متعددة من النشاط كالاتحادات الإقليمية أو الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة. ومن خلال تحقيق الأهداف الجزئية يساعد على تحقيق الهدف العام لتنظيم المجتمع.

وتتلخص الأهداف الفرعية التي يمكن للجهاز تحقيقها هي:

١- توفير المناخ لممارسة أنشطة تنظيم المجتمع.

٢- إثارة الوعي وتكوين الرأي العام.

٣- تنظيم حركة الجماهير.

٤- تعديل وتغيير فى القيم والانجاءات .

٥- تنمية روح الولاء والانتماء للمجتمع .

٦- تحقيق التماسك والتعاون والترابط داخل المجتمع .

عناصر تكوين الجهاز

ومن الضرورى الاستمرار فى تعديل تكوين الأجهزة حتى يتناسب
التكوين وتحقيق الاهداف المتغيرة، ولكى يستطيع الجهاز تقديم الخدمات
التي تساعد على تحقيق اهدافه، لابد من توفر ثلاث عناصر رئيسية هي:

١- المستفيدون من خدماته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

٢- توفير الموارد والامكانيات اللازمة من المعرفة المتخصصة
والاستراتيجيات المناسبة، والإدوات، والتمويل.

٣- العاملون المتخصصون اللازمون لتوصيل الخدمات إلى المستفيدين.

ويعمل كل جهاز على خلق علاقات مع الأجهزة الأخرى على أساس
التعاون والتبادل حتى يستطيع تعويض أى نقص فى هذه العناصر السابق
ذكرها، وتتأثر العلاقات بين الأجهزة المختلفة بما يلي:

١- مدى فهم الأجهزة الوظيفية التي يؤديها كل منهم.

٢- مدى الاتفاق على الأهداف التي يمكن تحقيقها.

٣- مدى الاتفاق على الوسائل التي يمكن استخدامها لتحقيق تلك الأهداف.

٤- مدى تأثير الظروف الخارجية على إدارة كل جهاز فى قدرته على
تحقيق أهدافه.

العلاقة بين الأجهزة بعضها وبعض،

وقد حدد «وليم ريد» Wliam Reid، ثلاث مستويات للعلاقات بين أجهزة تنظيم المجتمع هي:

١- الجهاز المستقل، وهو الذي يستطيع تحقيق أهدافه بما لديه من موارد وإمكانات، ومن ثم لا يميل إلى خلق علاقات مع أجهزة أخرى.

٢- الاعتماد المتبادل بين الأجهزة وتعمل هذه الأجهزة على خلق العلاقات فيما بينها لتسفيد من تبادل الموارد فيما بينها بما يساعدها على تحقيق أهدافها.

٣- الصراع بين الأجهزة ويحدث ذلك بسبب حصول بعض الأجهزة على التمويل المخصص لأجهزة أخرى، أو تحقيق أهداف جهاز على حساب أجهزة أخرى.

ويقول «ريد» يمكن تقليل الصراع والنزاعات بين الأجهزة عن طريق قيام جهاز للتنسيق بين احتياجات الأجهزة^(١).

٢- أنواع الأجهزة في تنظيم المجتمع،

هناك وجهات نظر مختلفة بالنسبة لتصنيف أجهزة تنظيم المجتمع وسنحاول أن نستعرض بعضها فيما يلي:

أولاً، تصنيف برلمان وجورين،

يقسم برلمان وجورين Perlmaan & Gurin أجهزة تنظيم إلى ثلاث أنواع هي:

(١) سيد أبو بكر حسنين، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٤٠٥ - ٤٢٧.

١- المؤسسات التطوعية:

يستهدف أعضاء هذه المنظمات تحقيق أهداف مشتركة مثل تحقيق أو تغيير أو إصلاح بعض المؤسسات أو النظم الاجتماعية أو العلاقات الاجتماعية القائمة، كما تهدف المؤسسات التطوعية إلى بناء وتنمية البناء التنظيمي للمنظمات وزيادة فاعليتها في تحقيق الأهداف التي تسعى للوصول إليها.

٢- مؤسسات الخدمات:

وهي المؤسسات التي تقدم خدمات اجتماعية متنوعة مثل المؤسسات الصحية والتعليمية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية. وهذه المؤسسات قد تكون حكومية أو أهلية أو تجمع بين الإثنين.

٣- مؤسسات التخطيط:

وهي مؤسسات متخصصة في التخطيط لخدمات من نوع معين وبرامج محددة مثل مؤسسات التخطيط لميادين الرعاية الاجتماعية أو مجالس المنظمات أو إدارات التخطيط المتخصصة، أي أنها تخطط لمشاكل خاصة مثل انحراف الأحداث، ومشكلة الإدمان على تعاطي المخدرات ومؤسسات كبار السن ... الخ.

والتخطيط في هذه المؤسسات قد يكون على المستوى المجلى أو على المستوى القومى، ويهتم التخطيط في هذه المؤسسات بالتنسيق بين البرامج المختلفة، تحديد الموارد وتحديد الأولويات وتحديد الأنشطة والبحوث المطلوبة.

والأمر على هذا النحو يدعو إلى القول بأن المؤسسات التخطيطية تكمن عمل المؤسسات الخدمية؛ فمؤسسات تنظر إلى المشاكل من الخارج إلى الداخل حيث تدرس حاجات البيئة، وتحاول أن تحدد أبعادها وتوقعاتها في شكل خطط ثم تحاول أن تؤثر في المؤسسات القائمة، كي تعيد صياغة أهدافها أو إعادة توزيع مواردها لتحقيق إشباع أفضل لعمالها.

ثانياً: تصنيف أحمد كمال:

قسم الدكتور أحمد كمال أجهزة تنظيم المجتمع إلى ثلاثة أنواع أساسية هي:

١- أجهزة أساسية، أو أولية وهي التي أنشأت خصيصاً من أجل ممارسة طريقة تنظيم المجتمع، وقد ميز بين ثلاثة أنواع من الأجهزة الأولية التالية:

أ- أجهزة ذات أغراض تنسيقية (إقليمية جغرافية) ومن أمثلتها الاتحاد العام، الاتحادات الإقليمية في المحافظات وفروعها في المدن.

ب- أجهزة ذات أغراض تنسيقية نوعية (وظيفية) ومن أمثلتها الاتحادات النوعية المختلفة مثل اتحاد رعاية الأسرة والطفولة، اتحاد المساعدات الاجتماعية ... الخ.

ج- أجهزة للتلمية على مستوى مجتمع محلي صغير وتقدم خدمات مباشرة مثل المحلات الاجتماعية، مجالس المستأجرين، المراكز الاجتماعية، الوحدات المجمع.

٢- أجهزة ثانوية لم تنشأ خصيصاً لممارسة طريقة تنظيم المجتمع وهي

أجهزة تحقق التلمية الاجتماعية بجانب أهدافها الأساسية، كما أنها تقدم خدمات مباشرة مثل المدارس والمستشفيات والمصانع والمساجد.

٣- أجهزة معاونة أو أجهزة خدمات تنظيمية وهي الأجهزة التي لا تقوم أساساً بكل مسؤوليات أجهزة تنظيم المجتمع لكونها أجهزة متخصصة في جزء من هذه المسؤوليات فقط، مثل صندوق التمويل المشترك - سجل تبادل المعلومات - مراكز التطوع - مكاتب البحوث وغيرها.

ثالثاً، تصنيف سيد أبو بكر خسانين،

ونقسم أجهزة تنظيم المجتمع في هذا التصنيف إلى محاولتين أساسيتين هما:

١- أجهزة تزاوّل نشاطها في مجالات متعددة كالاتحادات الإقليمية أو الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة.

٢- أجهزة تزاوّل نشاطها في مجال معين كالاتحادات النوعية أو المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة.

وهذا التصنيف متأثر بالمفهوم التقليدي للأجهزة التي يبنّاه صاحب التصنيف.

رابعاً، تصنيف هدي بدران،

ميزت هدي بدران بين أربعة أنواع من المنظمات التي يعمل من خلالها الأخصائي الاجتماعي وهي:

١- أجهزة التي تستهدف التخطيط لأحداث التغيير في مجال معين وذلك بتحقيق أهداف دقيقة محددة، بغض النظر عن الاهتمامات المتعددة

الهدف المجتمع، وهذه الأجهزة تعتمد إلى حد كبير على استراتيجية
بمنظور.

الأجهزة تهتم أساساً بالأهداف التنسيقية فهي تفترض وجود مصلحة عامة
للمجتمع ككل يجب أن تعمل كل هيئة من الهيئات في إطارها، ولذلك
تحاول هذه الأجهزة أن تحدد أهدافها بشكل عام بحيث يسهل اتقان
الوحدات التي يتكون منها الجهاز حول الأهداف.

الأجهزة التخطيطية والتنسيقية السابقة لا تقدم خدمات مباشرة إلا في
بعض الأحوال على سبيل التحرية على أن تتولاها هيئات أخرى
للمجتمع وتتولى إدارتها، ويعمل في هذه الأجهزة أخصائي اجتماعي
يسأل عن عمليات تنظيم المجتمع التي يقوم بها الجهاز.

الأجهزة تقوم بجانب وظيفتها التخطيطية والتنسيقية بتقديم خدمات
مباشرة للأهالي ليس على سبيل التجربة، ولكن كجزء من وظيفة الجهاز
مثل المراكز الاجتماعية والمحلات الاجتماعية. أجهزة لا تستخدم
الضرورة أخصائيين اجتماعيين لتوجيه عمليات تنظيم المجتمع التي
تقوم بها مثل تنظيمات الإدارة المحلية.

هذا تصنيف نبيل محمد صادق،

ويصنف أجهزة تنظيم المجتمع إلى تصنيفات متعددة وهي:

من حيث التسمية: أجهزة حكومية - أجهزة أهلية - أجهزة مشتركة
(حكومية - أهلية).

من حيث مجال العمل: أجهزة تعمل في مجال واحد (وظيفته) أجهزة
تعمل في مجال متعددة (جغرافية).

٣- من حيث مستوى العمل: أجهزة تعمل على مستوى محلي كالقريب، المدينة أو المركز أو المحافظة أو المنطقة الخ.

- أجهزة تعمل على مستوى قومي أى على مستوى الدولة.

- أجهزة تعمل على مستوى اقليمي (مجموعة من الدول المجاورة التي ترتبط معاً بعلاقات خاصة كالدول العربية - الافريقية).

- أجهزة تعمل على مستوى دولي مثل هيئة الأمم المتحدة بمنظماتها المختلفة.

٤- من حيث طبيعة الخدمة: أجهزة خدمات مباشرة - أجهزة خدمات غير مباشرة.

٥- من حيث إنتمائها للخدمة الاجتماعية:

- أجهزة أولية أنشئت خصيصاً للممارسة للخدمة الاجتماعية.

- أجهزة مساعدة تقدم خدمات مساعدة أو أجهزة خدمات تنظيمية.

- أجهزة لا تنتمي إلى الخدمة الاجتماعية وهي ما يطلق عليها الأجهزة المصنفة أو أجهزة الخدمات التنظيمية^(١).

٢- تكوين جهاز تنظيم المجتمع (البناء التنظيمي):

يختلف جهاز تنظيم المجتمع الحكومي عن تكوين جهاز تنظيم المجتمع الأهلي، فالجهاز الحكومي له طابع معين - شأنه في ذلك شأن الأجهزة الحكومية الأخرى على الرغم من اختلاف أعمالها - ويعتمد أساساً على

(١) نبيل محمد صادق، مرجع سابق، ص ٢٧٥ - ٢٨١.

... فإن من مزاولة نشاطه بواسطة الدولة، أما الجهاز الأهلي فيتكون
من جمعية عمومية مجلس إدارة وعدد من اللجان التي تساعد الجهاز
مزاولة نشاطه وتكون مسئولة أمام مجلس الإدارة عن النشاط، وتعيين
مدير منفذ للجهاز يعاونه العدد اللازم من العاملين، وينقسم العاملون عادة
في المتخصصين في تنظيم المجتمع، الذين يشغلون أقسام الجهاز المختصة
بهذه النواحي، ولا يمنع وجود المدير لحاجة العمل إليه لكي يستطيع الجهاز
يؤدي عمله على الوجه الأكمل (١).

ويستلزم ذلك تحديد تدرج السلطة، وتوزيع اختصاصات العمل، وتحديد
المسؤوليات، وتوضيح نظام العمل وعلاقاته، ووجود القوانين واللوائح التي
تحكم اتخاذ القرارات وتنظيم سير العمل، إلى غير ذلك من الأمور اللازمة
التي تساعد تكوين الجهاز على تادية وظيفته وأهدافه ونظراً لأهمية تشكيل
الجمعيات العمومية. ومجالس الإدارة واللجان في تكوين أجهزة تنظيم
المجتمع الأهلية سنتناولها بالشرح فيما يلي:

الجمعية العمومية،

تتكون الجمعية العمومية عادة من ممثلي الهيئات والمؤسسات
والجمعيات الأعضاء بالجهاز، وتختص برسم السياسة العامة للجهاز، وتعديل
قانونه الأساسي أو لائحته الداخلية، واقتراح واعتماد ميزانيته، وانتخاب

(١) أنظر في هذا الشأن أيضاً:

- Perlman and Gurin, Gurin, Community Organization and Social
Planning, N.Y., John Wiley and sons, Inc., 1972.

- هدي بدران، تنظيم المجتمع، مطبعة الموعود، الجيزة، ١٩٦٩، ص ٢٢٥ - ٢٢٢.

مجلس إدارته، إلى غير ذلك من الأعمال التي ينص عليها القانون الأساسي أو اللائحة الداخلية للجهاز.

مجلس الإدارة،

ينبثق مجلس الإدارة عن الجمعية العمومية، ويتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من بين أعضاء الجمعية العمومية عادة، ولكن هذا لا يمنع من تعيين بعض أعضاء مجلس الإدارة نظراً لخبرتهم أو اهتمامهم بالأنشطة التي يمارسها الجهاز أو لمراكزهم القيادية في المجتمع أو بحكم مناصبتهم ووظائفهم.

وتختص مجلس الإدارة عادة بتنفيذ السياسة العامة التي تضعها الجمعية العمومية، ويضع الميزانية، ويشرف على أعمال اللجان ويمثل الجهاز ويتحدث باسمه في المؤتمرات والاجتماعات والمناسبات المختلفة، ويقوم بتعيين المدير المنفذ، إلى غير ذلك من الأعمال التي ينص عليها القانون الأساسي أو اللائحة الداخلية للجهاز.

اللجان،

ينص القانون الأساسي أو اللائحة الداخلية للجهاز على طريقة تشكيل اللجان وتحديد ما يحتاجه منها لممارسة نشاطه، وتعتبر اللجنة أداة تنظيم المجتمع إذ ترادف في معناها المقابلة في خدمة الفرد والبرنامج في خدمة الجماعة.

أنواع اللجان،

تنقسم اللجان إلى أربع أنواع أساسية طبقاً لما يلي:

جان دائمه - لجان مؤقتة وذلك طبقاً لما ينص عليه
الأساسي أو اللائحة الداخلية وطبقاً لما تقتضيه حاجة العمل في
المجاز.

٢- من حيث الوظيفة، وتشكل اللجان من حيث وظيفتها إلى:

لجنة تنفيذية لممارسة العمل اليومي نيابة عن مجلس الإدارة ولها حق
إصدار قرارات لها سلطة التنفيذ.

- لجنة تحضيرية ومهامها الدراسة والاعداد لعمل معين المؤتمرات أو
إعداد دراسات أو بحوث أما ما شابه ذلك.

- لجنة استشارية تنحصر مهامها في إبداء الرأي والمشورة في
الموضوعات التي تحتاج إلى ذلك.

- لجنة تنسيقية وتنحصر مهمتها في تنسيق الجهود بين الهيئات المختلفة
وتوجيه هذه الجهود لما فيه صالح المجتمع.

٣- من حيث الغرض، تشكل اللجان من حيث المهمة المسندة إليها إلى:

- لجنة ثقافية - لجنة اقتصادية - لجنة اجتماعية - لجنة ترويجية -
لجنة صحية - لجنة مالية وأي لجان أخرى..

٤- من حيث العضوية،

أ- لجان تقتصر عضويتها على أعضاء مجالس الإدارة وأعضاء الجمعيات
العمومية،

ب- لجان تقتصر عضويتها على أعضاء مجالس الإدارة وأعضاء الجمعيات
العمومية

ج- لجان تضم إلى عضويتها بعض المواطنين من المهتمين بنشاطها،
المتخصصين في أعمالها بالإضافة إلى من تضمنه من أعضاء مجالس
الإدارة.

د- لجان تضم إلى عضويتها بعض المواطنين من المهتمين بنشاطها،
المتخصصين في أعمالها بالإضافة إلى من تضمنه من أعضاء مجالس
الإدارة ومن أعضاء الجمعيات العمومية.

العوامل التي تساعد اللجان على النجاح في أعمالها،

ولكي تنجح اللجان في تأدية أعمالها يجب مراعاة ما يلي:

١- أن تكون أعمال اللجنة واضحة ومحددة، وكلما كانت أعمالها أكثر
وضوحاً وتحديداً كلما توفرت لها احتمالات أكبر للنجاح.

٢- تحديد مواعيد تعيين تتم فيه اللجنة أعمالاً معينة. وهكذا، إذ أن التوقيت
في أعمال اللجان من أهم العوامل التي تساعد على تأدية مهمتها.

٣- الاعتماد على التخطيط السليم في أعمال اللجنة لكي تتمكن من تأدية
أعمالها بأقل التكاليف الممكنة وفي أقصر وقت ممكن.

٤- تهيئة الجو المناسب للجنة من الناحية الانسانية.

٥- تحديد ميزانية لأعمال اللجنة لكي تكون على علم بالحدود التي يمكن أن
تتصرف في نطاقها من ناحية التمويل.

٦- مد اللجنة بالمعلومات والبيانات والخدمات التي تنطلق بعملها لكي يمكن
تذيق رسالتها بلجاح.

• فترة أخرى لكي يمكن إكتشاف الأخطاء التي
• منها اللجنة للعمل على تلافيتها^(١).

الاهتمام بالتسجيل وتقديم التقارير المناسبة من أعمال اللجنة
جهاز تنظيم المجتمع كنسق اجتماعي.

يعتبر جهاز تنظيم المجتمع من المنظمات التي تقوم بدورها بفاعلية في
تغيير من المجتمعات، وأدى ذلك لبعض التغيرات في هذه الأجهزة سواء
في الأجزاء، وتحديد الأهداف، واستخدام المكافآت :، الخ^(٢).

ويذكر هومانز Homans أن المنظمة (جهاز تنظيم المجتمع كنسق
اجتماعي تتضمن مجموعة من الاختبارات هي):

تتكون المنظمة (جهاز تنظيم المجتمع) من مجموعة أقسام تعتمد على
بعضها فكل قسم وجزء له علاقة مع غيره بطريقة تساندية وتأثير وتأثر
لكي يتحقق المظاهر.

المنظمة كنسق عليها أن تشبع كل احتياجات النسق الاجتماعي وليس
تحقيق الأهداف فحسب^(٣).

(١) سيد أبو بكر حسنين، مرجع سابق، ص ٤٠٩ - ٤١٦.

(٢) أنظر في:

- ماهر أبو المعاطي، إدارة المؤسسات الاجتماعية، دار تكتوماشين، القاهرة، ١٩٨٨، ص
ص ١١٧ - ١١٩.

(3) See:

- George C. Homans, Industrial Homany as goal the theory or
ganization, Ed David si Iueman, 1960, pp. 25 - 32.

- March G. James & Herbert A. Simon, Organization New
York, John witey, 1967, pp. 83 - 87.

- المنظمة كنسق اجتماعى لها سلوك وتقوم بأشغال تختلف عن أفراد من أعضائها.

ويرى د. سيد أبو بكر أن جهاز تنظيم المجتمع هو عبارة عن انسق اجتماعى فرعى فالجهاز عبارة عن منظمة تضم إلى عضويتها وحدات ومؤسسات وجمعيات تقوم كل منها بتقديم خدمات معينة يحتاج إليها سكان المجتمع، وتقدم لهم بطريقة مباشرة، وعلى أفضل ما يمكن من المستويات طبقاً لإمكانات تلك الوحدات.

وتلك الوحدات وجهاز تنظيم المجتمع الذى يتكون منها، تمارس نشاطها ليس فقط بالاعتماد على موارد وإمكانات المجتمع ولكن أيضاً فى ظل تلك الوحدات والمجتمع فى ظل العلاقات المرغوبة، فالمجتمع يساعدها ويساندها على تحقيق أهدافها وهى بدورها تساهم فى تحقيق أهداف المجتمع.

ويستهدف جهاز تنظيم المجتمع المساهمة فى أحداث التغيير فى المجتمع عن إشباع احتياجات سكانه وحل مشاكلهم وتحسين أحوالهم، ولذا أصبحت أجهزة تنظيم المجتمع من التنظيمات الرسمية التى تقوم بدور فعال فى حياة المجتمعات وتساهم فى تحقيق أهدافها.

ولفهم جهاز تنظيم المجتمع كنسق اجتماعى فرعى يمكن الاسترشاد بالعناصر التالية فى تحليله:

١- النظرة إلى جهاز تنظيم المجتمع ككل وليس كجزء من أعماله أو نشاطه.

٢- العلاقة بين تكوين الجهاز وتأدية وظيفته وتحقيق أهدافه مع مراعاة

الضغوط التى يشكلها سكان المجتمع لتغيير أهداف الجهاز وتنظيماته

الـ

- ٣- ما يوافر لدى الجهاز من موارد وامكانيات وما هي الاستراتيجيات التي يستخدمها، وما هي الأمور التي يرى الاحتفاظ بسريتها وتلك التي يسمح باستخدامها، وما مدى قدرته على تطوير نفسه له اكبة التف
- ٤- المركز الاجتماعي للجهاز وتأثير هذا المركز في المجتمع، وإلى مدى يساعد المجتمع الجهاز، وما تأثير تلك المساندة في تحقيق أهدافه والمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.
- ٥- العلاقة بين الجهاز وبين كل من المكونين له، والمستفيدين من خدماته، والهيئات والمؤسسات المختلفة بالمجتمع.
- ٦- اتجاهات المكونين للجهاز ونوعياتهم والجماعات التي ينتمون إليها ومدى تأثير ذلك في الجهاز وفي مزاولة نشاطه.
- ٧- الضغوط التي تشكلها بعض الأفراد والجماعات ذوى القوى الاجتماعية أو الممولين التي يشكلها الجهاز وما تأثير ذلك فيه وفي مزاولة نشاطه.
- ٨- الضغوط التي يشكلها الجهاز على الأخصائي الاجتماعي الذي يتحرك من خلاله من حيث الالتزامات والقيود التي يفرضها عليه الجهاز وما تأثير ذلك في دور الأخصائي الاجتماعي.
- ٩- دور مدير الجهاز ومدى تأثيره في كل ما تقدم، وخصوصاً تأثيره في المكونين للجهاز والممولين له ومراكز القوة في المجتمع.
- ومن أهم النواحي التي يجب أن يهتم بها من يقوم بتحليل جهاز تنظيم المجتمع هي كيفية اتخاذ القرارات في ضوء كل ما تقدم من عوامل، وفي تحليله لخطوات اتخاذ القرارات، ويجب أن يركز على ما يلي:

١ - من الذى يبدأ بعرض المشكلات؟ هل يقوم بذلك مهنيون، ممثلوا
الوحدات التى يتكون منها الجهاز الممولون، أصحاب السلطة والنفوذ
بالمجتمع، مراكز قوة معينة، أو غير ذلك من الأفراد أو الجماعات
بالمجتمع؟

٢ - كيف يتم التوصل إلى الاتفاق حول اقتراح خطة أو برنامج؟

٣ - كيف يتعرف سكان المجتمع باقتراح الخطة أو البرنامج لكن يتحول هذا
الاقتراح إلى قضية ويهتمون بها؟

٤ - هل يتدخل بعض أصحاب السلطة والنفوذ أو مراكز معينة أو الممولين أو
المكونين للجهاز للتأثير فى اتخاذ القرار؟

٥ - هل تحدث صراعات حول اتخاذ القرار؟ ممن وجدت؟ أو هل يمكن
التوفيق بين وجهات النظر المختلفة لاتخاذ القرار؟ وكيف؟

٦ - هل يمثل سكان المجتمع فى اتخاذ القرارات؟

٧ - هل يتدخل أى هيئات حكومية لتأييد القرارات أو رفضه؟

٨ - لمصلحة من تصدر القرارات عادة؟ هل لخدمة غالبية سكان المجتمع أم
لخدمة فئات معينة بالذات؟

٩ - غير ذلك من الخطوات التى يرى المحلل أهميتها بالنسبة لجهاز تنظيم
المجتمع الذى يقوم بتحليله؟

ويمكن تقسيم القرارات التى تتخذ فى جهاز تنظيم المجتمع إلى:

١ - قرارات متصلة بتكوين الجهاز، وهذه تتخذ عادة فى المراحل الأولى من
عمر الجهاز، ولكن تتخذ منها ما يتصل بتطوير تكوين الجهاز كلما
اقتضى ذلك.

- ٢ - قرارات متصلة بضريقة الجهاز فى تأدية وظيفته .
- ٣ - قرارات تتخذ لتحديد أهداف الجهاز التى يجب أن يعمل على تحقيقها .
- ٤ - قرارات تتعلق باستخدام الموارد والامكانيات والاستراتيجيات لتحقيق أهداف الجهاز .
- ٥ - قرارات تتعلق بمدى تحقيق الجهاز لأهدافه^(١) .
- ٥ - مقومات اجهزة تنظيم المجتمع :
- ١ - أن يكون للجهاز لائحة نظام أساسى تتضمن الأهداف - نظام عضوية - جهاز إدارى (جمعية عمومية - مجلس إدارة - لجان) . - تمويل الجهاز - طريقة حل الجهاز - أموال الجهاز بعد الحل .
- ٢ - يجب أن يسير الجهاز لكى يأخذ الصفة الرسمية القانونية .
- ٣ - يجب أن يضم الجهاز جميع الهيئات والمؤسسات التى تدخل ضمن اختصاصاته .
- ٤ - يجب ألا يفرق الجهاز فى تقديم الخدمات بين هيئة وأخرى أو بين جماعة أو فئة أو طائفة .
- ٥ - يجب أن يتوافر للجهاز الموارد المادية والبشرية اللازمة لمساعدته على تنفيذ برامجيه .
- ٦ - يجب أن يتوافر للجهاز جهاز إدارى فنى لمساعدته على تحقيق تنفيذ أهدافه واختصاصاته .

(١) سيد أبو بكر حسنين، مرجع سابق، ص ٤٣٢ - ٤٣٩ .

٧- يجب أن يعتمد الجهاز في عمله على تطبيق الأسلوب العلمى
(التخطيط).

٨- يجب مراعاة الدقة فى اختيار أعضاء مجلس الإدارة بمعنى أنه يجب أن
تتوافر فيهم صفة التعاون لأن المنظمات لا تنهض من القاعدة بل من
القمة.

٦- وسائل تمويل أجهزة تنظيم المجتمع :-

يعتمد النظام الاجتماعي الأهلي في تمويل نفسها على التبرعات المختلفة من الجماهير كالأشراكات والهبات والوصايا والأوقاف وقد تحصل على إعانة من جهة حكومية أو شبه حكومية كالمجالس المحلية ، أما المنظمات الحكومية فتعتمد في تمويل مؤسساتها على أموال دافعي الضرائب وتنظيم هذه على شكل اعتمادات في مشروع ميزانية الدولة التي يجب أن تقرها الهيئة التشريعية .

وتلجأ المنظمات الأهلية إلى وسائل عديدة لتدبير أموالها يمكن تقسيمها إلى قسمين:-

أ- وسائل فردية :

تعتمد فيها كل هيئة على جهودها الخاصة في تدبير المال اللازم عن طريق الكثير من الوسائل.

ب- وسائل جماعية :

حيث تتضافر فيها جهود هذه الهيئات جميعها أو معظمها لتدبير الأموال اللازمة لتنفيذ البرامج الموضوعية ثم يتم توزيع هذه الأموال طبقاً لنظام يتفق عليه.

ومن الوسائل الفردية :

١- الإعانات الحكومية وما في حكمها :-

كإعانات وزارات التربية والتعليم والشئون الاجتماعية والصحة والأوقاف

والحصول على هذه الإعانات لا يحتاج لمجهود كبير من جانب المنظمة سوى استيفائها لشروط منح الإعانات .

ومن وجهة النظر الفنية نعتقد أن هذه الإعانات تقلل الشعور بالمسؤولية من جانب المشرفين على هذه المنظمات وتضعف الصلة بين المنظمة والمجتمع إلا أنها من ناحية أخرى قد توفر على القائمين بشئون الهيئات المختلفة الوقت الذي تخصصه في تنظيم الحملات المختلفة لتصرفه في النواحي الإدارية والفنية الأخرى ولما كانت هذه الإعانات وسيلة غير مضمونة بصفة دائمة لذلك ننصح بعدم الاعتماد عليها كلية ، على أن تكون المنظمة على تمام الاستعداد لمواجهة ما من شأنه حرمانها من الإعانة الحكومية لأي سبب من الأسباب .

٢- الحفلات الخيرية :

وهي طريقة سهلة نسبياً للحصول على المال لأن الأفراد يدفعون المال لقاء ترفيه معين يحصلون عليه ، غير أن هناك بعض الاعتراضات على هذه الوسيلة ، منها أن بعض الأفراد قد يضطرون لشراء تذاكر هذه الحفلات مما تنتفي معه روح العطاء للخدمة العامة كما أننا نخشى أن الكثير من الأفراد إنما يعانون في إقامة هذه الحفلات ويقبل عليها لما يحصل عليه من فائدة ترويجية وتسليية قد تكون رخيصة في بعض الحالات .

وبذلك تنتفي فائدة هامة من فوائد جمع التبرعات للوجوه الخيرية وهي تعريف المجتمع وأفراده بوجهة النشاط الاجتماعي والدعوة إلى الاشتراك فيه .

جمع التبرعات عن طريق الاتصال المباشر بأفراد المجتمع،

والمعتاد أن تشكل لجنة تكون مسئولة عن هذه الحملة تكون مهمتها دعوة الجمهور للتبرع للأغراض التي تخدمها المنظمة، ولا شك أنه إذا كانت أعمال اللجنة بطريقة فنية صحيحة كانت هذه الوسيلة من أنجح وسائل من حيث إشعار الجمهور بما يبذل من خدمات كسب ثقته للتغلب على المشاكل القائمة في المجتمع لأنها تقوم على أساس الاتصال الشخصي بحث وما يتبعه من تفاهم وإقناع.

الخطابات الدورية لأفراد الجمهور،

وهذه وسيلة أخرى من وسائل جمع المال، ومن مميزات أنها يمكن أن تصل إلى الآلاف من الأفراد أنه في نفس الوقت نجد أن تأثيرها ضعيف بها بعيدة عن الاتصال الشخصي ولذلك نجد أن الكثير من هذه الخطابات تجد طريقة سهلاً إلى سلات المهملات.

الأسواق الخيرية،

تلجأ إليها عادة المنظمات التي تدير مؤسسات اجتماعية لها برع من إنتاج كالفلور، النسوية تبرع الكثيرات من الأعضاء ببعض الهدايا قد تكون صنعهن بيدها في السوق الخيرية لصالح المنظمات.

والأسواق الخيرية تجد اقبالاً كبيراً من الجمهور خصوصاً روعى في عروضاتها الذوق السليم والأسعار المعقولة والابتعاد عن التقديرات الخيالية لشيء المعروضة بحجة أن هذا تبرع لأعمال البر -- هذا فضلاً عما تكسبه المعروضات من دعابة للمنظمة إذا كانت من صنع المنتفعين بخدمات منظمة ذاتها.

٦- جمع المال في الصناديق:

وقد سادت هذه الطريقة أخيراً بين المنظمات والمشاهد أنها تنتج إذا كانت الحملة للأغراض العامة كمكافحة الدرن أو السعال ولكنها ليست مضمونة النجاح إذا كانت الحملة موجهة لأغراض خاصة بمنظمة من المنظمات ويجب إختيار المتطوعين للقيام بعملية الجمع من الشهود لهم بحسن السير والخلق.

وفي جميع الأحوال يتعين اختيار الوقت المناسب للقيام بالحملة المالية مع انتهاز فرص الرخاء العالي والمناسبات القومية والدينية التي تكون فيها دافعة للجمهور على التبرع.

٧- الطوابيع:

وهذه تكون مختلفة القيمة عادة مما يتيح الفرصة أمام الكثير من الأفراد للشراء على سبيل التبرع وهي أنجح الوسائل التي يمكن أن تصل إلى طبقات الجمهور المختلفة غير أنه يجب أن يراعى كد فرد من المتبرعين الحصول على الطوابيع التي توازي قيمتها ما تبرع به من مال.

٨- اليانصيب:

لجأ بعض التجار قديماً إلى ابتكار نوع من المفامرة في الموانئ لتسريف البضائع ثم قلدهم بعض رؤساء الهيئات الدينية الخيرية للحصول على التبرعات بطريق غير مباشر، ثم امتد التقليد إلى جمعيات أخرى وظهر في هذا النظام واضحاً وتدخلت الحكومات في الأمر وحاولت تحديد غاياته بجمع المال للبر العام.

فبعضها ألفاء والبعض احتكر عملياته والبعض اكتفى تنظيمه بأسيلوب أو
بآخر وبهذا مر نظام اليانصيب بأدوار متداخلة بعضها في بعض وهي الحرية
والتقيد والالغاء، واليانصيب له بعض العيوب بالمبدأ ذاته أو بتنفيذه .

عيوب هذا النظام

أ - المتصلة بالمبدأ:

١- إن عمليات اليانصيب ثبت روح المغامرة فتفقد بعض اللاعبين فضلة
الاعتماد على النفس والتمسك بالعمل الشريف فهي منافية للتربية
الاجتماعية .

٢- تضعف العبرة وأقبال الإنسان على العمل فتحال هذه العواطف رويداً إلى
إرضاء الأناية والرغبة في الربح بلا عمل .

٣- أنها برهان على عمز الهيئات الاجتماعية عن ايجاد التضامن بين
مختلف الطبقات في معالجة عوارض اجتماعية بوسائل حكيمة فلجأت
إلى نوع من المقامرة .

٤- لا يخص الأعمال من أرباح اليانصيب سوى جزء محدود إذ ينفق الجزء
الأكبر على الأجرامات والوسطاء .

ب - المتصلة بالتنفيذ:

قد يتخالفنا الاقتصاد والميل في تقدير قيمة ما سبق ذكره من العيوب فلا
يعيرونها اهتماماً ولا يحفلون بما نعدنه في روح المواطنين لأنهم ينظرون
إلى حياة المجموع من وجهة خاصة دون غيرها ورغم ذلك فإن عيوب
التنفيذ قائمة ويمكن تلخيصها فيما يلي :

١- قلة الثقة فى صحة ما يعلن عن اليانصيب خاصاً بالأهداف الخيرية التى تجتمع المال من أجلها.

٢- سوء الطن بطرق الانفاق والشكاوى العديدة تؤيد ذلك.

٣- يوجد بين المصلحين فئات تستثمر الأموال لمصالحهم الخاصة.

٤- كثرة الأوراق المعروضة بالسوق وتبلغ عشرات الملايين مرهق للجمهور ارهاقاً لا حدود له.

ويرى البعض اصدار تشريع خاص لنظام اليانصيب يكفل تأميدته وقيام الدولة من جانبها بكل ما يتطلبه من الوجهة المالية والادارية والفنية والوضع الحالى فى مصر الآن تم حصر حملة اصدار اليانصيب فى تلك القاهرة الذى يتولى تنفيذ قرار وزارة الشئون الاجتماعيه الذى يصدر سلبياً ويحدد عدد الأوراق المصدرة وفئاتها ويتلى البنك جميع إجراءاته التنفيذية وتحویل الحصيلة إلى الصندوق المالى لى لإعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة ليدخل ضمن إيرادات الصندوق المخصصة لإعانة هذه الهيئات ويلا فى القائمون على شئون الهيئات الأهلية صعباً ذاتية فى تدبير المال اللازم لهذه الهيئات ترجع فى معظمها إلى العوامل الآتية.

١- عدم قيام الهيئات نفسها بالدعاية عن أعمالها وبرامجها بين أفراد الجمهور.

٢- تعدد الهيئات بحيث أصبح عددها كبيراً بينما الكثير منها لا يقوم بنشاط يذكر.

٣- عدم تنسيق العمل بين هذه الهيئات حتى تعددت الحملات المالية فى

بعض الشهور وردت عن الحد المعقول مما أدى إلى مضايقة الجمهور والضغط عليه ، وهذا بدوره أدى إلى قلة حصيلة الجمع .

٤- عدم إتباع الوسائل الفنية في تنظيم الحملات المالية المختلفة .

٥- تبرع بعض الجهات الإدارية إلى الهيئات المختلفة لأن بعضها درج على ذلك منذ سنين فأصبح التبرع يصرف بحكم العادة بصرف النظر عن أي اعتبار آخر ، كما أن البعض إنما يمنح الإعانة للهيئة لأن بها بعض الشخصيات المعروفة أو الموثوق بها ولو أن وجود هؤلاء الأفراد لا يعنى حتماً أن الهيئات التي ينتمون إليها أو يعملون بها تؤدي عملها كما يجب أن تؤديه .

٦- حاجة الأفراد إلى الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع فلا يزال الكثيرون بعيدون كل البعد عن مسؤولياتهم نحو المجتمع الذي يعيشون فيه غير مقدرين لها وهذا يبعد بينهم وبين النشاط الاجتماعي القائم في البيئة .

٧- الحالة الاقتصادية السائدة في العالم الآن وانصراف الناس إلى إصلاح حالهم فكل فرد ينوء بحمله ومسئوليته مما يبعده ولو مؤقتاً عن أعمال البر .

٨- التجاء بعد الهيئات إلى وسائل لجمع التبرعات لا تتفق ومبادئ الخدمة الاجتماعية و إن كانت مضمونة النتائج من حيث حصيلة التبرع ، ويشكو الكثير من الهيئات من هذه الوسائل من ناحيتين : الأولى تعويد الجمهور على وسائل لا تقرها مبادئ المهنة والثانية حصيلة هذه الوسائل تبلغ أحياناً أرقاماً خيالية وتؤثر على حصيلة الهيئات الأخرى .

وكانت الوسائل التي تحدثنا عنها يمكن اعتبارها وسائل فردية لجمع التبرعات على اعتبار أن هناك هيئة واحدة تقوم منفردة بتدبير المال اللازم لها بطريق من الطرق . وهناك أيضاً وسائل مشتركة يلجأ إليها عدة جمعيات أو مؤسسات دفعة واحدة بنظام خاص من حيث الحصيلة المالية ووسائل وطرق توزيعها على الجمعيات المشتركة في هذا النظام .

ويعتبر صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية من أهم الوسائل الجمعية المستخدمة في تمويل المنظمات في مصر وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية (مادة ٧١) و المادتين (١٦٩ ، ١٧٠) من لائحته التنفيذية . والذي من شأنه تقديم الإعانات للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، وإقامة المشروعات الخدمية والإنتاجية والحفلات والأسواق الخيرية والمعارض والمباريات الرياضية بهدف تنمية موارده (١) .

(١) مديرية الشؤون الاجتماعية ، الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية بالإسكندرية ، قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ .

الفصل الثالث*

الأجهزة الأساسية لتنظيم المجتمع

مقدمة.

أولاً: الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية .

ثانياً: الاتحاد الإقليمي.

ثالثاً: الاتحاد النوعي.

رابعاً: مقارنة بين الاتحادات العامة والنوعية والإقليمية .

* هذا الفصل من إعداد /د. هالة مصطفى – مدرس بقسم تنظيم المجتمع المعهد العالي
للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية

مقدمة :

تمارس طريقة تنظيم المجتمع من خلال منظمات اجتماعية هذه المنظمات أنشئت لتحقيق أهداف معينة في سبيل تحقيق هذه الأهداف فإنها تقوم بمجموعة من الوظائف وتحكمها مجموعة من القواعد واللوائح المنظمة لمسئولياتها وهذه المنظمات تطلق عليها مفهوم أجهزة تنظيم المجتمع .

أجهزة تنظيم المجتمع هي منظمات تمارس نشاطها مع هيئات ومؤسسات أخرى تقوم بتقديم خدمات قد تكون اجتماعية ، اقتصادية ، ثقافية سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتتدخل في أنشطة تنظيم المجتمع ويعمل بها منظّمون اجتماعيون وتضم أفراداً من المهتمين بالرعاية الاجتماعية وذلك للقيام بأدوار مختلفة من أجل تنمية المجتمع .

ويقصد بالأجهزة الأساسية لطريقة تنظيم المجتمع بأنها الأجهزة التي أنشئت خصيصاً لممارسة تنظيم المجتمع كتعبير عن حاجة الناس إلى خدمات واحتياجات معينة لتمثل مسؤولية المجتمع نحو أفرادهم وجماعاته وهي الإطار الذي يعمل من خلاله الممارس المهني لتحقيق أهداف الطريقة .

ونتناول في هذا الفصل ثلاثة أنواع من الأجهزة الأساسية لطريقة تنظيم المجتمع وهي الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات الإقليمية والاتحادات النوعية وفقاً لما حددته بنود القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية حيث يعرض هذا الفصل دراسة الأجهزة الأساسية لطريقة تنظيم المجتمع من حيث أهدافها وبنائها التنظيمي واختصاصاتها مع عرض مختصر للمقارنة بين الاتحادات العامة والإقليمية والنوعية.

أولاً: الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية :-

تعريف الاتحاد العام ونشأته ^(١) :-

يعرف الاتحاد العام بأنه "جهاز تنظيم المجتمع يعمل على المستوى القومي ويضم في عضويته الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات النوعية والإقليمية".

ينشأ اتحاد عام للجمعيات والمؤسسات الأهلية تكون له الشخصية الاعتبارية مقره العاصمة (مدينة القاهرة) ويضم الاتحاد العام في عضويته الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات النوعية والإقليمية ممثلين للجمعية العمومية للاتحاد العام .

أهداف الاتحاد العام :-

١- وضع السياسة العامة لرعاية الاجتماعية في نطاق السياسة العامة للدولة لتنفيذ برامج التنمية .

٢- وضع الخطة العامة لتمويل النشاط الأهلي الشعبي .

٣- العمل على دراسة المشاكل والاحتياجات في مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية على مستوى الجمهورية والعمل على إيجاد الحلول لها عن طريق الهيئات الاجتماعية والأهلية وتوفير الالتزامات لها اجتهتها.

٤- وضع سياسة التدريب وإعداد العاملين في ميدان الرعاية الاجتماعية المختلفة وفق احتياجاتها.

٥- عقد المؤتمر السنوي لإيغام للاتحادات النوعية والإقليمية والجمعيات والمؤسسات الأهلية لدراسة المسائل والموضوعات التي تحدد أو تحال

^(١) انظر كل من : مادة ١٥٧ ، ١٥٨ من قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية.

إليه من لجانته الفنية أو من الاتحادات النوعية أو الإقليمية أو التنظيمات السياسية (الأحزاب) ^(١).
البناء التنظيمي للاتحاد العام ^(٢):-

١- الجمعية العمومية :

تتكون الجمعية العمومية للاتحاد العام من ممثلي الاتحادات الإقليمية والنوعية والجمعيات المركزية وممثلي الهيئات الحكومية التي لها صلة بالعمل الاجتماعي وعدد من الأفراد المهتمين بالمسائل الاجتماعية كما يدعى لحضور الجمعية العمومية الأشخاص المعيّنين بمجلس إدارة الاتحاد العام دون أن يكون لهم حق التصويت .

٢- مجلس الإدارة :

يتكون مجلس إدارة الاتحاد العام من ثلاثين عضواً ، يجري انتخاب تسعة عشر عضواً منهم من الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، ويصدر رئيس الجمهورية قراراً بتعيين رئيس المجلس وعشرة أعضاء من المهتمين بالمسائل الاجتماعية ويكون انتخاب أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام في المؤتمر السنوي الذي يعقد ويكون مدة مجلس إدارة الاتحاد العام ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور القرار الجمهوري بتعيين رئيس المجلس والأعضاء المعيّنين . وإذا خلا مكان الأعضاء المعيّنين فيعين عضواً بدلاً منه ، وإذا خلا مكان عضو منتخب فيتم تصعيد العضو الحاصل على أكثر الأصوات في آخر انتخابات تم إجراؤها .

(١) احمد كمال احمد ، تنظيم المجتمع ، مجالات وأجهزة وحالات ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٥١.
(٢) انظر بنود المواد رقم ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ من قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية والمادة (١٦٦) من لائحته التنفيذية .

٤- اللجان الفنية :

لمجلس الإدارة الحق في تكوين اللجان اللازمة التي يراها لمعاونته في إدارة أعماله على أن يكون من بين أعضائها عضو واحد من مجلس الإدارة على الأقل وتكون قرارات هذه اللجان نافذة في حدود الاختصاصات المخولة لها من مجلس الإدارة .

اختصاصات الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية :-

يختص الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية بالآتي^(١):

١- وضع تصور عام لدور الجمعيات والمؤسسات الأهلية في تنفيذ برامج التنمية .

٢- إجراء الدراسات اللازمة لتوفير التمويل اللازم للجمعيات والمؤسسات الأهلية لتنمية مواردها والقيام بالاتصال بالجهات الداخلية والخارجية بما يساعد على توفير الإعانات والمساعدات، وإبداء المشورة لها عن وسائل دعم قدراتها المالية .

٣- تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري لموظفي الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأعضائها بالتنسيق مع الاتحادات النوعية والإقليمية والجمعيات والمؤسسات الأهلية.

٤- إبداء الرأي في طلب حل الجمعيات والمؤسسات الأهلية طبقاً للمادتين (٤٢ ، ٦٣) من القانون .

٥- ترشيح ممثلي الاتحادات الإقليمية لعضوية اللجان المنصوص عليها في المادة (٧) من القانون .

(١) انظر مادة ١٦٥ من قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية .

٦- اختيار خمسة من أعضاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية لعضوية مجلس إدارة صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
طريقة العمل في الاتحاد العام^(٢):-

١- يضع مجلس إدارة الاتحاد العام لائحة نظامه الداخلي ، مبيناً فيه أجهزة الاتحاد وطريقة إدارته ولجانه وقواعد تنظيم العمل فيه ، ويصدر بهذه اللائحة قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

٢- لمجلس إدارة الاتحاد العام أن يعين من بين أعضائه أو من غير أعضائه مديراً ويتضمن قرار تعيينه تحديداً لاختصاصاته.

٣- إبلاغ وزارة الشؤون الاجتماعية بصورة من محاضر الاجتماعات مجلس إدارة الاتحاد العام خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الانعقاد.

٤- يعقد الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية مؤتمراً عاماً سنوياً ، يدعى إليه رؤساء مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات النوعية والإقليمية ، ويكون لهم حق انتخاب الأعضاء المنتخبين في مجلس إدارة الاتحاد العام .

ويجوز أن يدعى إلى حضور هذا المؤتمر الشخصيات المعينة بالمسائل الاجتماعية ، وذلك لدراسة المسائل التي تحال إليه من لجانه الفنية أو من الاتحادات النوعية الإقليمية أو من الجمعيات والمؤسسات الأهلية .

على مجلس إدارة الاتحاد العام إخطار وزارة الشؤون الاجتماعية بما يلي :-

(٢) انظر بنود المبراد رقم ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ من قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية .

أ- موعد انعقاد المؤتمر وجدول أعماله وبرنامجه قبل موعد الانعقاد بشهر على الأقل .

ب- صورة من قرارات وتوصيات المؤتمر العام خلال شهر من تاريخ انعقاده.

٥- يعرض مجلس الإدارة على المؤتمر العام الخطة العامة المقترحة لميادين الخدمة الاجتماعية في نطاق السياسة العامة للدولة وكذلك الخطة العامة المقترحة للتمويل بالإضافة إلى سياسة التدريب والتقرير السنوي العام عن جهود الاتحاد العام ونشاطه خلال العام والمسائل والموضوعات المحالة إليه من اللجان الفنية أو من الاتحادات النوعية والإقليمية .

٦- يشكل مجلس إدارة الاتحاد لجان فنية دائمة لأعمال المؤتمر وسكرتارية دائمة للمؤتمر العام تقوم بعمليات التحضير لعقد المؤتمر ومتابعة تنفيذ قراراته وتوصياته

٧- قرارات الاتحاد العام ملزمة للاتحادات الإقليمية والنوعية والجمعيات المركزية والأعضاء في الاتحاد العام .

ثانياً: الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية :-
تعريف الاتحاد الإقليمي ونشأته (١):-

يعرف الاتحاد الإقليمي بأنه "جهاز تنظيم مجتمع ينشأ لتنظيم الخدمات والتنسيق بين الجمعيات التي تعمل في جميع المجالات في نطاق محافظة واحدة".

(١) انظر بنود المواد رقم ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ من قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية والمادة (٢٠) من لائحته التنفيذية .

إذا رغبت مجموعة من الجمعيات أو المؤسسات الأهلية أو منهما معاً ،
في تكوين اتحاد إقليمي على مستوى المحافظة ، فتتكون من هذه المجموعة
جماعة مؤسسين يكون لها أن تتخذ إجراءات تأسيس الاتحاد المطلوب ،
وبمراعاة أحكام المادة (٢٠) من لائحته القانونية التنفيذية ، ويضع المؤسسون
نظاماً أساسياً للاتحاد النوعي أو الإقليمي ، تتبع في شأنه الأحكام الخاصة
بالنظام الأساسي للجمعيات ، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة الاتحاد ويكون
للاتحاد الإقليمي الشخصية الاعتبارية .
أهداف الاتحاد الإقليمي^(١) :-

- ١- تنفيذ السياسة العامة التي يعدها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات
الأهلية والإشراف على تنفيذ القرارات التي يصدرها الاتحاد .
- ٢- الإطلاع على الحساب الختامي والميزانية الخاصة بالجمعيات
والمؤسسات الأعضاء وإيداء الرأي فيها ، وإبلاغ ملاحظاته إلى الجهة
الإدارية المختصة.
- ٣- دراسة احتياجات البيئة و إمكانياتها ومواردها بما يضمن سد الثغرات
في هذه الخدمات .
- ٤- تقييم الخدمات التي تؤديها الجمعيات للوقوف على نواحي التقارب
والازدواج والنقص ، والعمل على تنظيم هذه الجهود حتى تكون
مطابقة لما تحتاج إليه البيئة فعلاً.

(١) انظر كلام من :-

- سوسن عثمان عبد اللطيف ، عبد الخالق محمد عفيفي ، تنظيم المجتمع - أجهزة الممارسة المهنية ، مكتبة عين
شمس ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٦٤ - ٦٥ .
- رشاد أحمد عبد اللطيف ، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية مدخل دراسة المجتمع ، مرجع سابق ،
ص ٣٣١ .

٥- إبداء الرأي في الموضوعات التي يتطلب القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية وأخذ رأي الاتحاد فيها مثل :-

عمل الجمعية في أكثر من ميدان ، أيلولة أموال الجمعية المنحلة ، طلب شهر جمعية جديدة ، رفض شهر جمعية

البناء التنظيمي للاتحاد الإقليمي^(١) :-

١- اللجنة العمومية :

تتكون الجمعية العمومية للاتحاد الإقليمي من الجمعيات والمؤسسات الأهلية الواقعة في نطاق المحافظة وأياً كان نشاطها ، سواء في ذلك من شاركت في تأسيسه أو انضمت إليه بعد التأسيس بشرط :

أ- أن تكون مشهرة طبقاً للقانون .

ب- أن يوافق مجلس إدارة الاتحاد على قبول عضويتها بناءً على طلب كتابي تقدم به الجمعية إلى مجلس إدارة الاتحاد ويضمن التزامها بتنفيذ قرارات الاتحاد وتوصياته.

ج- يمثل الجمعية في الاتحاد عضو واحد يختاره مجلس إدارتها من بين أعضائه.

٢- مجلس الإدارة:

ويتكون من عدد من الأعضاء لا يقل عن ١٥ عضواً ولا يزيد على ثلاثين طبقاً لما يحدده القرار الوزاري الصادر بإنشاء الاتحاد وأعضاء المجلس يمثلون الجمعيات والمؤسسات الأهلية داخل المحافظة بغض النظر عن نشاطها ويتشكل مجلس الإدارة على النحو التالي:

^(١) لنظري بنوي الميراد رقم ١٥٤ ، ١٥٥ من قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية

أ- خمسة أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون وزارة الشؤون الاجتماعية والوزارات الأخرى بشؤون الاتحاد كالتربية والتعليم والصحة والقرى العاملة والحكم المحلي .

ب- خمسة أشخاص يختارهم وزير الشؤون الاجتماعية من المهتمين بالمسائل الاجتماعية والذي يرى من وراء انضمامهم للاتحاد فائدة مالية أو أدبية أو فنية تساعد على تحقيق أهداف الاتحاد .

ج- تنتخب الجمعية العمومية للاتحاد بقية أعضاء المجلس من بين أعضائها الذين يمثلون الجمعيات والمؤسسات الأهلية المشتركة في الاتحاد والمسددة لاشتراكها ، وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه في أول اجتماع له الرئيس ونائبه وأمين الصندوق والسكرتير .

٣- اللجان الفنية :

ولكي يؤدي اتحاد الإقليمي رسالته ويحقق أهدافه كون بعض اللجان الفنية مثل :

١. لجنة التخطيط والتنسيق.
٢. لجنة البحوث والدراسات .
٣. لجنة التدريب.
٤. لجنة التمويل .
٥. لجنة العلاقات العامة والتوعية .
٦. لجنة التقويم والمتابعة.
٧. لجنة مركز المرأة.

الموارد المالية للاتحاد الإقليمي :-

تتمثل في اشتراكات الجمعيات والمؤسسات الأهلية الأعضاء في الاتحاد الإقليمي أحد الموارد المالية الأساسية والتبرعات ، والإعانات الحكومية ، والهبات ، والوصايا والموارد الأخرى التي يوافق عليها مجلس إدارة الاتحاد الإقليمي .

اختصاصات الاتحاد الإقليمي^(١) :-

- ١- إعداد قاعدة للبيانات وتوفير المعلومات الكافية عن الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تعمل في كافة المجالات والأنشطة على مستوى المحافظة بما في ذلك الدراسات والبحوث التي تعنيها ، وكذا المؤتمرات المحلية والدولية التي تتصل بالأنشطة المختلفة .
- ٢- العمل على نشر دليل بقوائم الجمعيات والمؤسسات الأهلية في المحافظة لتعريف المواطنين بها وحثهم على الإسهام والمشاركة في أنشطتها.
- ٣- إجراء البحوث الاجتماعية اللازمة في مجال أنشطة الاتحاد في نطاقه الجغرافي والاشتراك في البحوث الاجتماعية التي يتولاها الاتحاد العام في مجال نشاطها الاتحاد للجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- ٤- تنسيق الجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية الأعضاء في الاتحاد ضماناً لتكاملها.
- ٥- تقييم الخدمات التي تؤديها الجمعيات والمؤسسات الأهلية على ضوء احتياجات المجتمع وإمكانيات تلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومواردها المتاحة .
- ٦- تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري لموظفي الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأعضائها لارتفاع مستوى الأداء والكفاءة للخدمات.
- ٧- دراسة مشاكل تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية والعمل على حلها.

ثالثاً: الاتحاد النوعي للجمعيات والمؤسسات الأهلية :-

(١) انظر مادة ١٥٦ من القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية .

تعريف الاتحاد النوعي ونشأته (١):-

يعرف الاتحاد النوعي بأنه "جهاز تنظيم مجتمع ينشأ لتنظيم الخدمات والتنسيق بين الجمعيات والمؤسسات التي تعمل في مجال واحد بغض النظر عن الحدود الجغرافية".

تنشأ الجمعيات والمؤسسات الأهلية فيما بينها اتحادات نوعية يكون لها الشخصية الاعتبارية .

أهداف الاتحاد النوعي (٢):-

الهدف الأساسي للاتحاد النوعي هو التخطيط لميدان معين أو بمعنى آخر إحداث التغييرات اللازمة في هذا الميدان وتدعيم المؤسسات المنظمة إلى عضويته والتنسيق بين جهودها ولهذا يسعى الاتحاد النوعي تحقيق الأهداف الآتية :-

- ١- العمل على تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية في ميدان العمل المتصل بأغراض الاتحاد في حدود سياسة الدولة .
- ٢- تحديد مستويات الخدمات وحدود تكلفتها في نطاق السياسة العامة للدولة ووفقاً للأسس العامة التي تحددها وزارة الشؤون الاجتماعية.
- ٣- تقديم المعونة الفنية للجمعيات والمؤسسات الأهلية والأعضاء بالاتحاد .

(١) انظر مادة ١٤٤ من القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية .

(٢) انظر كلا من :-

- سوسن عثمان عبد اللطيف ، عبد الخالق محمد عفيفي ، تنظيم المجتمع - أجهزة الممارسة المهنية ، مرجع سابق ، ص ٦٦ - ٦٧ .

- رشاد أحمد عبد اللطيف ، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية - مدخل دراسة المجتمع ، مرجع سابق ، ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

٤- القيام بالتجارب الرائدة عن طريق وضع برامج خدمة نموذجية وموالاتها بالدراسة والمتابعة وتعميم نتائجها على الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في الميدان .

٥- وضع طريقة تنفيذ البرامج للمشروعات المشتركة .

البناء التنظيمي للاتحاد النوعي (١) :-

١- الجمعية العمومية :

يتكون الاتحاد النوعي من الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تباشر أو تمول نشاطاً مشتركاً في مجال معين (اتحاد نوعي للطفولة أو المعاقين أو المسنين ...) ويجوز تكوين اتحاد نوعي واحد على مستوى الجمهورية ، كما يجوز إنشاء اتحادات نوعية لذات النشاط على مستوى كل محافظة بشرط ألا يقل عدد أعضاء كل اتحاد منها عن عشرة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية في نطاق المحافظة .

ويعد النشاط مشتركاً إذا كان قائماً على تحقيق غرض أو أغراض محددة هي بذاتها التي تضمنتها النظم الأساسية للجمعيات الراغبة في تكوين الاتحاد أو صرح لها بإضافة بعد تأسيسها ويشترط في الجمعية التي ترغب في عضويته الاتحاد النوعي ما يلي :

(أ) أن تكون الجمعية أو المؤسسة الأهلية قد استكملت شروط قيامها قانوناً واكتسبت الشخصية الاعتبارية .

(ب) أن تكون قد استوفت الشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي

(١) انظر بروتوكول رقم ١٤٥ ، ١٤٦ من قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية.

(ج) أن يصدر قرار بالموافقة على طلب الانضمام من مجلس إدارة الجمعية أو مجلس أمناء المؤسسة الأهلية بحسب الأحوال .

٢- مجلس الإدارة :-

يتكون من ٢٥ عضواً بحكم المنصب يمثلون الجمعيات التي تعمل في مجال تخصص الاتحاد النوعي كالاتي :-

- خمسة أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون الوزارات والهيئات الفنية بميدان عمل الاتحاد .

- خمسة أعضاء من بين المهتمين والخبراء بميدان عمل الاتحاد ترشحهم وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية ويصدر بتعيينهم قرار من وزير الشؤون الاجتماعية ، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

- خمسة عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية للاتحاد من بين أعضائها.

وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه في أول اجتماع له رئيس ونائب الرئيس وأمين الصندوق والسكرتير العام .

ويقوم مجلس إدارة الاتحاد بإدارة شئون الاتحاد ، وتنفيذ اختصاصاته وأغراضه المقررة في القانون والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- إعداد التقرير السنوي عن نشاط الاتحاد وجهود الهيئات المنضمة إليه .

- وضع خطة العمل ومشروع الميزانية السنوية للاتحاد والحساب الختامي للسنة المنتهية ومراجعة تقرير مراقب الحسابات .

- إعداد اللوائح القبلية التي يسير عليها العمل بالاتحاد .

- تنفيذ قرارات الجمعية العمومية للاتحاد .

٣- اللجان الفنية :

تشكل اللجان الدائمة والمؤقتة لمعاونة الاتحاد فسي تحقيق أغراضه وهي:

- ١- لجنة التخطيط والتنسيق .
 - ٢- لجنة البحوث والدراسات .
 - ٣- لجنة المتابعة والتقويم .
 - ٤- لجنة الإعداد الفني والتدريب .
- الموارد المالية للاتحاد النوعي :-

تمثل اشتراكات الجمعيات والمؤسسات الأهلية الأعضاء في الاتحاد النوعي التي تهتم بمجال تخصيص الاتحاد النوعي أحد الموارد الأساسية للاتحاد بجانب الإعانات الحكومية ، والتبرعات والهبات والوصايا ، وأية موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الاتحاد النوعي .

اختصاصات الاتحاد النوعي :-

- ١- إعداد قاعدة للبيانات وتوفير المعلومات الكافية عن الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تعمل في كافة المجالات والأنشطة على مستوى المحافظة بما في ذلك الدراسات والبحوث التي تعنيها ، وكذا المؤتمرات المحلية والدولية التي تتصل بالأنشطة المختلفة .
- ٢- العمل على نشر دليل بقوائم الجمعيات والمؤسسات الأهلية في المحافظة لتعريف المواطنين بها وحثهم على الإسهام والمشاركة في أنشطتها .

- ٣- إجراء البحوث الاجتماعية اللازمة في مجال أنشطة الاتحاد في نطاقه الجغرافي والاشتراك في البحوث الاجتماعية التي يتولاها الاتحاد العام في مجال نشاطها الاتحاد للجمعيات والمؤسسات الأهلية .
 - ٤- تنسيق الجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية الأعضاء في الاتحاد ضماناً لتكاملها.
 - ٥- تقييم الخدمات التي تؤديها الجمعيات والمؤسسات الأهلية على ضوء احتياجات المجتمع وإمكانيات تلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومواردها المتاحة .
 - ٦- تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري لموظفي الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأعضائها . لارتفاع مستوى الأداء والكفاية للخدمات .
 - ٧- دراسة مشاكل تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية والعمل على حلها.
- نظام العضوية في الاتحادات النوعية :-
- تنقسم عضوية الاتحادات إلى :
١. عضوية الهيئات الحكومية : مثل الوزارات والمصالح الحكومية التي لها صلة بالخدمات التي يقوم الاتحاد بتنظيمها وتنسيق خدماتها فمثلاً اتحاد رعاية الأسرة والطفولة يجب أن ينظم إلى عضويته ممثلون من وزارات الشؤون الاجتماعية والعدل والداخلية والتربية والتعليم وغيرها.
 ٢. عضوية الهيئات الاجتماعية : ومن الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية المشهرة طبقاً للقانون والتي تعمل في ميدان معيّن .
 ٣. عضوية الهيئات الفنية : وهي الهيئات التي قد لا يكون لها صلة مباشرة بأداء الخدمات الاجتماعية التي يحرص الاتحاد على تنظيمها

وتتسببها ولكن نشاطها الفني له صلة وثيقة بها . فمثلاً المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية يمكن أن يكون ممثلاً في عضوية اتحاد الأسرة والطفولة .

٤. عضوية فردية : عندما يرى الاتحاد في بعض الأفراد من المهتمين بالمسائل الاجتماعية والذي يكون في انضمامهم فوائد تعود على الاتحاد قد تكون مادية أو معنوية أو فنية مما يساعد على تحقيق أهداف الاتحاد^(١).

علاقة الاتحاد النوعي والاتحاد الإقليمي بالاتحاد العام :-

كما سبق عرضه يعتبر الاتحاد العام هو جهاز تنظيم المجتمع على المستوى القومي ويضم الاتحادات الإقليمية والنوعية . وهناك علاقة وثيقة بين الاتحادات المختلفة يمكن الإشارة إليها فيما يلي :-

١- يمثل الاتحاد النوعي أو الإقليمي في الاتحاد العام بأعضاء من مجلس إدارته .

٢- يدعى أعضاء مجالس إدارة الاتحاد الإقليمية أو النوعية إلى المؤتمر الذي يعقد سنوياً بالاتحاد العام .

٣- يقدم الاتحاد النوعي والإقليمي تقريراً سنوياً عن نشاط وجهود الجمعيات المنضمة إليه.

٤- يقوم الاتحاد النوعي والإقليمي بتزويد الاتحاد العام بملاحظات ومقترحات في المسائل التي تبحث .

(١) أحمد كمال أحمد ، تنظيم المجتمع ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

٥- قرارات الاتحاد العام ملزمة لكل من الاتحادات النوعية والإقليمية ولكن لها حق الاعتراض على هذه القرارات لدى مجلس إدارته خلال (١٥ يوم) من تاريخ معرفة القرار^(١)

علاقة الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالاتحاد الإقليمي والنوعى :-
أولاً: الجمعية العمومية :-

واجبات الجمعية والمؤسسات نحو الاتحاد الإقليمي :-

١- عند عقد اجتماع الجمعية العمومية على المؤسسة أو الجمعية إخطار الاتحاد الإقليمي بصورة من الدعوة موضح بها مكان وتاريخ وموعد الاجتماع وجدول الأعمال وذلك قبل انعقاد بخمسة عشر يوماً حتى يمكن للاتحاد الإقليمي أن يحدد مندوباً له لحضور الاجتماع .

٢- بعد انعقاد اجتماع الجمعية العمومية على المؤسسة أو الجمعية موافاة الاتحاد الإقليمي بصورة من محضر الاجتماع والقرارات التى اتخذت وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العمومية .

ثانياً: مجلس الإدارة :-

١- على مجلس إدارة الجمعية أو المؤسسة موافاة الاتحاد الإقليمي بصورة من محضر اجتماع المجلس أو القرارات التى اتخذت وذلك خلال أسبوع من تاريخ الجلسة .

٢- على مجلس إدارة الجمعية أو المؤسسة موافاة الاتحاد الإقليمي بصورة من الحساب الختامى ومشروع الميزانية والتقرير السنوى .

(١) سامية محمد فهمى ، مقدمة فى ممارسة الخدمة الاجتماعية بأجهزة تنظيم المجتمع ، المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٦ ، ص ٤٣ .

٣- على مجلس إدارة الجمعية أو المؤسسة موافاة الاتحاد الإقليمي ببيان عن حركة العضوية الشهرية على أن يقدم البيان للاتحاد الإقليمي كل ثلاثة أشهر .

٤- على مجلس إدارة الجمعية أو المؤسسة الإيوائية موافاة الاتحاد الإقليمي بتقرير شهرى عن نشاط الجمعية على أن يقدم التقرير كل ثلاثة أشهر .

٥- قرارات الاتحاد الإقليمي ملزمة على الجمعيات والمؤسسات ولها أن تعترض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها .

الحاجة إلى تكوين الاتحادات :-

١- الجمعيات والمؤسسات سواء كانت أهلية أو حكومية تؤدي خدمات بقدر استطاعتها ، وهذه الهيئات تحتاج إلى تأييد ومساندة الجمهور كما تحتاج إلى تمويل وتحتاج إلى وجود سياسة موحدة تعمل جميع الهيئات والجمعيات فى إطارها .

٢- الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية تؤدي خدمات قد لا تكون لا تقابل الاحتياجات الفعلية للسكان ، كما أن هناك احتياجات كامنة يحتاج إليها الجمهور ولكنه لا يشعر بها أو يعبر عنها ، وقد يساند الجمهور هيئات لا تستحق المساندة ويترك أخرى تستحق المساندة .

٣- يحدث أحياناً تداخل فى الاختصاصات بين الجمعيات والمؤسسات وقد يؤدي هذا إلى تكرار وازدواج فى أداء الخدمات كما قد يحدث أحياناً صراع بين الجمعيات والمؤسسات .

٤- إن المسؤولين والعاملين فى الهيئات والمؤسسات قد تكون خبراتهم فى العمل الاجتماعى محدودة وعندئذ يحتاج الأمر إلى الاستعانة بجهاز أكبر يتولى تقديم المشورة الفنية .

من أجل هذه العوامل والظروف نجد أن هناك ضرورة ملحة لتكوين وقيام الاتحادات الإقليمية كي تعمل الإشراف على الجمعيات والمؤسسات والعمل على تدعيمها وإثارة الوعي لمساندتها وتأييدها ، كذلك العمل على تمويلها وإجراء البحوث لتحديد الاحتياجات الفعلية للسكان والعمل على التنسيق بين الجمعيات والهيئات لمنع التداخل في الاختصاصات والازدواج في أداء الخدمات ، كذلك العمل على فض الصراعات التي تنشأ بين الجمعيات ثم تقديم المشورة الفنية.

خطوات تكوين الاتحادات :-

١- يستحسن أن تتبنى فكرة قيام الاتحاد أحد الهيئات أو الجمعيات أو المؤسسات الموجودة في المجتمع والمعروفة بسمعتها الطيبة وجهودها ونشاطها ، تعمل هذه الهيئة دعوة الجمعيات والهيئات الأخرى للتعاون في إنشاء المشروع .

٢- يجب العمل على إجراء دراسة للمجتمع للتعرف على احتياجاته ومشكلاته وإمكانياته وموارده لكي تكون هذه الدراسة هي القاعدة التي يطلق منها العمل في الاتحاد .

٣- يجب أن يشعر الجميع في المجتمع أن مشروع قيام الاتحاد هو مشروع الجميع وليس مشروع فرد أو هيئة معينة .

٤- تتخذ الخطوات التالية بعد ذلك للعمل على وجود الصورة الرسمية للاتحاد بمعنى أن يكون للاتحاد لائحة نظام أساسي وإن يعلن عن إنشاء اتحاد تتضمن لائحة النظام الأساسي (الأهداف ، نظام العضوية ، الجهاز الإداري ، التمويل ، طريقة حل الاتحاد ، أولوية أموال الاتحاد . بعد الحل) .

مستويات الاتحادات :-

- ١- المستوى المحلى : مثل الاتحاد الإقليمى بالمحافظة .
 - ٢- المستوى القومى : مثل الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات النوعية .
 - ٣- المستوى الإقليمى : مثل الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية للدول العربية .
 - ٤- المستوى الدولى : مثل هيئة الأمم المتحدة ، الاتحاد الدولى لرعاية الطفولة (اليونسيف) ، الاتحاد الدول لهيئات الهلال والصليب الأحمر^(١) .
- أبرز ملامح القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ :-

- ١- ينشأ اتحاد عام للجمعيات والمؤسسات الأهلية تكون له الشخصية الاعتبارية مقره مدينة القاهرة ويضم الاتحاد العام فى عضويته الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات النوعية والإقليمية .
- ٢- يعقد الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية مؤتمراً عاماً سنوياً ، يدعى إليه رؤساء مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات النوعية والإقليمية .
- ٣- منح هذا القانون للجمعيات والمؤسسات الأهلية أن تنشئ فيما بينها اتحاد إقليمى واحد فى كل محافظة تكون له الشخصية الاعتبارية ويتكون من الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى نطاق المحافظة .
- ٤- للجمعيات والمؤسسات الأهلية أن تنشئ فيما بينها اتحادات نوعية تكون لها الشخصية الاعتبارية ويتكون الاتحاد النوعى من الجمعيات

(١) مناء حافظ بدوى ، أجهزة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٨٥ - ٨٩ .

والمؤسسات الأهلية التي تباشر أو تمول نشاطاً مشتركاً في مجال معين.

٥- يجوز تكوين اتحاد نوعي واحد على مستوى الجمهورية كما يجوز إنشاء اتحادات نوعية لذات النشاط على مستوى كل محافظة بشرط ألا يقل عدد أعضاء كل اتحاد منها عن عشرة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في نطاق المحافظة .

٦- إذا باشرت الجمعية أو المؤسسة الأهلية نشاطها في أكثر من محافظة اقتصر حقها في الاشتراك في تكوين اتحاد إقليمي أو الانضمام إلى الاتحاد القائم في المحافظة التي يقع بدائرتها المركز الرئيسى للجمعية أو المؤسسة الأهلية .

٧- نص القانون على إذا رغبت مؤسسات أو جمعيات أهلية في تكوين اتحاد نوعي أو المشاركة في تكوينه مع أخرى أو الانضمام إلى اتحاد نوعي قائم فيجب أن تتفق أغراضها مع بعضها و مع أغراض الجمعيات المشاركة لها ، وذلك كله بمراعاة حكم المادة (١١٨) من اللائحة التنفيذية للقانون .

رابعاً: مقارنة بين الاتحادات العامة والنوعية والإقليمية^(١):-

وحدة المقارنة	الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية	الاتحاد الإقليمي	الاتحاد النوعي
التعريف	هو جهاز تنظيم مجتمع يعمل على المستوى القومي ويضم الاتحادات الإقليمية والنوعية.	هو جهاز تنظيم مجتمع ينشأ لتنظيم الخدمات والتنسيق بين الجمعيات المشتقة بها والتي تعمل في جميع المجالات في نطاق محافظة واحدة	هو جهاز تنظيم مجتمع ينشأ لتنظيم الخدمات والتنسيق بين الجمعيات المشتقة لها والتي تعمل في مجال واحد بمصر النظر عن الحدود الجغرافية
نوع الجهاز	جهاز تنظيم مجتمع جغرافي	جهاز تنظيم مجتمع جنزالي	جهاز تنظيم مجتمع نوعي
المستوى	مستوى قومي	مستوى محافظة	مستوى قومي
قرار الإنشاء	ينشأ بقرار من رئيس الجمهورية	تنشئه الجمعيات فيما بينها بالمحافظة	تنشئه الجمعيات فيما بينها في نشاط واحد
نطاق الخدمات للنطاق الجغرافي	لا يجب إنشاء أكثر من اتحاد عام واحد على مستوى الدولة (المستوى القومي)	لا يجب إنشاء أكثر من اتحاد إقليمي واحد للمحافظة ولكن يجوز للاتحاد الإقليمي أن ينشأ له فروع في مراكز المحافظة والمدن	لا يجب إنشاء أكثر من اتحاد نوعي واحد لكل مجال ولكن يجوز للاتحاد النوعي أن ينشأ له فروع في المحافظات (لأنه يعمل على المستوى القومي) مثل الاتحاد النوعي لرعاية الطفولة بالمحافظة واتحاد نوعي لرعاية الشيوخة بالمحافظة وهكذا ...

(١) مديرية الشؤون الاجتماعية ، الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات الأهلية بالإسكندرية ، قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية ، مرجع سابق.

الأهداف	<p>١- العمل على وضع سياسة العامة للرعاية الاجتماعية في نطاق السياسة العامة للدولة لتنفيذ برامج التنمية.</p> <p>٢- وضع الخطة العامة لتمويل النشاط الأهلي الشعبي .</p> <p>٣- العمل على دراسة المشاكل والاحتياجات في مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية على مستوى الجمهورية والعمل على إيجاد الحلول لها عن طريق الهيئات الاجتماعية والأهلية وتوفير الالتزامات لمواجهتها.</p> <p>٤- وضع سياسة التدريب وإعداد العاملين في ميدان الرعاية الاجتماعية المختلفة وفق احتياجاتها.</p> <p>٥- عقد المؤتمر السنوي العام للاتحادات النوعية والإقليمية والجمعيات والمؤسسات الأهلية لدراسة المسائل والموضوعات التي تحدد أو تحال إليه من لجانها الفنية أو من الاتحادات النوعية أو الإقليمية أو التنظيمات السياسية (الأحزاب)</p>	<p>١- تنفيذ السياسة العامة التي يمسدها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والإشراف على تنفيذ القرارات التي يصدرها الاتحاد .</p> <p>٢- الاطلاع على الحساب الختامي والميزانية الخاصة بالجمعيات والمؤسسات الأعضاء وإبداء الرأي فيها ، وإبلاغ ملاحظاته إلى الجهة الإدارية المختصة.</p> <p>٣- دراسة احتياجات البيئة و إمكاناتها ومواردها بما يضمن سد الثغرات في هذه الخدمات .</p> <p>٤- تقييم الخدمات التي تؤديها الجمعيات للوقوف على توافر التقارب والازدواج والنقص ، والعمل على تنظيم هذه الجهود حتى تكون طليقة لما تحتاج إليه البيئة فعلاً.</p> <p>٥- إبداء الرأي في الموضوعات التي يتطلب القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية وأخذ رأي الاتحاد فيها.</p>	<p>١- العمل على تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية في ميدان العمل المتصل بأغراض الاتحاد في حدود سياسة الدولة.</p> <p>٢- تحديد مستويات الخدمات وحدود تكلفتها في نطاق السياسة العامة للدولة ووفقاً للأسس العامة التي تحددها وزارة الشؤون الاجتماعية.</p> <p>٣- تقديم المعونة الفنية للجمعيات والمؤسسات الأهلية والأعضاء بالاتحاد .</p> <p>٤- القيام بالتجارب الرائدة عن طريق وضع برامج خدمة نموذجية وموالاتها بالدراسة والمتابعة وتعميم نتائجها على الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في الميدان .</p> <p>وضع طريقة تنفيذ البرامج للمشروعات المشتركة .</p>
---------	---	---	---

<p>الموارد المالية</p>	<p>١- اشتراكات الهيئات والأعضاء في الاتحادات الإقليمية والنوعية والجمعيات المركزية أو الهيئات الحكومية.</p> <p>٢- إعانات حكومية .</p> <p>٣- تبرعات وهبات ووصايا.</p> <p>٤- موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الاتحاد العام</p>	<p>١- اشتراكات الجمعيات والمؤسسات والأعضاء في الاتحاد الإقليمي وكذلك الهيئات الحكومية.</p> <p>٢- إعانات حكومية .</p> <p>٣- تبرعات ووصايا .</p> <p>موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الاتحاد الإقليمي</p>	<p>١- اشتراكات الهيئات والأعضاء في الاتحاد النوعي والهيئات الحكومية التي تهتم بمجال تخصص الاتحاد النوعي .</p> <p>٢- إعانات حكومية .</p> <p>٣- تبرعات وهبات ووصايا .</p> <p>٤- موارد أخرى يوافق عليها مجلس إدارة الاتحاد النوعي</p>
<p>العضوية في الاتحادات</p>	<p>١- الاتحادات الإقليمية</p> <p>٢- الاتحادات النوعية</p> <p>٣- الجمعيات المركزية مثل (المركز العام لجمعية الشبان المسلمين بالقاهرة ، المركز العام لجمعيات الشبان المسيحية بالقاهرة).</p> <p>٤- هيئات حكومية تهتم بالشئون الاجتماعية .</p> <p>٥- عضوية الأفراد المهتمين بالشئون الاجتماعية</p>	<p>١- عضوية جمعيات ومؤسسات أهلية وهي الهيئات الموجودة داخل نطاق المحافظة.</p> <p>٢- عضوية هيئات حكومية تهتم بالشئون الاجتماعية بالمحافظة .</p> <p>٣- عضوية الأفراد من المهتمين بالشئون الاجتماعية بالمحافظة</p>	<p>١- عضوية جمعيات ومؤسسات أهلية تعمل في مجال تخصص الاتحاد النوعي .</p> <p>٢- هيئات حكومية تعمل في مجال تخصص الاتحاد النوعي .</p> <p>٣- عضوية الأفراد المهتمين في مجال تخصص الاتحاد النوعي .</p> <p>٤- عضوية هيئات في مجال (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)</p>

سواء التنظيمي يتكون من : ١- الجمعية العمومية	تتكون الجمعية العمومية من ممثلين للمضوية السابق شرحها	تتكون من ممثلين المسبق شرحها.	تتكون من ممثل واحد لكل عشرة جمعيات هذا بالنسبة للاتحاد النوعي.
٢- مجلس الإدارة	يتكون من ممثلين عن الجمعية العمومية بشرط أن تمثل العضوية السابق شرحها ، يرأس مجلس الإدارة أحد الشخصيات العامة بالتعيين بقرار من رئيس الجمهورية وعشرة أعضاء من المهتمين بالمسائل الاجتماعية	يترواح أعضاء المجلس ما بين (١٥ - ٣٠) عضواً (٥) أعضاء بحكم المنصب هم يمثلون الهيئات الحكومية داخل المحافظة (٥) أعضاء ينتخبون من بين ممثلي الجمعيات الأعضاء في الموجودة داخل المحافظة . وتنتخب الجمعية العمومية للاتحاد بقية أعضاء المجلس من بين أعضائها الذين يمثلون الجمعيات والمؤسسات الأهلية المشتركة في الاتحاد والمسدة لاشتراكها	يتكون المجلس من (٣٠) عضواً (٥) بحكم المنصب يمثلون الهيئات الحكومية المهمة بمجال تخصص الاتحاد النوعي (٥) أعضاء بمجال الاتحاد النوعي (١٥) عضواً ينتخبون من بين ممثلي الجمعيات التي تعمل في مجال تخصص الاتحاد.
٣- اللجان	للاتحاد العام أن يشكل لجنة لمساعدته وهناك لجان دائمة تعمل وسكرتارية دائمة تعمل على إعداد وتنفيذ المؤتمر القومي السنوي العام الذي ينظمه الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية	تشمل لجان الاتحاد الإقليمي: ١- لجنة التخطيط والتنسيق. ٢- لجنة البحوث والدراسات. ٣- لجنة التدريب . ٤- لجنة التمويل . ٥- لجنة العلاقات العامة والتوعية. ٦- لجنة مركز المرأة. ٧- لجنة التقويم والمتابعة.	تشمل لجان الاتحاد النوعي : ١- بحوث ودراسات . ٢- تخطيط وتنسيق . ٣- المتابعة والتقويم . ٤- التدريب
الاختصاصات	١- وضع تصور عام لدور	١- إعداد قاعدة للبيانات وتوفير المعلومات الكافية عن	

لجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تعمل في مجال	لجمعيات والمؤسسات الأهلية في
نشاطه (بالاتحاد النوعي) وفي تطبيق المحافظة	تعزيز برامج التنمية
(بالاتحاد الإقليمي) بما في ذلك الدراسات والبحوث	٢- إجراء الدراسات اللازمة لتوفير
التي تعينها وكذا المؤتمرات المحلية والدولية التي	التمويل اللازم للجمعيات
تتصل بنشاطها .	والمؤسسات الأهلية لتنمية
٢- العمل على نشر دليل بقوائم الجمعيات المفيدة في	مولودها والقيام بالاتصال
المجال النوعي أو على مستوى المحافظة (بالاتحاد	بالجهات الداخلية والخارجية بما
الإقليمي) لتعريف المواطنين بها وحشد في	يساعد على توفير الإعانات
الإسهام والمشاركة في أنشطتها .	والمساعدات وإيداع المشورة لها
٣- إجراء البحوث والدراسات اللازمة في مجال نشاط	عن وسائل دعم قدراتها المالية.
الاتحاد والاشتراك في البحوث الاجتماعية العامة	٣- تنظيم برامج الإعداد والتدريب
التي يتولاها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات	الفنسي والإداري لموظفي
الأهلية	الجمعيات والمؤسسات الأهلية
٤- تنسيق الجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية	وأعضائها بالتنسيق مع
للأعضاء في الاتحاد ضماناً لتكاملها .	الاتحادات النوعية والإقليمية
٥- تقييم الخدمات بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية	والجمعيات والمؤسسات الأهلية.
على ضوء احتياجات المجتمع وإمكانات تلك	٤- إيداع الرأي في طلب حل
الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومواردها المتاحة.	الجمعيات والمؤسسات الأهلية
٦- تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري	طبقاً للمادتين (٤٢، ٦٣) من
لموظفي الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأعضائها	القانون .
لارتفاع مستوى الأداء والكفاءة للخدمات	٥- ترشيح ممثلي الاتحادات الإقليمية
٧- دراسة مشاكل تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية	لمضوية اللجان المنصوص عليها
والعمل على حلها .	فنيي المسادة
	(٧) من القانون .
	٦- اختيار خمسة من أعضاء
	الجمعيات والمؤسسات الأهلية
	لمضوية مجلس إدارة صندوق
	إعانة الجمعيات والمؤسسات
	الأهلية

الفصل الرابع

الأجهزة المعاونة لطريقة تنظيم المجتمع

"سجل تبادل المعلومات"

مقدمة.

أولاً: أغراض السجل.

ثانياً: نظام العمل بالسجل.

ثالثاً: الصعوبات التي تقابل السجل.

مقدمة ...

إن الهدف الرئيسى الذى من أجله وجد سجل المساعدات هو منع التكرار إلى المساعدات التى تقدم للفرد الواحد أو الأسرة الواحدة وقد بدأت فكرة السجل فى مدينة ليفربول، بانجلترا عام ١٨٤٤، ثم انتقلت الفكرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٨٧٠ أما فى مصر فقد بدأت الفكرة فى مدينة الاسكندرية عام ١٩٤٥ حيث أنشئ أول سجل بالقاهرة عام ١٩٥٠ نتيجة لصدور قانون الضمان الاجتماعى ١١٦ لسنة ١٩٥٠ وقد عهد بالسجل عند إنشائه إلى جمعية المواساة الإسلامية العامة بالقاهرة باعتبارها أكبر الجمعيات العاملة فى ميدان صرف المساعدات ثم اقتصر عملها عند إعادة إشهارها على ميدان رعاية الأسرة والطفولة طبياً لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ حيث ضمت تبعية السجل الآن إلى الاتحاد الأقليمى لمحافظة القاهرة ثم صدر قرار وزارة الشؤون الاجتماعية يضم سجلات تبادل المعلومات إلى مديريات الشؤون الاجتماعية وأخيراً ضمت إلى الاتحادات الإقليمية بالمحافظات^(١).

أنشئت سجلات تبادل المعلومات لتسهيل الاتصال بين المنظمات الاجتماعية بإنشاء سجلات خاصة بالأفراد والأسر التى تتعامل مع هذه الهيئات ويراعى فى إعدادها السرية التامة وكان الغرض الأساسى من منع تكرار المساعدات - كما سبق الإشارة - أما الآن فقد حدث تحول فى هذا الاتجاه وأصبح الهدف الرئيسى منها أحكام الاتصال بين الهيئات لتبادل

(١) سامية فهمى، مسند الفاروق، أجهزة تخطيط المجتمع فى الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ١١٣.

المعلومات عن هذه الأسر بما يحقق الفائدة في خدمة العملاء فمهمة السجل تزويد الهيئة بكافة المعلومات التي تتصل بالعميل الذي يلجأ إليها طالبا المساعدة ونستطيع القول في ضوء ما تقدم أن وظيفة السجلات المعاونة في عملية تنظيم المجتمع وتنسيق خدماته التي تؤديها مجموعة من الهيئات الاجتماعية، وهي في ذلك إنما تمثل التطور الطبيعي للغرض الأصلي وهو عدم تكرار المساعدة لفرد واحد من أكثر من هيئة واحدة دون مبرر مقبول وقد تطور هذا الغرض نتيجة لعوامل كثيرة منها تطور الخدمة الاجتماعية ذاتها من الناحية الفنية وتم اعتراف الحكومات المختلفة ومنها مصر - بالخدمة الاجتماعية كمهنة وحق الأفراد في المساعدة في ظروف خاصة ثم تطور طريقة خدمة الفرد من حيث الأسس والأساليب والسجل لا يخرج عن كونه مجموعة من البطاقات تمثل مجموعة ملفات الحالات التي ترعاها الهيئات الأعضاء في السجل أو المنتفعة بخدماته... وكل بطاقة تحتوي البيانات الهامة عن كل أسرة تقدمت إلى هذه الهيئات فإذا تقدمت أسرة من الأسر إلى هيئة من الهيئات طالبة المعاونة اتصفت هذه الهيئة بالسجل لإفادتها عن الهيئات الأخرى التي سبق لهذه الحالة أن تقدمت إليها أو اتصلت بها ونتيجة هذا الاتصال ويجوز للهيئة أن تتصل بأحدى هذه الهيئات أو بعضها لمزيد من المعلومات ويتم كل هذا بغية الوصول إلى قرار يفيد الحالة وينطبق احتياجاتها ويمنع ازدواج الجهود أو تكرارها، ويقضى على محاولة بعض العملاء في استغلال موارد الجمعيات والمؤسسات^(١).

(١) سوسن عبد اللطيف، عهد الخالق عفيفي، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية - ممارسات ورؤى مستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩.

١. أغراض السجل :

أ - جمع وتبويب البيانات عن الحالات التي ترعاها الهيئات الحكومية الشعبية.

ب - تمكين الهيئات من الاستفادة بما لدى السجل من بيانات.

ج - القيام بالبحوث الاجتماعية المتصلة بأعمال السجل لتمكين الهيئات الحكومية الشعبية من تبادل الاستفادة بخدمات بعضها البعض في التنسيق بينها.

د - العمل على إيجاد التخصص المحلي (الجغرافي) بحيث تكون لكل هيئة متماثلة في الأهداف منطقة نشاط. والدواعي (الوظيفي) بحيث تكون لكل هيئة تخصص واضح عن غيرها في نفس المنطقة.

٢. طبيعة السجل :

إن طبيعة السجل هي معرفة في عملية دعم تنظيم الخدمات الاجتماعية، والتهوض بها والغرض الأصلى الذى من أجله وجد السجل هو مسع التكرار فى المساعدات التى تقدم للأفراد الواحد أو الأسرة الواحدة وهو غرض لما يندرجنا غرضنا سلبيا ويدخل أيضاً فى نطاق مهن أخرى.

٣. العضوية فى سجل المساعدات :

المفروض أن تستفيد من عضوية السجل جميع الهيئات المعشهرة والتي من أغراضها تقديم المساعدات للأسر والأفراد بشرط أن تقوم بتسديد اشتراكاتها السنوية للسجل.

وشروط العضوية في السجل الذي ينشأ في جمهورية مصر العربية هي:

أ- أن تكون الهيئة مشهرة طبقاً لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

ب- أن توصى مديره الشؤون الاجتماعية المختصة على طلب الانضمام باعتبارها الإدارة المسؤولة عن الإشراف على هذه الهيئات.

ج- أن تتعهد الهيئة باحترام لائحة السجل والعمل بمقتضاها^(١).

٤- الإشراف،

إن العلاقة البناءة بين الهيئات المختلفة والسجل الذي تلضم إلى عضوية لا يمشى تحقيقها إلا إذا كانت إدارة السجل إدارة محايدة ذات اتصال مباشر بالهيئات الأعضاء، وفي كثير من الحالات إن للسجل قسم من أقسام إحدى الهيئات اتكبرى، أو صادري التمويل المشترك أو الاتحاد الأقليمي لتجسده. هذا لا شك يفتقر من قيمة العمل الذي يقوم به السجل، ويخشى منه ويهدد بمستواه وذلك للأسباب الآتية .

أ- قلة الإشراف فعلاً ما تصبح مسئولية إدارة السجل مسئولية جانبية يعهد بها إلى أحد موظفي الهيئة ذاتها.

ب- كما أن هناك احتمال أن تصبح دائرة عمل السجل مقيدة بدائرة عمل الهيئة الأم .

٥- التنظيم الإداري،

أ- يجب أن يكون للسحب دستور أو لائحة نظام العمل به كالأشهر: مصر

١- أحمد مكي أحمد، تنظيم المجتمع - سجلات وأجهزتها - ثلاث - ١٩٦٥ - دراسة إعدادها وتقديمها.

١٩٧١، من سن ١٩٦٩، ١٧٥

والعضوية وطريقة عملها ونظام ادارته وتمويله ولجانه ونظام التسجيل والبطاقات وطريقة حله والتصرف فى أمواله . كما يجب أن تكون مسئولية الاشراف على السجل لمجلس ادارة مثل الهيئات الأعضاء كما سبق أن أشرنا فهذه الهيئات هى صاحبة المصلحة الحقيقية فى مثل هذه السجلات وهى المنتفعة بخدماتها أصلاً، كما يجب أن يضم المجلس بعض القيادات الفنية الخبيرة بتنظيم وأصوله .

ب - ومن ناحية الموظفين يجب أن يكون للسجل مدير تنفيذى من الأخصائيين الاجتماعيين الذى لهم خبرة ودراية بتنظيم المجتمع وتشمل واجباته:

١- الرقابة على الموظفين الكتابيين الملحق بهم عمليات التسجيل واعداد التقارير والرد على الاستعلامات التى ترد من الجمعيات .

٢- وضع مستويات العضوية وشروطها .

٣- احكام الصلة وانشاء العلاقات مع الهيئات الأعضاء .

٤- ربط برنامج السجل بالخدمات الاجتماعية القائمة فى المجتمع الذى يخدمه السجل .

وفى الولايات المتحدة تعقد المؤتمرات وحلقات البحث لدراسة تطوير وسائل الاتصال بين الهيئات وطرق التسجيل تحت رعاية اللجنة المشتركة لمجالس الهيئات وصناديق التمويل المشترك، كما أن هذه الموضوعات الهامة تذا ل اهتماماً كبيراً فى المؤتمرات القومية للرعاية الاجتماعية التى تعقد فى الولايات المتحدة .

ونظام التسجيل والبطاقات فى سجلات تبادل المعلومات فى مصر لا تزال

لاتزال كما فى الصورة التى وضعت بها منذ انشائها فى الخمسينات وحبذا لو اهتم الاتحاد العام للجمعيات فى مؤتمراته السنوية بهذا الموضوع وأعاد النظر فى البطاقات المستخدمة وتطويعها بما يتناسب احتياجات فى الوقت الحاضر.

جـ - وفيما يختص بالتمويل يجب أن تتحمل جميع الهيئات الأعضاء بتكاليف الاتفاق على قدم المساواة. وبذلك تشعر هذه الهيئات أن هذا السجل إنما أنشئ لصالح الجميع وفرق بين هيئة كبيرة الموارد وهيئة محدودة الإيراد. كما يجب فى نهاية العام المالى وضع مشروع ميزانية للعام الجديد يعتمد من جميع الهيئات الأعضاء ولما كان قانونا الضمان الاجتماعى المصرى قد نص على ضرورة انشاء السجلات فإن وزارة الشؤون الاجتماعية يجب أن تتحمل بجزء كبير من نفقات السجل.

وبالاطلاع على الدليل الصادر من سجلات تبادل المعلومات فى الولايات المتحدة ١٩٦٩ يتضح أن تمويلها يتم الآن عن طريق الاتحادات الإقليمية للجمعيات، مجالس الهيئات الاجتماعية، كما تسمى أو صندوق التمويل المشترك.

وفى عام ١٩٦٩ كان يوجد بالولايات المتحدة ٤٢ سجلا منها سبعة عشر تتبع هيئات مركزية للتخطيط أو التمويل، أربعة عشر ادارات حكومية للرعاية الاجتماعية، وست سجلات مستقلة تماماً، وخمس تتبع هيئات تطوعية يتم تمويلها عن طريق صندوق التمويل المشترك غير أنه جميع الحالات يتبادل المعلومات بينه وبين الهيئات الأخرى كما أن بعض هذه السجلات يكون لجانا من الفنيين لمعارنة المدير التنفيذى فى النواحي الفنية

المهنية البحتة، ومن الأفضل دائما بل من الواجب فلما أن تشارك الهيئات
المنفعة بالسجل في تمويله كما سبق أن ذكرنا حتى ينعير الاهتمام به
والانتفاع بخدماته، كما أن هذا يقف جانبا دون التعطيل عليه وإنفراد الهيئة
الممولة بإدارته والتصرف في شئونه.

د - وفيما يختص باللجان فإن هذا يتوقف على اتساع اختصاصات السجل
وحاجة العمل بحيث لا تنشأ لجان لا عمل لها، ومن اللجان الهامة
التي يمكن أن تشكل لمعاونة المدير التنفيذي :

- اللجنة المالية لتتولى الإدارة المالية، وضبط حساب المقبوضات
والمدفوعات واعداد الميزانية والحساب الختامي ومشروع الميزانية
ويمكن أن يتسع عمل هذه اللجنة ليشمل شأن الموظفين.

- اللجنة الفنية لتحديد سياسة العمل وخطته وعلاقة السجل بالهيئات
الأعضاء والهيئات الحكومية ووضع نظام التسجيل والتقدير
وببادل المعلومات وربط السجل بالفعل الاجتماعي في المجتمع
ويخدمه، وقد يتسع عمل السجل بما يسمح بتشكيل لجان
في لجنة العصرية ولجنة العلاقات العامة^(١).

١٢١ مصادر تمويل السجل

يعتمد السجل في تمويله على :

أ - اشتراكات الهيئات الأعضاء.

(١) سمر عبد اللطيف، عبد الخالق عيسى، تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية. ممارسات
رؤى مستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠ - ١٤٢.

ب- التبرعات والهبات والوصايا.

ج- إعانة وزارة الشؤون الاجتماعية.

د- أي ثوازذ أخرى يقرها مجلس الإدارة.

٦. البناء التنظيمي للسجل (التكوين) :

أ- الجمعية العمومية :

وتتكون من ممثلين عن الهيئات الأعضاء وتختص باعتماد الحساب الختامي ومشروع الميزانية وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

ب- مجلس الإدارة :

يكون للسجل مجلس إدارة ولكن تكوينه يختلف من سجل لآخر وفي العادة فإن عناصر التكوين تكاد تكون متشابهة، حيث يشكل مجلس الإدارة من العناصر الآتية :

- ممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية.

- ممثل عن وزارة الأوقاف.

- ممثل الهيئة المسند إليها الإشراف على السجل بمدوبيين.

- مدوبيين (اثنتين) عن الهيئات الأعضاء.

وأيضا يلي تشكيل مجلس إدارة السجل بالمحافظة:

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية رئيسا. مدير إدارة المساعدات عضوا. مدير عام الأوقاف أو من ينوبه عضوا. مندوبان يمثلان الاتحاد الأقليمي للمحافظة باعتبارهما الهيئة المسند إليها الإشراف على أعمال السجل. عشرة

يمثلون هيئات الخدمات الاجتماعية بدائرة المحافظة.

وتختص مجلس إدارة السجل بما يأتي :

أ - رسم السياسة العامة للسجل وتحديد المبرنامج.

ب - تعيين العاملين.

ج - الاستعانة بالخبراء.

د - تشكيل اللجان.

هـ - إعداد التقرير السنوي.

و - إعداد مشروع الميزانية الختامي والتصديق على الحساب.

جـ - اللجان :

يؤلف عددها على اتساع اختصاص السجل وتشكل في العادة اللجان

التالية :

١ - اللجان المالية وتتولى الاشراف على النواحي المالية واعداد الميزانية والحساب الختامي.

٢ - لجنة متولون العاملين وتختص بتدبير العاملين وتحديد المسؤوليات.

٣ - لجنة الشؤون الفنية وتختص بتحديد السياسة العامة للعمل والتدريب
تنفيذ هذه السياسة وعلاقة السجل بالهيئات الأخرى.

٤ - لجنة العضوية وتختص بالبحث في الطلبات المقدمة من الهيئات لكي

تلتزم لعضوية السجل^(١).

(١) سامية فهمي ، مسعد الفاروق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١١٦ - ١١٧ .

نظام العمل بالسجل ،

يبدأ العمل بالسجل بأن تخط الهيئات الحكومية والأهلية المختصة بإنشاء السجل وتطالب بضرورة مرافقاته ببيان شامل عن الحالات التي ترعاها كل هيئة . ثم يقوم المسجل بتدوين هذه البيانات المسجلة على بطاقة خاصة حسب النظام الآتي :

أنواع البطاقات ،

١. بطاقة الأبجدى العام،

تقوم إدارة السجل بملء هذه البطاقة من البيانات الواردة ببطاقة الحالة حسب ترتيبها الأبجدى بالنسبة لجملة البطاقات التى يضعها السجل بصرف النظر عن الهيئة المعنية

٢. بطاقة العنوان ،

تقوم إدارة السجل بملء هذه البطاقة من البيانات الواردة ببطاقة الحالة حسب ترتيبها الأبجدى بالنسبة لجملة البطاقات التى يضمها السجل بالنسبة للشيخة مرتبة ترتيباً أبجدياً ثم بالنسبة لاسم الشارع ثم بالنسبة لرقم المنزل مرتباً ترتيباً تصاعدياً .

٣. بطاقة الحالة ،

وهذه تحتوى على بيانات كاملة عن العميل ، ونهى الاسم والعنوان والسن والجنس والصناعة والدخل ، وكذا عن أفراد الأسرة وعن نوع الخدمة التى تؤديها له الجمعية وتحتفظ كل هيئة بعدد كاف من هذه البطاقات . وعند تقرير الهيئة تقديم خدمة للعميل تقوم بتحرير هذه البطاقة وارسالها إلى إدارة

السجل الذى يقوم بدوره باعطاء رقم للهيئة بالسجل وكذا رقم مسلسل للحالات التى تخدمها الهيئة العنية . وترتيب هذه البطاقات لكل هيئة حسب التسلسل الرقمى للحالات . أما الهيئات فتعطى أرقاماً متسلسلة بحسب تواريخ تعاملها مع السجل .

وهذه تحتوى على بيانات مختصرة عن العميل كالاسم ونوع المساعدة وقيمتها . وهى تعتبر بمثابة فهرست لبطاقات الحالة فتفرغ بها الحالات الخاصة بكل هيئة جال ورودها ، ولذلك توضع فى صدر بطاقات العامة أو عند فقد بطاقة الحالة .

بطاقات أخرى تستخدم فى السجل :

١. طلب الاستعلام :

تقوم الهيئة المنظمة للسجل بتحرير طلب الاستعلام وإرساله إلى إدارة السجل ويثبت تاريخ ورود الاستعلام واسم الهيئة على ظهر بطاقة الأبدى ان وجدت . ويتم الرد بتسجيله على طلب الاستعلام فى خلال ثمان وأربعين ساعة من تاريخ الوصول ويرد ثانية إلى الهيئة المستعلمة .

٢. استمارة التعديل أو استبعاد حالات سبق الأخطار عنها :

تزود الهيئة بهذه الاستمارات ، وتقوم كل هيئة بأخطار إدارة السجل عن الحالات المعدلة أو المستبعدة بموجب هذه الاستمارة وبعد اثبات بيانات هذه الاستمارة على البطاقات تحفظ الاستمارة الواردة من كل هيئة على حده بملف خاص .

٣. سجل قيد الحالات :

وهو سجل تفيد فيه جميع البيانات المسجلة على بطاقات الحالة الموجودة

فى السجل، ويرتب هذا التسجيل حسب الهيئات المتعاملة والغرض من هذا الحصول على بيانات احصائية عن الحالات المقيدة فى سجل تبادل المعلومات ويلجأ إليه عند إعداد الاحصائيات اللازمة.

طريقة العمل بالسجل ،

١- عند وصول طلب الاستعلام يكشف عن الحالة فى بطاقة الأبدى العام فإذا وجدت للمستعلم عنه بطاقة يرجع إلى بطاقة الحالة وإن لم يُعثر على بطاقة الأبدى للمستعلم عنه يبحث عنه فى بطاقة العنوان إذ قد يلجأ بعض العملاء إلى تغيير أسمائهم أو التقدم بأسماء أفراد آخرين فى الأسرة ويثبت تاريخ الاستعلام على بطاقة الأبدى وكذلك أستم الجهة المستعلمة يكتب الرد على طلب الاستعلام ويرد للهيئة فى ظرف ٤٨ ساعة .

٢- تثبت البيانات على طلب الاستعلام نقلاً من بطاقة الحالة دون سواها مع مراعاة ان كان للحالة أكثر من بطاقة واحدة .

تسجيل الحالات الجديدة ،

٣- يكشف عن الحالة فى بطاقة الأبدى العام لمعرفة ما إذا كانت نحصل على إسم من هيئة أخرى أم لا ، فإن وجدت تضاف إليها البيانات الجديدة إلى البطاقة الأصلية وكذلك بالنسبة لبطاقة العنوان .

٤- إذا لم يكن هناك بطاقة أبدى عام أو بطاقة عنوان تنشأ بطاقة جديدة للحالة من كل نوع وتوزع البطاقات حسب ما سبق أن أوضحناه، وتثبت البيانات الخاصة ببطاقة الهيئة وكذا تفيد بسجل قيد الحالات .

التعديل أو الاستبعاد:

يجزى التعديل أو الاستبعاد على بطاقة الأجدى العام والعنوان وكذلك على بطاقة الحالة بمجرد وصول الاستمارة السابق ذكرها.

في حالة الاستبعاد يثبت ذلك على جميع أنواع البطاقات وترفع بطاقة الحالة وترتب بطاقة الحالة أجدياً بالنسبة لمجموع الحالات المستبعدة.

تبقى بطاقة الأجدى العام وبطاقة العنوان في وضعها بالنسبة للحالات المستبعدة لإمكان الرجوع إلى البيانات الأصلية الموجودة لدى السجل إلا في حالة واحدة وفاة صاحب الحالة الذي يكون أسرة فمرده فتستبعد جميع البطاقات (١).

نماذج لبعض البطاقات المستخدمة في السجل.

بطاقة الحالة:

الوجه الأول:

بطاقة الحالة	
اسم الهيئة المعنية :	رقم الحالة بالسجل :
رقم الهيئة بالسجل :	اسم المستفيد :
شعبة : قسم :	العنوان الحالي :
رقم الحالة بالهيئة :	العنوان السابق :
	تغيير العنوان :

(١) سوسن عبد اللطيف، عبد الخالق عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤ - ١٤٦.

نوع المساعدة	سبب المساعدة	القيمة	تواريخ الصرف	حفظ الحالة	ملاحظات
	مليم				
	جليه				

الصعوبات التي تقابل السجل :

- أ - عدم توافر الموارد المالية التي تساعد على أداء رسالته .
- ب - قلة الأبدى العاملة بالسجل وعدم توافر المؤهلات والخبرات اللازمة وبسبب ضائقة الموارد المالية يلجأ السجل إلى تعيين العاملين من حملة الشهادات الأقل من المتوسطة أو تعيين أرباب المعاشات حتى لا يتقلد السجل بالأعباء المالية ويؤدي إلى نقص في كفاءة العاملين بالسجل .
- ج - زيادة ضغط العمل بالسجل وقلة الأبدى العاملة أدى إلى عدم وفاء السجل بنفيذ أغراضه كاملة من ناحية ، وعدم تطور العمل وتقدمه من ناحية أخرى .
- د - عدم الإيمان بدقة العمل بالسجل يؤدي إلى تكرار طلب الاستعلام عن الحالة الواحدة مرات عديدة مما يزيد عبء العمل على العاملين بالسجل .
- هـ - عدم التجارب الكامل من الهيئات المنظمة للسجل في تنفيذ قرارات

السجل فيما يختص بتنظيم العمل وارسال الاخطارات ورفع مستوى الأداء .

و - البيانات التى يقدمها السجل ضئيلة وغير كافية لمعرفة تاريخ الحالة وظروفها، الأمر الذى يؤدى إلى عدم الاعتماد على البيانات وضرورة القيام بحث الحالات من جديد.

ولكى يتمكن السجل من الوفاء بمسئوليته يحسن أن يكون به بعض
عاملين ملهم

* مدير كل الوقت من المتخصصين فى الخدمة الاجتماعية ومن
الملمين الماماً كافياً ببرامج الرعاية الاجتماعية فى المجتمع .

* عاملون اداريون وكتابيون يتناسب عددهم مع دائرة عمل السجل للرد
على الاستعلامات وكتابة التقارير، ومن الملم به أن جميع أعمال السجل
جب أن تتصف بالسرية التامة^(١) .

(١) عبد الحليم رضا وآخرون، أجهزة وحالات فى تنظيمي المجتمع، توت للدعاية والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٦٥ - ١٧٠ .

(٢) أحمد كمال أحمد، تنظيم المجتمع - مجالات وأجهزة وحالات، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠

الفصل الخامس*

صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية

مقدمة

- أولاً: مفهوم الصندوق .
- ثانياً: أهداف الصندوق .
- ثالثاً: البناء التنظيمي للصندوق .
- رابعاً: اختصاصات مجلس إدارة الصندوق .
- خامساً: موارد الصندوق المالية .

* هذا الفصل من إعداد /د. هالة مصطفى - مدرس بكتبة الفنون بالجامعة - المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية

مقدمة :

اعتمد العمل الأهلي في بداياته التي اتخذت طابعاً خيرياً على المنح والهبات التي يمنحها الأغنياء للإنفاق على المشروعات الخيرية ، ومع تراجع هذه المصادر مع تغير الأطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بالإضافة إلى نمو هذا القطاع لدعم المشاركة المجتمعية ، مع كل ذلك ، أصبح رصيد واقع التمويل وإمكانات توفيره قضية عملية ملحة ، يجب تحليلها و التخطيط لها .

وهناك اهتماماً متزايداً نحو المؤسسات الأهلية في المجتمع المدني وضرورة السعي لتمكينها من مواجهة بعض المشكلات التي تعوق هذه الجمعيات عن أدائها لدورها في ضوء إشباع احتياجات المواطنين من أهم هذه المشكلات قصور مواردها المالية وعدم وجود ميزانية كافية لتنفيذ أنشطتها ، وبالتالي فمن الضروري التركيز على زيادة الاهتمام بالنواحي المالية بها وتنمية قدراتها الذاتية لمواجهة هذه المشكلات.

وبالتالي تواجه المؤسسات الأهلية في المجتمع المصري بعض الصعوبات في توفير الأموال اللازمة لإدارة أعمالها بما يحقق أهدافها وذلك لأن المصادر التي تعتمد عليها ليست قوية ومستمرة .

وقد يكون تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية جمعي تقوم به منظمات مدنية ، مؤسسات الرعاية الاجتماعية من خلال تنظيم حملات جمع المال من المواطنين لصالح الجمعيات والمؤسسات الأهلية المشتركة في هذا النظام ثم توزيع ما يجمع من مال وفقاً للميزانيات المقررة لكل مؤسسة وجمعية أهلية .

ولقد حدد القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية إنشاء صندوق إعانة هذه الجمعيات والمؤسسات الأهلية لدعم برامجها ومشروعاتها لمعاونتها في أداء دورها بالمجتمع .

وسوف يتناول هذا الفصل مفهوم وأهداف صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية والبناء التنظيمي له ومجلس إدارته وأهم اختصاصاته والموارد المالية للصندوق و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الأهلية في تدبير المال اللازم لها .

صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية (١):

أولاً: مفهوم الصندوق :-

هو جهاز تنظيم مجتمع معاون حكومي مصري ينشأ بوزارة الشؤون الاجتماعية وفقاً لأحكام القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية . ويهدف هذا الصندوق إلى إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنشأة وفق أحكام هذا القانون .

ثانياً: أهداف الصندوق :-

١- توجيه الاعتماد المخصصة لإعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية في الجهة التي تقوم بتنفيذ القانون الذي ينظمها ويشرف عليها .

٢- تنسيق هذه الإعانات بما يكفل عدم تكرارها أو ازدواجها .

٣- تركيز الإعتمادات الخاصة بإعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية في وعاء واحد حتى لا تحصل الجمعية أو المؤسسة الأهلية على أكثر من إعانة واحدة

في العام الواحد .

(١) مديرية الشؤون الاجتماعية ، الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات بالإسكندرية ، قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية ، مرجع سابق

ويرسم مجلس الإدارة سياسة التصرف في أموال الصندوق طبقاً للاحتياجات الفعلية لرعاية المجتمع والنهوض به ، كما يضع القواعد التي تراعى عند تقرير الإعانات .

ثالثاً البناء التنظيمي للصندوق :-

يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة مكون من (١٣) عضواً برئاسة الشئون الاجتماعية وعضوية كل من :

- ١- خمسة من أعضاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تتوافر فيها الشروط المبينة بالمادة (٧٣) من القانون وهي كالآتي :
 - أن يكون قد تم إنشاؤها وفقاً لأحكام القانون .
 - أن تؤكد تقارير مراقب الحسابات وميزانيتها وحسابها الختامي عن الثلاث سنوات السابقة على الترشيح سلامة مركزها المالي .
 - ألا تكون قد ارتكبت أية مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في هذه القانون خلال الخمس سنوات السابقة على تقديمها للترشيح .
- وعلى أن يمثل كل منهم نشاطاً نوعياً مختلفاً وأن يكون من بينهم ممثلاً للجمعيات والمؤسسات الأهلية للوجه القبلي وآخر للوجه البحري وثالث للجمعيات ذات النفع العام ، يختارهم مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية .
- ٢- ثلاثة من رؤساء الإدارات المركزية بوزارة الشئون الاجتماعية يختارهم وزير الشئون الاجتماعية.
- ٣- أربعة من الشخصيات العامة المعتمدة بالجهات الاجتماعية يختارهم وزير الشئون الاجتماعية .

ووفقاً لما حدده القانون في مواده (١٧٠، ١٧١) يصدر وزير الشؤون الاجتماعية قراراً بتشكيل المجلس ونظام العمل فيه وتشكيل أمانته الفنية . وتكون مدة المجلس إدارة الصندوق ثلاث سنوات ، ويجوز إعادة تعيين العضو لمدة أو لمدد أخرى بذات الإجراءات السابقة .

ويقوم مجلس إدارة الاتحاد العام بإرسال كشف بأسماء المرشحين الذين قام باختيارهم لعضوية مجلس إدارة الصندوق إلى وزارة الشؤون الاجتماعية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اختيار الاتحاد العام بطلب أسماء المرشحين .
رابعاً: اختصاصات مجلس إدارة الصندوق^(١):-

مجلس إدارة الصندوق هو الجهة المهيمنة على شئونه ، ويختص بالإضافة إلى ما ورد بالمادة (٧٤) من القانون بما يأتي :-
١- اعتماد اللائحة الداخلية للصندوق .

٢- الموافقة على مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي للصندوق .

٣- النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالصندوق ومركزه المالي .

٤- النظر في كل ما يرى وزير الشؤون الاجتماعية عرضه من مسائل تدخل في اختصاص الصندوق .

ولمجلس إدارة الصندوق أن يعين مديراً لإدارة الصندوق بناء على ترشيح من وزير الشؤون الاجتماعية ، وتحدد اللائحة الداخلية للصندوق اختصاصات مدير الصندوق و يصدر وزير الشؤون الاجتماعية قراراً باللائحة الداخلية للصندوق تتضمن

(١) انظر مواد القانون ولائحته التنفيذية أرقام (١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٦) .

أجهزة وإدارات وأقسام الصندوق وتنظيم العمل به ، ويحدد اختصاصات مدير الصندوق وسائر الاختصاصات الأخرى .
خامساً: موارد الصندوق المالية (١) :-

للمصندوق في سبيل تحقيق أغراضه وتنمية موارده وأن يقيم المشروعات الخدمية والإنتاجية والحفلات والأسواق الخيرية والمعارض والمباريات الرياضية وله أن يعهد بتلك المشروعات أو الأنشطة لأحدى الجمعيات أو المؤسسات الأهلية لحسابه. تتكون موارد الصندوق ، بالإضافة إلى ما ورد بالمادة (٧٥) من القانون على الأخص مما يأتي :-

١- المبالغ المدرجة بالموازنة العامة للدولة لإعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنشأة طبقاً لأحكام القانون .

٢- حصة رسوم قيد ملخصات نظم الجمعيات والمؤسسات الأهلية على النحو المنصوص عليه في المادتين (٢٠ - ١٢٤) من هذه اللائحة ، وحصة رسوم منح صور وقيد ملخصات تلك النظم المنصوص عليها في المادة (٤٧) من هذه اللائحة .

٣- حصة الموارد التي خصصتها القوانين أرقام : ١٠ لسنة ١٩٢٢ ، ٩٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وأي قانون آخر وأحكام هذه اللائحة .

٤- حصة الرسوم الإضافية المفروضة لصالح الأعمال الخيرية بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ .



(١) انظر مواد القانون ولائحته التنفيذية أرقام (١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠) .

٥- عائد المشروعات الخدمية أو الإنتاجية أو الحفلات و الأسواق الخيرية والمعارض والمباريات الرياضية التي يقيمها الصندوق بهدف تنمية موارده .
تخصص موارد الصندوق للصرف منها لتحقيق أغراضه وعلى وجه الخصوص ما يأتي :-

- ١- تقديم الإعانات للجمعيات والمؤسسات الأهلية المنشأة وفقاً لأحكام القانون .
 - ٢- إصدار النشرات التي تمكن المتبرعين في الداخل والخارج من تحديد قدر إسهاماتهم .
 - ٣- إعداد ونشر دليل سنوي ببيان الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات النوعية والإقليمية التي ينتمون إليها لتمكين المواطنين من الإسهام فيها والمشاركة في العمل الاجتماعي التطوعي .
 - ٤- إقامة المشروعات الخدمية والإنتاجية والحفلات والأسواق الخيرية والمعارض والمباريات الرياضية بهدف تنمية موارده .
- حساب الصندوق والرقابة عليه :

يفتح حساب خاص باسم الصندوق ، لدى أحد البنوك المعتمدة تودع به كافة متحصلات الصندوق ، كما يجوز فتح حساب بالعملة الأجنبية يودع به ما يتلقاه الصندوق من موارد بالعملة الأجنبية ، وتنظم اللائحة للصندوق قواعد وإجراءات الصرف . وتخضع حسابات الصندوق لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، وعلى القائمين بالعمل فيه تقديم كافة المستندات والسجلات اللازمة لذلك .

- الصعوبات التى تواجه المؤسسات الأهلية فى تدبير المال اللازم لها :-
- ١- عدم قيام المؤسسات الأهلية نفسها بالدعاية لخدماتها وبرامجها .
 - ٢- تعدد المؤسسات بحيث أصبح بعضه فعال لتقديم الخدمات والأنشطة .
 - ٣- عدم التنسيق بين المؤسسات الأهلية للنزول إلى الجمهور مما يؤدي إلى ضعف الحصيلة المالية .
 - ٤- عدم إتباع الوسائل الفنية فى تنظيم الحملات المالية .
 - ٥- تمسك بعض المواطنين بالتبرع لمؤسسات أهلية معينة دون غيرها .
 - ٦- عدم وجود الوعي الاجتماعى لدى الجماهير فى تحمل مسئولية العمل الاجتماعى .
 - ٧- ضعف المستوى الاقتصادى لمعظم سكان المجتمع .
 - ٨- التجاء بعض المؤسسات الأهلية طرق وأساليب لا تتفق مع كرامة مهنة الخدمة الاجتماعية^(١).

١٠٠

^(١) سامية محمد فهسي ، هناء حافظ بدرى ، ممارسة تنظيم المجتمع فى أجهزة الرعاية الاجتماعية ، مطبعة سامى ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٥٠ - ١٥١ .

الفصل السادس

مراكز ومكاتب التطوع

مقدمة .

أولاً: مفهوم القطاع التطوعي والتطوع.

ثانياً: أهمية التطوع في تنظيم المجتمع.

ثالثاً: أهداف التطوع.

رابعاً: أنواع الأعمال التطوعية.

خامساً: مصادر التطوع.

سادساً: مراكز ومكاتب التطوع.

سابعاً: معوقات التطوع وعوامل نجاحه.



مقدمة:

إن العمل التطوعي في المجال الاجتماعي نشأ بنشأة الإنسان، فقد نشأ في كل مجتمع إنساني، وفي كل مكان نشأت فيه حضارة من الحضارات، وقد تطور العمل التطوعي بتطور المجتمعات الإنسانية.

ويُعد المجتمع المصري من أقدم المجتمعات التي عرفت ومارست العمل التطوعي، وبما أن التنمية تبدأ بالأهالي أصحاب المصلحة الحقيقية وتنتهي إليهم ومن ثم لا تنمية بدون مشاركة تطوعية لأفراد المجتمع. ويمثل التطوع في طريقة تنظيم المجتمع أهمية متعظمة لأعمال الطريقة بل وفي مهنة الخدمة الاجتماعية ذاتها. لذلك فهي تحرص على أهمية مشاركة الإنسان في كافة الصور انطلاقاً من أن الإنسان هو هدف التنمية.

وتعتبر طريقة تنظيم المجتمع إحدى طرق الخدمة الاجتماعية التي تعمل على تدعيم العمل التطوعي لأفراد المجتمع، حيث تساهم الطريقة باستراتيجياتها وتكنيكاتها الفنية في تفعيل مراكز ومكاتب التطوع التي تفرز المتطوعين الذين يشاركون بتنظيم المجتمع في تحقيق أهدافه.

أولاً: مفهوم القطاع التطوعي والتطوع:

١. مفهوم القطاع التطوعي Voluntary Sector:

يستخدم مصطلح "القطاع التطوعي" ليشير إلى كل المنظمات التطوعية، والهيئات التطوعية، والروابط التطوعية التي نشأت تحت مظلة التطوعية.

ويشمل القطاع التطوعي جماعات قومية، ودولية، ومنظمات مكرسة خصيصاً لزيادة التمويل، ورفع حصيلة جمع المال، أو للبر وتقديم الإحسان والصدقات والمعونات.

وبالرغم ان مصطلح قطاع تطوعي ومصطلح قطاع لا يسعى إلى تحقيق الربح، يستخدمان ببادل، أي كمترادفين، فإن بعض الدارسين يستخدمون المصطلح الأخير أي "القطاع الذي لا يسعى إلى تحقيق الربح، للإشارة خصيصاً على البناءات الرسمية المندمجة والمتحدة، من القطاع التطوعي.^(١)

ب- التطوع Voluntarism:

يعرف التطوع في الأدبيات المعاصرة بأنه "الجهة أو النشاط الذي يقوم به المواطن بدافع ومبادرة والتزام شخصي ذاتي من أجل تعزيز المسؤولية الاجتماعية ويساعد الآخرين ويسهم في تحقيق حياة أفضل"^(٢)، ويتضمن مصطلح التطوع كل ما يتعلق بالتطوع، وهو يشير - في نظر بعض الباحثين - إلى "الفعل أو النشاط"، إلا أن له معنى آخر هو "العمل في إطار غير ربحي"^(٣)، كما يعرف التطوع بأنه "ذلك الجهد، أو الوقت أو المال، الذي يبذله الإنسان بدافع منه، لتحمل مسئوليات مجتمعه، دون انتظار عائد مادي، يقابل جهده المبذول".^(٤)

ويحدد التطوع بأنه "العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتاح له فرصة الاشتراك في وضع الأهداف العامة للمجتمع".^(٥)

ويمكن تعريف التطوع إجرائياً كالآتي:

(١) محمد رفعت قاسم، عمليات الممارسة المهنية في تنظيم المجتمع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٨-٣٩.

(٢) موسى شيتوي وآخرون، التطوع والمتطوعون في العالم العربي، دراسة حالة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٠، ص ٢٤.

(٣) Susan J. Ellis Volent/ev/ism: What's the Difference? Available on Line in: www.energizein.com/art/wroleu.html. ١٠/١٢/٩٩, P.٦.

(٤) إبراهيم عبد الهادي المليجي، تنظيم المجتمع- مداخل نظرية ورؤية واقعية. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٦٨.

(٥) محمد عبد الفتاح محمد، تجربة الحكم المحلي وأثرها في تحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨١، ص ١.

١- جهود إنسانية تبذل سواء كانت جهود عقلية أو تضحية بالوقت والمال دون انتظار عائد.

٢- جهود تطوعية مبدولة نابعة من رغبة ذاتية (اختيارية ويمكن للفرد أن ينسحب منها وقتما يشاء).

٣- أسلوب تطبيقي لمبدأ المسؤولية الاجتماعية وممارسة الديمقراطية.

٤- تعبر عن الإسهام في تحديد مسيرة التنمية من قبل أبناء المجتمع.

٥- تسد العجز في المجتمع نتيجة الندرة في بعض التخصصات داخل المجتمع.

٦- تخفف جزء من العبء المادي عن المنظمات في المجتمع.

ثانياً: أهمية التطوع في تنظيم المجتمع:

يمكن أن نعرض لأهمية التطوع في المجتمع بصفة عامة تمهيداً لعرض أهمية التطوع في تنظيم المجتمع وفي المؤسسات الاجتماعية خاصة. ولقد زاد الاهتمام العالمي والمحلي الرسمي والشعبي بقطاع العمل التطوعي في العالم العربي في العقدين الأخيرين وقد يكون هذا الاهتمام نابعاً من مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي شهدتها المجتمع الدولي والعربي في الفترة الماضية، ومن أهم تلك التغيرات، هو التراجع الكبير في الدور الرعائي (Well Fare) للدولة في العالم العربي والتحول من القطاع العام للقطاع الخاص، وارتفاع نسبة التعليم والتحضر Urbanization، وتعاظم المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة والجريمة.^(١)

وتكمن أهميته أيضاً في أنه تعبير مهم عن حيوية وديناميكية الجماهير، ومدى إيجابياتها، وأصبح يقاس تقدم المجتمع الإنساني بحجم المنظمات التطوعية وإعداد المتطوعين به، ومع عولمة الحياة الاقتصادية

^(١) موسى شيتوي وآخرون، التطوع والمتطوعون في العالم العربي، مرجع سابق، ص ١٩.

والثقافية والسياسية وتضاؤل المسافة بين المجتمعات الإنسانية، أصبح العمل التطوعي يأخذ بعداً عالمياً فيما وراء الحواجز والحدود الجغرافية والثقافية، ولا تقتصر قيمة العمل التطوعي على المردود الاقتصادي وإنما تتجاوزه إلى البعد الاجتماعي الثقافي، حيث أن العمل التطوعي يعزز قيم المشاركة والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والتكافل والعطاء والانتماء للجماعة والوطن.^(١)

وأخيراً أصبح العمل التطوعي Voluntary Work ضرورة من ضرورات الحياة، لما له من رسالة اجتماعية هدفها المشاركة في البناء والتنمية وتقوية دعائم المجتمع، جنباً إلى جنب مع جهود الدولة، والعمل التطوعي نشاط اجتماعي يقوم به الأفراد، بشكل فردي أو جماعي من خلال إحدى الجمعيات أو المؤسسات دون انتظار عائد مادي، وذلك بهدف إشباع حاجات وحل مشكلات المجتمع والمساهمة في تنمية مسيرة التنمية به.^(٢)

وجدير بالذكر أن نوضح أدلة التطوع في تنظيم المجتمع كما يلي:^(٣)

١- تؤمن طريقة تنظيم المجتمع بأهمية التكامل بين الهيئات الأهلية والحكومية من ناحية وبين القيادات المهنية والشعبية من ناحية أخرى، ومن مبادئ هذه الطريقة اشتراك المواطنين في تحديد أهدافهم ووضع الخطط وتنفيذها لإشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم، وعلى الرغم من أن بعض أمور المجتمع ومشكلاته تتطلب جهد المتخصصين المتطوعين إلا أن اشتراك

(١) المرجع السابق، ص ٢١.

(٢) United Nation: The International Voluntary Program (U, N, ١٩٩١), P.P. ١-٢.

(٣) انظر في ذلك كل من:

- إبراهيم عبد الهادي المليجي، تنظيم المجتمع- مداخل نظرية رؤى واقعية، مرجع سابق، ص ١١٤-١١٧

- محمد بهجت كشك، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ١٩٧-١٩٩.

المواطنين على قدر كبير من الأهمية إذ أنهم أقدر الناس على تحديد تلك الاحتياجات وفهم تلك المشكلات.

٢- تحتاج المؤسسات الاجتماعية للمتطوعين لمساعدة الأخصائيين الاجتماعيين والإداريين في بعض الأنشطة خاصة وأن هذه المؤسسات تفتقر نسبياً إلى الإمكانيات وعن طريق التطوع يمكن سد هذا النقص في الإمكانيات قدر الإمكان.

٣- تحتاج الخدمة الاجتماعية إلى مناخ اجتماعي معين يتميز بفهم الجمهور لنشاطها وأهدافها وتعضيده ومساندته لتلك الأهداف، ولا شك أن العمل التطوعي من جانب المتطوعين من سكان المجتمع يعتبر خطوة أساسية لخلق هذا المناخ.

٤- يعتبر التطوع ومشاركة المتطوعين هدف ووسيلة في آن واحد، فهو هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة تركز على مساهمة المتطوعين واشتراكهم في مسئوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم، وهي وسيلة لأن عن طريق مجالات التطوع المختلفة يتذوق الناس أهميتهم ويمارسون طرق المساهمة وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها وسلوكها وتصبح جزء من ثقافتهم وسلوكهم.

٥- يعتبر التطوع صورة من صور مشاركة المواطن في تنمية مجتمعه والنهوض به والمشاركة هذه تعتبر مبدأ أساسي من مبادئ تنظيم وتنمية المجتمع... إذ أن التنمية الحقيقية الناجمة ~~للمجتمع~~ لا تتم بدون مشاركة المواطنين.

٦- من خلال مشاركة المتطوعين في عمليات تنظيم وتنمية مجتمعهم يكتسبون قدراً أكبر على حل مشاكلهم.

٧- لقد أصبح واضحاً أن الحكومات لا تستطيع بمفردها أن تحقق التنمية الشاملة، وأن تقوم بجميع الأعمال والخدمات التي يحتاج إليها المواطنون، لهذا فإن مشاركة المتطوعين يساعد على مساندة الإنفاق الحكومي مساندة حقيقية ويعمل على توفير الجهود الحكومية لما هو أهم من المسئوليات الكبرى على المستوى القومي، لذلك فإن مشاركة المتطوعين هو دور تكميلي وتكميلي لدور الحكومة.

٨- لا شك أن اشتراك المتطوعين في عمليات تنظيم وتنمية المجتمع يؤدي إلى مساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتاً وأعم فائدة.

ثالثاً: أهداف التطوع:

يمكن أن نحدد أهداف التطوع من خلال ثلاث محاور أساسية هي^(١):

أ- أهداف خاصة بالمجتمع المحلي وتكامله:

يساعد التطوع على تماسك المجتمع وذلك للأسباب التالية:

- ١- تعمل الجهود التطوعية على تخفيف المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع المحلي مما يؤدي إلى زيادة رضاء الناس وإشباع حاجاتهم.
- ٢- تعمل الجهود التطوعية إلى تعريف أفراد المجتمع بالظروف الواقعية التي يعيشها المجتمع، مما يؤدي إلى عدم مغالاة الناس في مطالبهم من جانب، وتسهيل عملية الفهم المشترك واتفاق الأغلبية على أهم المشكلات والأحوال السيئة التي يعاني منها المجتمع، ويتعين على المجتمع مواجهتها من جانب آخر.

(١) انظر في ذلك كل من:

- عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون، تنظيم المجتمع، بدون ناشر، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ٢٠٧ - ٢٠٨.
- ملاك أحمد الرشيد وآخرون، تنظيم المجتمع- نماذج ونظريات علمية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٢١٠ - ٢١١.

٣- تؤدي الجهود التطوعية إلى تعريف أهالي المجتمع بالأحوال والظروف السيئة التي تعيشها بعض فئات المجتمع، وبالتالي مواجهتها لإنقاذ هذه الفئات من مشكلاتها، ومحاولة إشباع احتياجاتها، وهذا يؤدي إلى تقليل التمييز والعصبية الناتجة عن الجهل بأحوال الجماعات الأخرى بالمجتمع.

٤- انغماس، وانشغال مواطني المجتمع من المتطوعين في الأعمال التطوعية، يقود إلى التفاهم والالتفاف حول أهداف مجتمعية مرغوبة، مما يقلل من فرص اشتراكهم في أنشطة أخرى قد تكون مهددة ل تماسك المجتمع وتقدمه من جانب، وتساعد على استغلال الأوقات الحرة لأفراد المجتمع بطريقة مثمرة من جانب آخر.

ب- أهداف خاصة بالهيئات الاجتماعية:

يحقق التطوع للهيئات الاجتماعية الأهداف التالية:

١- سد النقص في إعداد الأخصائيين الاجتماعيين الذي تعاني منه الهيئات الاجتماعية.

٢- يعمل المتطوعون على ربط الهيئة الاجتماعية بالمجتمع المحلي، وذلك من طريق تعريف أهالي المجتمع المحلي بالهيئة من جانب، وتعريف الهيئة برأي الأهالي و اتجاهاتهم قبلها من جانب آخر، مما يؤدي إلى مساعدة الهيئة للتعرف على احتياجات أهالي المجتمع ومن ثم محاولة إشباعها، فيستمر تأييد المجتمع المحلي للهيئة أديباً ومادياً.

فالهيئات لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن أفراد المجتمع، حيث أنها وجدت لخدمتهم وتحقيق أهدافهم.

ج- أهداف خاصة بالمتطوعين أنفسهم:

من خلال اشتراك المتطوع في الأنشطة المختلفة يمكن أن يتحقق

الآتي:

١- اهتمام المتطوع بأهداف اجتماعية مرموقة يوجهه طاقاته بعيداً عن الانحراف بالإضافة إلى أنه من خلال ممارسته لعمله يمكن أن يكتسب خبرات اجتماعية كثيرة تساعد على تكامل شخصيته.

٢- كثير من الاحتياجات الاجتماعية للفرد يتم إشباعها من خلال إحساسه بالنجاح في القيام بعمل يقدره الآخرون والإحساس بالانتماء إلى إحدى المؤسسات التي تلقى تقديرًا من المجتمع.

رابعاً: أنواع الأعمال التطوعية:

تختلف الأعمال التطوعية فيما بينها من حيث مستواها وأيضاً من حيث الشروط الواجب توافرها في المتطوع الذي يقوم بهذه الأعمال فبعض هذه الأعمال تعتبر أعمالاً مهنية لا يقوم بها إلا متخصصون فيها والبعض الآخر يعتبر أعمالاً غير مهنية يمكن أن يقوم بها المتطوع العادي ولا يشترط أن يكون شخصاً متخصصاً.

ولذلك سوف نتناول تصنيف الأعمال التطوعية كما يلي^(١):

أ- تصنيف الأعمال التطوعية بحسب نوع العمل نفسه:

١- خدمات مباشرة للجماهير، وهي الخدمات التي يقدمها المتطوع مباشرة للجماهير، مثل التطوع لمساعدة المرضى في المستشفيات أو المسنين في المؤسسات الخاصة بهم أو الأطفال في المؤسسات الإيوائية (الاجتماعية) أو

(١) انظر في ذلك كل من:

- سيد أبر بكر حسنين، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦، ص ٤٩٧-٤٩٨.

- محمد بهجت كشك، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، مرجع سابق، ص ١٩٩-٢٠١.

- إبراهيم عبد الهادي المليجي، تنظيم المجتمع مداخل نظرية ورؤية واقعية، مرجع سابق، ص ٧٩-٨٢.

القيام بالتدريس في فصول محو الأمية أو فصول الخياطة والتطريز للفتيات وتطوع الطبيب للعمل بعض الساعات في عيادة عامة أو تطوع محامي لتقديم الاستشارات القانونية لعملاء مؤسسة ما.

٢- خدمات غير مباشرة للجماهير، وهي الخدمات التي يؤديها المتطوع ليستفيد بأثرها الجماهير أي عن طريق حلقة وسطى بين جهود المتطوع والجماهير وهذه الخدمات تلك التي تتمثل في مساعدة الهيئات الاجتماعية لتعنيها على تقديم المساعدات المباشرة لعملائها، ومن أمثلة ذلك التطوع في حملات جمع المال والتخطيط لها، والاشتراك في أعمال اللجان المختلفة بالمؤسسة.

٣- الأعمال الإدارية مثل الأعمال الكتابية وحفظ الملفات واستخدام الحاسب الآلي لحفظ البيانات، والحسابات وإعداد الميزانية للمؤسسة وحساباتها الختامية.

ب- تصنيف العمل التطوعي حيث مستوى هذا العمل ومستوى القائمين به:

١- مستوى رسم السياسة: ففي الجمعيات والمؤسسات الخاصة (الأهلية) تتولى الجمعية العمومية ومجلس إدارتها رسم السياسة وليس بالضرورة أن يقوم بهذه الأدوار أعضاء على درجة عالية من التعليم أو التخصص ولكن يكفي أن يتوفر في هؤلاء الأعضاء الرغبة في العمل والقدرة على تحمل المسؤولية العامة، حيث أن أعضاء الجمعية العمومية هم الأعضاء الذين تتوفر فيهم شروط العضوية، ومضى على عضويتهم فترة معينة ومسددين لالتزاماتهم نحو هذه الجمعيات، كما أن أعضاء مجلس الإدارة يختارون عن طريق الانتخاب من الجمعية العمومية، لذلك فإن هؤلاء الأعضاء جميعاً لا يشترط فيهم حصولهم على درجة عالية من التعليم والتخصص.

٢- المستوى الإداري: مثل الأعمال الكتابية وحفظ الملفات وغيرها وهذه الأعمال الإدارية التي يقوم بها المتطوعون في الهيئات الأهلية بعض هذه الأعمال يتطلب مهارة وخبرة والبعض الآخر يحتاج خبرة أقل، ولذلك يمكن تصنيف المتطوعين للقيام بهذه الأعمال إلى متطوعين مؤهلين وآخرين شبه متخصصين، والفئة الثالثة غير متخصصة.

٣- مستوى تقديم الخدمات: وتختلف هذه الأعمال من حيث درجة تخصصها، فالخدمات المتخصصة مثل الطب والمحاماة يحتاج إلى متخصصين للقيام بها، بينما هناك من الخدمات لا يحتاج إلى هذه التخصصات مثل زيارة المرضى في المستشفيات أو المسنين أو الأطفال في المؤسسات الاجتماعية إلى غير ذلك من الأعمال.

ج- تصنيف الأعمال من حيث المؤهلات المطلوب توافرها في المتطوع:

١- مستوى الأعمال المهنية المتخصصة: ويقصد بها تلك الأعمال التطوعية التي لا يستطيع بأي حال من الأحوال أن يقوم بها سوى متطوعين مهنيين متخصصين، مثل الأعمال الطبية، والهندسية، والمحاماة إلى غير ذلك من أعمال لا بد وأن يكون المتطوع فيها مُعد إعداداً نظرياً وعملياً خاصاً.

٢- مستوى الأعمال شبه المتخصصة: ويقصد بها تلك الأعمال التطوعية التي لا تتطلب تخصصاً مهني دقيق، وفي ذات الوقت لا يمكننا إغفال التخصص كلية، ويكون الأمر بين هذا وذلك، حيث يكون العمل التطوعي قريباً من التخصص أو شبه متخصص.

٣- مستوى الأعمال غير المهنية: ويقصد بها تلك الأعمال التطوعية التي لا يشترط في القيام بها تخصص مهني دقيق، مثل زيارة المرضى في المستشفيات أو المسنين أو الأطفال في المؤسسات الاجتماعية، إلى غير ذلك من أعمال لا يشترط فيها أن يكون المتطوع مُعد إعداداً خاصاً للقيام بها.

خامسا: مصادر التطوع:

ويقصد بها المصادر التي يمكن أن نحصل من خلالها على المتطوعين، وبذلك توجه إليها كافة الجهود لاستثارتهم للتطوع وتتعدد هذه المصادر لتشمل^(١):

١- سكان المجتمع الذين سبق لهم المساهمة من قبل في بعض الأنشطة والمشروعات التي تهدف إلى النهوض بمجتمعهم. إذ أن هذه الفئة قد اكتسبت من خلال هذا الاشتراك مهارات واتجاهات وخبرات يمكن أن تساعدهم على المساهمة في بعض عمليات تنظيم المجتمع.

٢- الطلاب على اختلاف مستوياتهم وتخصصاتهم لأن هذه الفئة تتميز بارتفاع مستوى الوعي بينهم عن كثيرين من غيرهم من الفئات الأخرى، كما أن هذه الفئات تتنوع تخصصاتهم بما يتناسب مع المؤسسات ذات التخصصات المتنوعة وبذلك يمكن أن يساهم كل منهم في المؤسسات التي تتناسب مع تخصصه.

٣- الأعضاء الذين ينتمون إلى هيئات اجتماعية من أهدافها الخدمة العامة، إذ أن هؤلاء الأعضاء تكون لديهم الرغبة الذاتية في العمل التطوعي ولا ينقصها سوى معرفة مجالاته.

٤- أعضاء التنظيمات السياسية مثل الأحزاب (الحزب الوطني- حزب العمل- حزب التجمع- حزب الأحرار مثلاً) لأن هذه التنظيمات تثير في أعضائها العمل في الخدمة العامة، وإيجاد الحلول الذاتية لمشكلات مجتمعهم.

(١) أنظر في ذلك كل من:

- سيد أبو بكر حسنين، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ٤٩٩-٥٠٠.
- محمد بهجت كشك، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، مرجع سابق، ص ٢٠٣-٢٠٤.
- إبراهيم عبد الهادي المليجي، تنظيم المجتمع- مداخل نظرية وروية واقعية، مرجع سابق، ص ٨٣-٨٥.
- ملاك أحمد الرشيدي وآخرون، تنظيم مجتمع- نماذج ونظريات علمية، مرجع سابق، ص ٢١٣.

٥- أعضاء النقابات العمالية.

٦- الأمهات اللاتي انتهين من تربية أطفالهن لأن هذه الفئة تصبح لديها وقت كبير ويمكن الاستفادة منه في عمليات التطوع.

٧- قد تستفيد بعض المؤسسات الاجتماعية من الجهود التطوعية لبعض من استفادوا من خدماتهم.

٨- مراكز ومكاتب التطوع، وتعد مصدراً حيوياً لدعم المنظمات الاجتماعية وإمدادها بالمتطوعين، أو ترشيح راغبي التطوع لها كي تختار من بينهم أنسب العناصر.

سادساً: مراكز ومكاتب التطوع:

يعتمد العمل في المجال الاجتماعي على مشاركة الشعب الإيجابية بجهوده وأمواله، إلا أن التركيز هنا على الجهود التطوعية لهذا الشعب، وهذه الجهود التطوعية في حاجة إلى تنظيمها حتى يصبح لها فاعلية في أداء ما يسند إليها من أعمال.

ومكاتب التطوع هي إلا تنظيمات تقوم بأعمال تساعد أجهزة تنظيم المجتمع على أداء رسالتها، حيث تقوم هذه المكاتب بتنظيم تلك الجهود التطوعية وإعداد المتطوعين لتحمل المسؤولية في مجالات العمل الاجتماعي.

أهداف مراكز ومكاتب التطوع^(١):

- ١- قيادة العمل التطوعي وتنظيمه في المجتمعات المحلية التي تنشأ فيها.
- ٢- تساعد أجهزة تنظيم المجتمع (الجغرافية مثل الاتحادات الإقليمية، والنوعية وغيرها من أجهزة تنظيم المجتمع) على أداء رسالتها.
- ٣- وضع نظام لتدريب المتطوعين في شتى مجالات العمل الاجتماعي.

(١) محمد بهجت كشك، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، مرجع سابق، ص ٢٠٨-٢٠٩.

٤- وضع نظام لاختيار المتطوعين وتدريبهم وتوجيههم إلى شتى المجالات الاجتماعية.

٥- إعطاء المشورة لمختلف الجمعيات والمؤسسات فيما يختص بتنظيم شئون المتطوعين ووضع خطط التدريب اللازمة وأسلوب الرقابة والإشراف ووضع نظام تقويم أعمالهم.

٦- إعطاء المشورة للمواطنين الراغبين في التطوع للتعرف على أنواع الأعمال التطوعية حتى يمكن اختيار نوع العمل الذي يرغب المتطوع القيام به.

٧- تعتبر هذه المكاتب كمصادر للمعلومات لكل الهيئات العاملة في مجالات الرعاية الاجتماعية التي تبحث عن المتطوعين القادرين على الإسهام في البرامج المختلفة.

٨- تساهم في تنسيق العمل بين الهيئات العاملة في مجالات الرعاية الاجتماعية وخاصة فيما يتصل بإعداد البرامج التدريبية المشتركة للمتطوعين.

٩- إتاحة الفرصة للشعب في أعمال الرعاية الاجتماعية.

ب- أعمال مراكز ومكاتب التطوع^(١): ٤٥ مركز

١- الدعوة للتطوع وإتاحة الفرص للتطوع وذلك باستثارة المواطنين وتعريفهم بالتطوع وبالأنشطة القائمة حتى يقبلوا على المشاركة في تلك الأنشطة.

٢- تسجيل الراغبين في التطوع وتصنيفهم من حيث الوقت ونوع العمل والجهة التي يرغبون التطوع فيها.

(١) سوسن عثمان وعبد الخالق عفيفي، تنظيم المجتمع- أجهزة الممارسة المهنية، مرجع سابق ، ص ص ٣٦-٣٧.

٢- المتخصصون : هم رعايات الهيئات فيما يتصل باحتياجاتهم من المتطوعين من حيث : النوع ، العدد المطلوب لكل عمل ، الأعداد المطلوبة أي معرفة الاحتياجات ، لسهولة الاختلاف من المتطوعين : مستوياتهم .

٥- توزيع : - للمعين حسب ميول المتطوعين على المجبات المتواجدة

٥- يشهد المأطوعين على ما سيقومون به من أعمال إذ أن ذلك سيعطيهم شعورا أنه لا يوجد بينهم من ممارسة عملهم على وجه مرضي.

٦- ينبغي أن يوجه الدافع في المؤسسات ومساعدتهم في الاستمرار في العمل التطوعي، من خلال نظام الحوافز لتشجيعهم على الاستمرار في العمل وإتقانه، ويمكن أن يكون ذلك من خلال:

١. التأثير في تشكيل الرأي العام نحو المشكلات المجتمعية.

٢- التمس بـمهمات ضاغطة على المسؤولين اتوجيه اهتمامهم نحو مشكلات
الاحتظان خاصة بهم رغم أوضاعها وإلحاحها.

٣٠- أ. د. محمد عيسى بن حديثي السن لما في ذلك من تنشئة اجتماعية سليمة للشباب، و... : سباجاتهم النفسية والاجتماعية وقضاء وقت فراغ مثمر، وتوجيههم من قبل الأكبر سناً.

٢- ضرور: إيجاد علاقات وطيدة بين منظمات التطوع والأخصائيين الاجتماعيين في مناطق والدول المختلفة لإتاحة الفرص لتبادل الخبرات في المستقبل.

ج- خطوات العمل بمكاتب التطوع:^(١)

١- إنكاء الوعي الاجتماعي لدى الجماهير واستثارتهم، ودعوتهم للتطوع في المؤسسات والهيئات الاجتماعية، عن طريق توضيح أهمية وجدوى الجهود التطوعية من جانب، وإبراز أهمية دور المؤسسات الاجتماعية في المجتمع من جانب آخر، وذلك باستخدام وسائل الاتصال المختلفة.

٢- تلقي طلبات أو رغبات المتطوعين وتسجيلهم، ومنحهم نماذج معينة- أعدت خصيصاً لهذا الغرض- لملئها، واستيفاء بياناتها المحتوية على الاسم، والسن، والعنوان، والمهنة، ونوع العمل الذي يرغب في التطوع فيه والهيئة التي يرغب في التطوع بها، والوقت الذي يمكن أن يعطيه المتطوع والذي يناسبه، ثم يتم تفريغ هذه النماذج في سجلات خاصة، أعدت لهذا الغرض.

٣- تصنيف طلبات المتطوعين حسب الرغبة وطبيعة التخصص بما يجعل الاستفادة تتم بطريقة أفضل عن طريق توظيف الجهود التطوعية في العمل الذي يناسبها.

٤- حصر حاجة الهيئات والمؤسسات الاجتماعية والمجالات والأنشطة التي تحتاج إلى متطوعين فيها في استمارات مصممة بطريقة معينة تناسب هذا الغرض، وذلك عن طريق إيجاد علاقة مستمرة مع الهيئات الاجتماعية وتشجيعها على إبداء احتياجاتها من المتطوعين.

٥- إحداث التنسيق بين رغبات المتطوعين من جانب، وحاجة الهيئات والمؤسسات الاجتماعية من المتطوعين من جانب آخر، وذلك في ضوء

(١) أنظر:

- إبراهيم عبد الهادي المليجي، تنظيم المجتمع مداخل نظرية وروية واقعية، مرجع سابق، ص ٨٧.

رغبات المتطوع واحتياجات الهيئات أو المؤسسات أو المجالات والأنشطة الاجتماعية.

٦- تدريب المتطوعين على الأعمال والمهام والتخصصات المختلفة، لرفع مستوى الأداء لديهم، وضمان بذل الجهد الجيد المناسب لإنجاز مهام الأعمال التي سوف تسند إليهم، ويمكن أن تمول هذه الدورات التدريبية من الهيئات والمؤسسات المستفيدة من المتطوعين.

٧- إسناد الأعمال إلى المتطوعين، بحيث يبدأ المتطوعين فعلاً في ممارسة الأعمال التي أسندت إليها في الهيئات التي تم توزيعهم عليها، والتي سبق أن تدريبوا عليها.

٨- متابعة جهود المتطوعين في الهيئات والمؤسسات الاجتماعية، ومساعدتهم على التكيف وتذليل العقبات التي تصادفهم، وتشجيعهم على الاستمرار في أعمال التطوع، مع إيجاد نظام الحوافز لإتقان العمل، والتجديد فيه.

٩- تقويم جهود المتطوعين للتعرف على نقاط القوة والضعف في المتطوعين، من أجل تدعيم نقاط القوة، أو العمل على التغلب وإزالة نقاط الضعف، كما ينبغي تقويم جهود مركز ومكاتب التطوع للتعرف على مدى تحقيقها لأهدافها.

١٠- القيام ببعض البحوث المتخصصة في مجال التطوع، وإصدار نشرات دورية إحصائية عن التطوع من واقع البيانات المتوفرة لدى هذه المراكز، بما يتيح توضيح نوعية المجالات التي تعاني من عجز في الأيدي العاملة التطوعية، والاتصال بممثلي الجماعات المتخصصة، أو شبه المتخصصة لاستشارتهم وتشجيع التطوع فيما بينهم.

د- الوسائل التي تستخدمها مراكز ومكاتب التطوع:^(١)

تستخدم مكاتب التطوع عدداً من الوسائل أثناء قيامها بأعمالها لتحقيق أهدافها ومن هذه الوسائل أو الأدوات:

١- وسائل الاتصال المختلفة: تعتبر هذه الوسائل من أهم الوسائل التي تستخدمها مكاتب التطوع للدعوة إلى التطوع والوصول إلى المتطوعين، كما أنها تستخدمها في الاتصال بالهيئات والمؤسسات العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية.

٢- السجلات: حيث تدون فيها بيانات عن المتطوعين، كما أنها تستخدم في توزيع المتطوعين على الأعمال المختلفة التي تحتاج إلى متطوعين فيها.

٣- وسائل التدريب المختلفة (محاضرات- ندوات- حلقات المناقشة... الخ)، حيث تستخدم هذه الوسائل في تدريب المتطوعين.

هـ- اختيار المتطوعين، وإعدادهم، والإشراف عليهم:

يمكننا أن نتحدث عن طرق أساسية لاختيار المتطوعين: المقابلة الشخصية، وملء استمارة التطوع، والتقدم بالمصادر، والاختبارات الموضوعية.

كذلك يمكننا أن نناقش إعداد المتطوعين، وتدريبهم، والإشراف عليهم، ولكن الدراسات الحديثة تناولت كل هذه الموضوعات من منظور جديد أسمته "إدارة التطوع" Volunteer Management، وهي تعني بذلك كل القضايا والموضوعات الخاصة باختيار المتطوعين وإعدادهم، وتدريبهم، والإشراف عليهم.

^(١) محمد بهجت كشك، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، مرجع سابق، ص ٢١٠.

حيث تناولت أهمية إدارة المتطوع، تدريب وتعليم مشرف المتطوعين، تخطيط وتقييم التقدم، تصميم الوظائف وتوظيف (تعيين) المتطوعين، العلاقات بين موظفي الهيئة وبين المتطوعين، الإدارة المالية للمتطوعين، المخاطرة والمسئولية القانونية.^(١)

سابعاً: معوقات التطوع وعوامل نجاحه:

ويمكن عرض لأهم المعوقات التي تحول دون تحقيق العمل التطوعي بالجمعيات الأهلية:

١- تعدد الهيئات والمؤسسات العاملة في المجال التطوعي، وتعدد الجهات التي تشرف عليها ووجود عدد ليس بقليل من الجمعيات التي تعمل بقوانين وأنظمة خاصة ومستقلة، بالإضافة إلى ذلك هناك تعدد بين الجهات الرسمية التي تمنح تراخيص للمنظمات والجمعيات مما يؤدي إلى التكرار والتناقض في بعض الأحيان.

٢- تعدد الشخصيات ذات النفوذ السياسي والعشائري التي تتولى رئاسة إدارة الهيئات والمنظمات والمؤسسات العاملة في مجال العمل التطوعي مما يؤدي إلى عدم تجديد وتطوير القيادات التطوعية المشرفة على الجمعيات واستبدالها بقيادات جديدة، لتتلاءم مع المتغيرات الاجتماعية والثقافية.

٣- عدم توافر الوعي الكافي لمفهوم وفلسفة العمل التطوعي لدى العديد من المتطوعين.

٤- ضعف القدرات التخطيطية والتنظيمية العلمية لبعض القيادات التطوعية مع عدم توافر الكوادر الفنية والإدارية المؤهلة لإدارة العمل التطوعي.

(١) محمد رفعت قاسم، عمليات الممارسة المهنية في تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ٤٦.

٥- ضعف القدرات المالية للعديد من المنظمات واعتماد نسبة كبيرة منها على الدعم الأجنبي مما يؤدي إلى ضعف قدرتها في الاعتماد على الذات وتنمية الموارد والمصادر الداخلية.^(١)

٦- تمثل المعوقات التشريعية المتعددة التي تؤثر في كفاءة وفعالية المنظمات غير الحكومية عائقاً أمام انطلاق واستقلالية هذه المنظمات في مجتمع مدني حقيقي.

٧- يعتبر برنامج عمل المؤسسات الأهلية الروتينية عائقاً أمام مشاركتها وفاعليتها فهي في معظمها، إما ذات طابع إحساني خيري، وإما ذات طابع خدماتي الذي لا يعتمد على المشاركة.

٨- غياب النظرة التكاملية في عملية التنمية وضعف المعرفة بمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعدم التعرف على مشكلات العالم المعاصر، مما يؤدي إلى تشتت الجهود والتجزئة التي يعاني منها العمل التطوعي.

٩- غياب التنسيق وتبادل التجارب والمعلومات بين منظمات العمل التطوعي.^(٢)

ولكي تتمكن الهيئات والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية من الاستفادة من المتطوعين ينبغي أن تقوم بالواجبات التالية^(٣):



(١) موسى شيتوي وآخرون، التطوع والمتطوعون في العالم العربي، مرجع سابق، ص ١٢٢-١٢٤.

(٢) قسم التخطيط الاجتماعي، التنمية الاجتماعية- أسس وقضايا، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، بدون نشر، ص ٢٦٨.

(٣) انظر في ذلك كل من:

- محمد بهجت كشك، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، مرجع سابق، ص ٢٢٧-٢٢٨.

- يسري شعبان عبد الحميد التطوع في تنظيم المجتمع، في رشاد عبد اللطيف وآخرون، مهارات وتطبيقات في تنظيم المجتمع، دار الحكيم للطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ص ٤٤٦-٤٤٧.

- ١- أن تراعي الدقة في اختيار المتطوعين، بحيث يوكل إلى كل متطوع العمل المناسب له من حيث (الميول - القدرات - الخبرات) حتى يتمكن المتطوع من إتقان العمل الذي يقوم به.
- ٢- أن تراعي في الأعمال التي تسندها إلى المتطوعين الوضوح حتى يستطيع المتطوع إدراكها، وإدراك التزاماته نحوها، وأن تكون هذه الأعمال بعيدة عن التعقيد قدر الإمكان.
- ٣- يمكن للهيئات والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية أن يكون لها دور في جذب أو استثارة وتجنيد المتطوعين وحشدهم. بمعنى أنه يمكن لهذه المنظمات التأثير الإيجابي في حركة العمل التطوعي في المجتمع. وعلى سبيل المثال يمكن أن تشكل بكل هيئة أو منظمة أو مؤسسة اجتماعية لجنة خاصة بالتطوع تتولى كافة الأمور الفنية والتنظيمية والإدارية الخاصة بالمتطوعين.
- ٤- أن تتيح الفرصة للمتطوع أن يلم بنظام المؤسسة وأهدافها وبرامجها وأنشطتها والعاملين بها.
- ٥- أن يحدد للمتطوع الوقت المطلوب منه قضاؤه في عمله التطوعي بالمؤسسة على أن يتناسب ذلك مع ما يسمح به وقت المتطوع.
- ٦- أن تنظم للمتطوعين الجدد برامج تدريبية مناسبة لأدوارهم في العمل التطوعي.
- ٧- يجب أن تتضمن سياسة المؤسسة كل ما من شأنه أن يصبو كرامة وقيمة المتطوعين ومكانتهم الاجتماعية.
- ٨- يجب أن تحدد سياسة المؤسسة أو المنظمة الاجتماعية الحد الأدنى لمؤهلات المتطوعين من حيث العمر والتعليم والخبرات والتدريب والصحة العامة والصفات الشخصية.

٩- إجراء دراسات تقييمية دورية لأنشطة وجهود المتطوعين في هذه الهيئات والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية على أن تشمل هذه الدراسات أعمال المتطوعين ومستوى أدائهم لهذه الأعمال.

محفزات التطوع وعوامل نجاحه:

١- الإعلان عن رغبة المنظمة في قبول متطوعين والعمل على ترغيبهم في العمل التطوعي.

٢- إشعار المتطوعين بفائدة الجهود التي يبذلونها في المؤسسة وأثر ذلك على تقدمها.

٣- توفير الفرص للمتطوعين للقيام بالمسؤوليات التي يتوقعون القيام بها ويشعرون بمسئوليتهم تجاهها.

٤- الدعوة للتطوع عن طريق وسائل الإعلام المختلفة في إظهار حاجة المؤسسات الاجتماعية إلى المتطوعين وجهودهم.

٥- وضع المتطوع في المكان الذي يتناسب مع ميوله ورغباته وإمكاناته.

٦- مساعدة المتطوعين على اكتساب خبرات ومهارات جديدة.

٧- توفير مجموعة من الحوافز المعنوية والمادية للمتميزين من المتطوعين.^(١)

وأخيراً ولنجاح التنمية بالمشاركة التطوعية لابد من وجود جدول أعمال مركز أساسه الإنسان أي الاهتمام بالإنسان ولابد من توافر الثقة المتبادلة بين جمعية تنمية المجتمع وأفراد المجتمع وأهداف مشتركة بينهم، مع اختيار خطة ملائمة ذات فعالية.^(٢)

(١) محمد بهجت كشك، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، مرجع سابق، ص ٢٢٧-٢٢٨.

(٢) Thomas Cummings and Christopher G. Worley, Organization Development and Change, South-Western Collage Publishing United State, ١٩٩٩, P.٥٨.

الفصل السابع

الأجهزة الثانوية لطريقة تنظيم المجتمع

"مكاتب خدمة المواطنين"

مقدمة.

- أولاً : الجهات التي تنشأ فيها مكاتب خدمة المواطنين.
- ثانياً : البناء التنظيمي للمكتب.
- ثالثاً : الهيكل التنظيمي الداخلي للمكتب.
- رابعاً : اختصاصات المكتب.
- خامساً : العلاقات الداخلية للمكتب.

مقدمة ...

لقد أختص الفصل الثالث من هذا الكتاب بعرض ومناقشة الأجهزة الأساسية في تنظيم المجتمع والتي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض، وهذا الفصل يهتم بدراسة نوعاً آخر من الأجهزة هي الأجهزة الثانوية التي تمارس خلالها هذه الطريقة.

ولقد بات واضحاً أن مهنة الخدمة الاجتماعية بطرقها الأساسية قد أمتد نشاط ممارستها إلى العديد من مجالات الحياة الإنسانية، كما تعددت أهدافها فلم تقتصر على الجوانب الوقائية والعلاجية بل أصبحت لها دور فعال في المساهمة مع غيرها من المهن في إحداث التغيير الاجتماعي المقصود بالمجتمع.

وقد وجد المتخصصون في هذه المهنة أن إنشاء هيئات ومؤسسات أولية في طريقة تنظيم المجتمع يحتاج إلى إمكانيات وموارد كبيرة قد لا يمكن الوفاء بها، الأمر الذي أدى إلى ضرورة انتشارها في مؤسسات وهيئات ثم نشأ خصيصاً لممارسة الطريقة، بل أنشئت لتحقيق أهداف ووظائف لا تختصها طريقة تنظيم المجتمع وحدها، ومن أمثلتها مكاتب خدمة المواطنين والمجالس الشعبية المحلية والمجلس القومي للطفولة والأمومة، وكل من الصندوق الاجتماعي للتنمية وجهاً ببناء تنمية القرية.

وسوف يتناول هذا الفصل هذه الأجهزة الثانوية من حيث أهدافها وبنائها التنظيمي ونور النظم الاجتماعي في كل منها .

مكاتب خدمة المواطنين

التطور التاريخي لنشأة مكاتب خدمة المواطنين في مصر،

إذا تتبعنا نشأة مكاتب خدمة المواطنين نجد أن الشكل الحالي لها ما هو إلا امتداد واستمرار لأشكال مختلفة تم تبنيها من خلال مجموعة من القرارات الوزارية والجمهوريّة.

١- في عام ١٩٦٦ صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٢٤٠٧ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم مكاتب الشكاوى ويقضى هذا القرار بأن :

(أ) يتم إنشاء مكتب للشكاوى في كل وزارة أو محافظة أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة أو مصلحة حكومية أو ما في مستراها.

(ب) ينشأ مكتب للشكاوى في رئاسة الوزراء ويتبع مكتب الشكاوى رئيس الجهة التي ينشأ بها.

وأهم ما قد ورد في هذا القرار تحديد مدة لا تزيد عن عشرين يوماً للرد على الشاكي وإلا جاز له التظلم في المستوى الأعلى كذلك فيما عدا الشكاوى المجهولة فإنه لا يجوز أي شكوى أو الرد على الشاكي بالرفض دون إبداء الأسباب.

٢- في عام ١٩٧٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٨٧ بشأن تبعية وحدات الشكاوى والأمن والتنظيم والإدارة ويقضى هذا القرار بأن تتبع كلا من الوحدات الآتية، الوزير أو رئيس الجهة التي تنشأ فيها وله أن يفوض في الإشراف عليها.

(أ) مكاتب الشكاوى .

(ب) وحدات الأمن.

(ج) وحدات التنظيم والأمن.

٣- وفي عام ١٩٨١ جاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم مكاتب خدمة المواطنين ويعني هذا القرار بأن :

(أ) تنشأ مكاتب لخدمة المواطنين في الوزارات والمصالح والهيئات العامة الخدمية والانتاجية على المستوى القوي والمحلي وسائر وحدات الحكم المحلي والوحدات الاقتصادية للقطاع العام والمجالس والأجهزة المركزية أو التي لها موازنة خاصة.

(ب) تتبع مكاتب خدمة المواطنين الوزير أو رئيس الجهة التي تنشأ فيها ويشكل بقراراته ويراعى في تكوين الكتب أن يتكون من عناصر قادرة على حسن استقبال المواطنين والمشاركة بفاعلية في تذليل مشاكلهم وحلهم ومعالجة الموضوعات المطروحة والوصول إلى حل فيها، ويتولى المكتب أعمال البحوث والمتابعة الميدانية وإعداد البيانات والاحصائيات.

(ج) يلغى قرار رئيس الوزراء رقم ٢٤٠٧ في شأن تنظيم مكاتب الشكاوى وتضم هذه المكاتب خدمة المواطنين المنشأة وفقاً لأحكام هذا القرار.

إجراءات إنشاء المكاتب :

(أ) صدور قرار من رئيس الجمهورية بإنشاء المكتب مع الاسترشاد بالتنظيم الوارد في هذا الكتاب الدوري.

(ب) إعداد بطاقات وصف لوظائف المكتب وتقسيماته المختلفة وتحديد

اشتراطات شغل هذه الوظائف والمستويات المقترحة لها وفقاً لمعايير ترتيب الوظائف الصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بالنسبة للقطاع العام وقرار الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته بالنسبة للقطاع الحكومي.

(ج) تنفيذ حكم المادة الخامسة من القرار الجمهوري رقم ٧٠ لسنة ١٩٨١ بإلغاء مكاتب الشكاوى الموجودة بالجهات بعد أن نقلت اختصاصاتها إلى مكاتب خدمة المواطنين مع إمكانية الاستفادة من العناصر الوظيفية التي تعمل في مكاتب الشكاوى في أعمال مكاتب خدمة المواطنين الجديدة حتى يتبين للجهة صلاحيتهم للعمل في هذه المكاتب.

ويراعى بالنسبة للشكاوى ما يأتي :

* الشكاوى المقدمة ضد العاملين بالجهة الموجودة بها مكتب خدمة المواطنين يتم فحصها بالمكتب وعرض نتيجة البحث على رئيس الجهة للبت فيها دون إحالتها إلى أجهزة أو مستويات أعلى إلا في حالة الضرورة.

* الشكاوى المقدمة ضد رئيس الجهة الموجود بها المكتب تتم إحالتها إلى مكتب خدمة المواطنين بالجهة الأعلى ليتولى بحثها وعرض النتيجة على رئاسة هذه الجهة للبت فيها.

* تقدم شكاوى المواطنين إلى مكتب خدمة المواطنين بالجهة المسئولة عن موضوع الشكوى، وإذا قدمت شكوى ضد جهة رئاسية فيجب إحالتها إلى مكتب خدمة المواطنين الموجود بالجهة المختصة والذي يتولى بحثها

والرد على الشاكي بنتيجة البحث خلال عشرين يوماً، وإلا كان للشاكي حق اللجوء إلى المستوى الأعلى.

* فيما عدا الشكاوى المجهولة لا يجوز حفظ أية شكوى أو الرد على الشاكي بالرفض دون إبداء الأسباب .

يكون العاملون مسئولين عن صحة البيانات التي ترد في شكاياتهم وتتم مسائلتهم ادارياً في حالة ثبوت عدم صحتها.

أولاً ، الجهات التي تنشأ فيها مكاتب خدمة المواطنين ،

١. وفقاً لنص المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم مكاتب خدمة المواطنين، فإن هذا المكتب ينشأ في :
قواعد تنظيم أسلوب العمل بمكتب خدمة المواطنين^(١) ،

المصالح :

- الهيئات العامة الخدمية .

- الهيئات العامة الاقتصادية والقومية .

المحافظات ،

- مديريات الخدمة التابعة للمحافظات .

- الأحياء - المدن - القرى .

- المجالس والأجهزة المركزية أو التي بها موازنة خاصة .

- الهيئات العامة الملحقة بالمحافظات .

- الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام .

(١) جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة ، مجموعة الكتب الدورية الصادرة عام ١٩٨١ ، يناير ١٩٨٢ ، بشأن إنشاء مكاتب خدمة المواطنين وتنظيمها .

ثانياً ، البناء التنظيمي للمكتب

٢- حددت المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٧٠ لسنة ١٩٨١ تبعية مكتب خدمة المواطنين للوزير أو رئيس الجهة التي يدشأ فيها وبذلك تحدد البناء التنظيمي للمكتب بأن يكون ملحقاً بالمدير أو رئيس الجهة مباشرة ويكفل بذلك أن يكون اتصال رئيس المكتب بالوزير أو رئيس الجهة ليكون بذلك في موقع يمكنه من التأثير الفعال على وحدات العمل المختلفة داخل الجهة من حيث تجاوبها مع الجهود التي يبذلها المكتب في سبيل إنجاز الخدمات للمواطنين وتذليل المشكلات التي تعترض هذا الإنجاز.

كما يساعد هذا الموقع على سرعة الاتصال بالوزير أو رئيس الجهة في الحالات التي تتطلب اتخاذ القرارات التي من شأنها القضاء على المعوقات التي تواجه تقديم الخدمات للمواطنين.

ثالثاً ، الهيكل التنظيمي الداخلي للمكتب ،

٢. يقوم التنظيم الداخلي للمكتب على عنصرين ،

(أ) عنصر مركزي ، في المكتب يتولى توجيه المواطنين الى مواقع العمل المختلفة وتقديم الارشادات الأساسية لهم وإجراء الاتصال بوحدات العمال لغرض المتابعة والتعرف على المشكلات الأساسية التي تعترض تنفيذ الخدمات لأفراد الجمهور وتحليل الشكاوي التي تصل إلى المكتب واستخلاص الاتجاهات والمؤشرات التي يكشف عنها هذا التحليل.

(ب) عنصر لا مركزي ، يتواجد داخل التقسيمات الرئيسية الكبرى لمواقع العمل الميدانية عن طريق مندوبين عن التقسيمات الرئيسية يتولون الاتصال بمكتب خدمة المواطنين .

٤- وفقاً لما سبق يكون التنظيم الداخلى للمكتب كما يلى :

- رئيس مكتب خدمة المواطنين .

- الاستعلامات .

٥- مدبرو الإتصال داخل التقسيمات الرئيسية الكبرى لمواقع العمل ويختارهم رؤساء هذه التقسيمات من بين العاملين فيها، ويكون هؤلاء المنتدبون حلقة الوصل بين التقسيمات الرئيسية التى يعملون بها من ناحية وبين المكتب من ناحية ثانية.

٦- ويجوز أن يكون للمكتب فروع فى حالة وجود تقسيمات ادارية وسيطة بين رئاسة الوحدة أو ديوانها العام من جهة وبين وحدات العمل التنفيذية من جهة أخرى وإذا ما كانت هذه التقسيمات الإدارية الوسيطة منتشرة إنتشاراً جغرافياً لا يمكن معه للمواطنين الإتصال مباشرة بالمكتب بمقر الوحدة فى مركزها الرئيسى (مثل المناطق والتفاتيح) ويكون الفرع فى حانة إيشائه تابعاً مباشراً للمكتب الرئيسى وذلك من الناحيتين الفنية .

٧- ويلاحظ أن الهيكل التنظيمى للمكتب والذى تتضمنه هذه القواعد لا يعنى بالضرورة أن يتكون هذا الهيكل من تقسيمات تنظيمية للأشطة التى يتولاها المكتب (مثل أقسام أو إدارات) ولكن المقصود بهذا الهيكل أن يشمل على تقسيمات تنظيمية أو أن يكتفى فيه بعناصر وظيفية توزع عليها أنشطة المكتب (عدد من الموظفين) أو قد تجمع كل أنشطة المكتب فى مدير وظيفى واحد (موظف واحد) ويتوقف ذلك على

طبيعة نشاط الوحدة الإدارية التي يوجد فيها المكتب و يقيم أماله و حجم الجمهور الذي تؤدي له الخدمة .

رابعاً ، اختصاصات المكتب ،

٨ حددت المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ٧٠ لسنة ١٩٨١ اختصاصات المكتب في الآتي :

* استقبال المواطنين طالبي الخدمة والرد على استفساراتهم وتوجيههم وارشادهم الى جهات الاختصاص .

* المعاونة الايجابية وفي تذليل ما يصادف العمل التنفيذي من معوقات وصولاً لحل المشكلات الجماهيرية والعامة .

* تلقي استفسارات وشكاوى ومطالب المواطنين وتجميع ما يحتاج منها الى بحث وأحالتها الى المسؤولين ومتابعة الرد عليها .

* العمل على حل المشاكل الجماهيرية ومتابعة الوصول الى حلول لها وإخطار المواطنين بالنتيجة سلباً أو إيجاباً .

* بحث ودراسة ما تنشره الصحف والمجلات وما تبثه وسائل الإعلام المختلفة من مشاكل الجماهيرية فردية أو عامة يصدد الوصول الي ازالة اسبابها وحلها - إعداد دليل عمل مبسط بأسماء الإدارات المختلفة واختصاصاتها وكيفية إدارتها لعملها والشروط والأوراق اللازمة لطلب الخدمات التي تقوم عليها وأماكنها والممدد اللازمة لتقديمها .

* اظهار المؤشرات التي تدل على مستوى الأداء في الخدمات العامة وتقديم الاقتراحات لتحسين وتطوير هذه الخدمات وتبسيط ادائها .

٩. وتنفيذاً لهذه الاختصاصات يكون توزيع العمل على التقسيمات التنظيمية للمكتب كما يلي :

(أ) الاستعلامات ،

وتختص بما يأتي ،

* استقبال طالبي الخدمة والعرف على مطالبهم واستفساراتهم وتوفير الرد عليها.

* تجميع البيانات عن توزيع الأعطال الخاصة بالخدمات ومواقع الأقسام والموظفين القائمين بها، وتبويب هذه البيانات وتحليلها بالشكل الذي ييسر استخدامها وتعديلها كلما كان ذلك ضرورياً.

* تقديم المعاونة للجمهور عن طريق الارشادات وأدلة العمل التي توضح أسلوب الحصول على الخدمة المطلوبة والأوراق والمستندات اللازمة لذلك وأرشاد الجمهور إلى أماكن وجودها.

* المراجعة المبدئية للأوراق والمستندات المقدمة للحصول على الخدمة وذلك ضماناً لملاءمتها واكتمالها.

* تلقى المعلومات من الإدارات المعنية بأداء الخدمات والتعرف على ملاحظاتها بشأن المشكلات التي تعترض أداء الخدمات واقتراحات حلولها.

(ب) الشكاوي ،

وتختص بما يلي ،

* تلقى شكاوى المواطنين ومتابعة بحثها وعلى الأخص ما يتعلق منها بعدم انجاز الخدمة في الوقت المحدد لها.

* معاونة وحدة التنظيم والإدارة في التعرف على المشكلات الخاصة بإجراءات الخدمة وتزويدها بملاحظاتهما عن هذه المشكلات.

* العمل عن طريق الرئاسات المختصة على تلاي أسباب الشكاوى ومتابعة إصدار القرارات واتخاذ الخطوات المطلوبة لحلها.

* إعداد التقارير الدورية عن مستوى أداء الخدمات التي تؤديها الجهة وما طرأ عليها من تحسين وموافاة وحدة خدمة المواطنين بالأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء وكذلك المختصين بالجهة بصورة من هذه التقارير مشفوعة بملاحظات المكتب ومقترحاته.

* متابعة بحث الشكاوى وتحديد الموقف بشأنها قبل الرد على الشاكي.

* إعداد التقارير عن اتجاهات الشكاوى والمؤشرات المستخلصة منها وتقديمها لرئاسة المكتب وفقاً للنظام الذي يوضع لهذا الغرض.

(ج) فروع المكتب،

* في حالة وجود فروع للمكتب فإنه يتكون من رئيس وعدد من الموظفين يتناسب مع طبيعة وحجم العمل، ويختص الفرع في هذه الحالة بالقيام بالاختصاصات المحددة للمكتب على مستوى نطاق الفرع دون حاجة لتقسيمه داخلياً إلى وحدات أصغر حيث يمكن الاكتفاء بتوزيع العمل الخاص بالاستعلامات وتحليل الشكاوى والاتجاهات على العاملين الذين ينصبرون للفرع مع قيام رئيس الفرع بالأعمال الخاصة بالاتصال والمتابعة إلى جانب الأعمال الإشرافية التي يتولاها.

(د) علاقة مكتب خدمة المواطنين بالمكاتب الموجودة في الجهات

المروسة: بالاضافة إلى إختصاصات المكتب فأنه يتولى القيام بأعمال جميع التقارير الدورية والملاحظات والمقترحات التي تقدمها مكاتب خدمة المواطنين في الجهات المروسة وبحيث تكون التقارير التي يعدها المكتب شاملة لأوضاع تلك الجهات وذلك مثل مكتب خدمة المواطنين في المحافظة بالنسبة لمكاتب خدمة المواطنين في مديريات الخدمات ومكاتب خدمة المواطنين لفروع المكتب في المناطق أو التفاتيش.

خامساً: العلاقات الداخلية للمكتب:

يلزم حتى يمارس المكتب إختصاصاته بالكفاءة المطلوبة أ يعمل في تعاون وثيق خاصة مع التقسيمات التنظيمية الأخرى وهي:

(أ) وحدة التنظيم والإدارة وذلك في المجالات الآتية:

* الحصول على البيانات الخاصة بالتنظيم المعتمد للجهة وإختصاصات التقسيمات التنظيمية وذلك للاستعانة بها لتحديد التقسيمات المختصة بأنواع ومراحل الخدمات التي يتقدم المواطنون للحصول عليها.

* الحصول على البيانات عن التوزيع المكاني للأقسام وعن أسماء الموظفين المنوط بهم أداء الأنواع والمراحل المختلفة للخدمات وأماكن تواجدهم.

* التعاون مع وحدة التنظيم في إعداد دليل عمل مبسط والذي نص عليه القرار الجمهوري رقم ٧٠ لسنة ١٩٨١ في المادة الثالثة (فقرة ٦).

* إيجاد الحلول اللازمة للقضاء على مشكلات ومعوقات أداء الخدمات للمواطنين وذلك بالنسبة للمشاكل التي تقضى تطويراً في الهيكل التنظيمي أو توزيع الإختصاصات أو نظم وأساليب العمل.

(ب) وحدة الأمن وذلك هي المجالات التالية :

مراعاة اعتبارا الأمن في الجهة وقصر دور المكتب بالنسبة لاستقبال أفراد المواطنين على الجوانب الإجرائية للخدمة وعدم تداخل هذا الدور مع النواحي الأمنية التي يتولاها مكتب الأمن بالجهة حتى ولو تواجد المكتبان في مكان واحد.

(ج) وحدة العلاقات العامة وذلك في المجالات التالية :

استخلاص مشكلات المواطنين مما تنشره الصحف والمجلات وما تبث وسائل الإعلام المختلفة وبحث دراسة حلها بالتعاون مع الوحدات المختصة.

سادسا : الامكانيات اللازمة لتوافرها للمكتب :

من أهم الامكانيات اللازمة توفيرها للمكتب لينهض بدوره بفاعلية وكفاءة ما يلي :

(أ) عدد من الموظفين يتناسب مع حجم الخدمات التي تقدمها الجهة واعداد المواطنين الذين يترددون عليها وتنوع الخدمات وتعدد مراحلها ومدى انتشارها ويمكن تحديد الأعداد اللازمة للمكتب بكل جهة عن طريق وحدة التنظيم والإدارة .

ويجب أن يراعى في اختيار الأفراد الذين يعملون بالمكتب ما يأتي :

* أن يكون المرشح للعمل في المكتب من لهم خبرة مناسبة بأعمال مختلف الإدارات المختصة بتقديم الخدمة .

* أن يكون المرشح ممن تتوافر فيه صفات اللياقة وحسن التعامل مع الزملاء بسعة الصدر والمثابرة وأن تتوافر فيه صفة القدرة على كسب تعارن الزملاء واحترامهم .

* أن يجيد لغة أجنبية بالنسبة للجهات التي تتعامل مع أجانب .

(ج) وسائل إنصال تليفونى بين المكتب ومواقع العمل .

(د) تزويد المكتب بالاستمارات التى يلزم تقديمها من المواطنين حتى يستطيع المواطنون الحصول عليها بسهولة .

(هـ) الأعداد الكافية من أدلة الخدمات المختلفة والتى يمكن توفيرها للجمهور بانتظام ودون توقف .

هذا وقد صدر كتاب دررى رقم ٤١ لسنة ١٨٩١ بشأن إعداد أدلة إرشادية للخدمات الجماهيرية وهى كما يلى :

إسلوب إعداد أدلة للخدمات الجماهيرية ،

رغبة فى وضع الأدلة الخاصة بالخدمات التى تؤدى إلى المواطنين فى الصورة المناسب وعلى المستوى الذى يحقق الهدف منها يراعى الآتى :-

(محتويات الدليل)

(أ) بالنسبة لعنوان الدليل ،

يكون عنوان الدليل ، دليل خدمة المواطنين فى مجال .. ثم يذكر أسم أو نوع الخدمة .

(ب) بالنسبة لإجراء الدليل ،

يحتوى الدليل على الأجزاء الآتية :

* تقديم

* الفهرس

* البيانات والمعلومات عن الخدمة

ويراعى أن يتضمن الجزء الخاص بالبيانات والمعلومات عن الخدمة
البيانات الآتية :

- ١- تحديد مفهوم الخدمة والتعريف بها بوضوح.
 - ٢- شروط الحصول على الخدمة وممن تنطبق عليه هذه الشروط ومن له حق التقدم للحصول عليها.
 - ٣- الجهات المختصة بتقديم الخدمة وعناوينها.
 - ٤- مواعيد عمل الجهات التي تقدم الخدمة.
 - ٥- المواعيد المحددة لتقديم الطلبات ان وجدت.
 - ٦- المستندات اللازم تحضيرها ومصادر الحصول عليها.
 - ٧- الرسوم المقررة أن وجدت.
 - ٨- طريقة التقدم بالحصول على الخدمة (عن طريق طلب يقدم شخصياً أو عن طريق البريد ...).
 - ٩- الخطوات أو الإجراءات التي تمر بها الضباط حتى إنهاء الخدمة والمقصود بذلك الإجراءات والخطوات التي يهتم المواطنون معرفتها قط وله دور فيها .
 - ١٠- التوقيتات المحددة لإنهاء الخدمة للمواطن، ويلاحظ أن هذا عنصر هام وأساسي في إعداد الدليل.
- بعض الإرشادات الهامة في إعداد الدليل :

* يراعى استخدام أسلوب مبسط يستطيع المواطن العادي فهمه ويستيعابه دون أى لبس أو سوء فهم.

* يفضل أن يكون عرض عناوين الموضوعات في شكل أسئلة موجهة للمواطن طالب الخدمة مثل كيف الحصول على رخصة قيادة؟ من له حق الحصول عليها؟

* تعرض المعلومات في شكل بدود قصيرة متتالية مع تجنب استخدام الفقرات المعارنة.

* يمكن إضافة المسميات المألوفة في حالة شيوع استعمالها إلى جانب المسميات الرسمية وذلك بالنسبة للنماذج أو العمليات، متى كان ذلك إيضاحاً للمواطن.

يراعى الإشارة إلى أرقام القوانين أو اللوائح الخاصة بكل إجراء وذلك لتيسير الرجوع إليها إذا رغب المواطن في ذلك.

* عند استخدام مصطلحات فنية يصعب على المواطن العادى يسراعى تعريف هذه المصطلحات وتجديد المقصود منها بوضوح.

* ترفق صور من النماذج المستخدمة كلما كان ممكناً وإيضاح أسلوب استخدامها واستيفائها.

* يراعى أن يكون عرض خطوات الحصول على الخدمة متكاملة، ففي حالة وجود بعض خطوات تخص وحدات إدارية أخرى ولهذه الوحدات آلة خاصة أيضاً فيمكن الإكتفاء بالإشارة إلى هذه الخطوات بإيجاز وكذلك الإشارة بالرجوع إلى الدليل المختص للحصول على تفاصيل هذه الخطوات.

* يُرَاعَى التَّبَوُّبُ الْمُنَاطَى لِلْعَمَلِيَّاتِ حَسَبَ تَقَالُيبِهَا بِطَرِيقَةٍ تَحْلِيلِيَّةٍ وَبَحْثٍ كَثِيرٍ لِلْمُوَاطِنِ أَنْ يَجِدَ الْبَيَانَاتِ الَّتِي تَخُصُّ حَالَتَهُ فِي مَكَانٍ وَاضِحٍ.

* وَأخِيرًا وَبَعْدَ الْإِنْتِهَاءِ مِنْ إِعْدَادِ الدَّلِيلِ يَرَاجِعُ الْبَاحِثُ نَفْسَهُ كَمُوَاطِنٍ يَرْغِبُ فِي الْخَصُولِ عَلَى الْحَكْمَةِ وَيَتَعَامَلُ مَعَهَا إِذَا كَانَ هَذَا الدَّلِيلُ يُوَضِّحُ لَهُ كَافَةَ الْبَيَانَاتِ وَالْإِجْرَاءَاتِ وَاتَّوَقُّعَاتِ نَوْنِ الْإِلْتِجَاءِ إِلَى السُّؤَالِ أَوِ الْاسْتِفْسَارِ وَنَمَكِيهِ مِنَ التَّعَرُّفِ عَلَى الطَّرِيقِ لِلْحَصُولِ عَلَى الْخِدْمَةِ فِي سَهُولَةٍ وَيَسْرَةٍ.

الفصل الثامن

المجالس الشعبية المحلية

مقدمة،

أولاً، مفهوم الإدارة المحلية

ثانياً، تطور الإدارة المحلية في المجتمع المصري

ثالثاً، أهداف الإدارة المحلية

رابعاً، فلسفة الإدارة المحلية

خامساً، وحدات الإدارة المحلية

سادساً، اختصاصات الوحدات المحلية

سابعاً، دور المجالس المحلية في تنمية المجتمع

ثامناً، المجالس الشعبية المحلية لتنظيم المجتمع.

تاسعاً، دور أخصائي تنظيم المجتمع في المجال الشعبية

المحلية

المجالس الشعبية المحلية (١).

مقدمة،

الحكم المحلي ظاهرة جديدة، يعد تاريخها الشرعى قصير فهو لا يمتد إلى أبعد من القرن التاسع عشر وهو من نتاج تعقد الحياة الاجتماعية وسيادة الأفكار الديمقراطية.

والواقع إن الحكومات فى جذورها التاريخية قد نشأت من مفهوم محلى هو مفهوم القرى والمدن والمساحات التى عاشت فيها المجتمعات السياسية الأولى فى جميع أنحاء العالم والتى كانت تتخذ شكل القبيلة أو القرية أو المدينة فرؤساء القبائل أو حكام المدن ومجالس المدن كانت الشكل الغالب للحكومات البدائية تخرج فى كونها من حكومات محلية تمارس سلطتها فى مساحات ذات مفهوم محلى، ومع التطور السياسى الحضارى وظهور المجتمعات السياسية الإقليمية أنتقلت الحكومات من الإطار المحلى أى إطار المدن والقرى والقبائل - إلى الإطار الإقليمى - أى الإطار الذى يضم العديد من القرن والمدن - وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومات الإقليمية قد أسنمرت فى الأخذ بفكرة الحكومات المحلية ولم تطبق فكرة المركزية الكاملة فى إدارة المجتمع وإنما أقامت وأعترفت بالسلطات المحلية فى إطار الدولة ممثلة فى حكام محليين أو مجالس محلى لها صلاحيات محددة فى إدارة وتنظيم المجتمعات المحلية (٢).

(١) محمد عبد الفتاح، تجربة الحكم المحلى وأثرها فى تحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية - رسالة ماجستير - غير منشورة، جامعة الاسكندرية، معهد العلوم الاجتماعية، الاسكندرية، ١٩٨١.

(٢) على لطفى، دراسات فى تنمية المجتمع، المطبعة الكمالية بالقاهرة، ١٩٧٥، ص ٦٠ - ٦١.

وتعريف الإدارة المحلية يختلف وفقاً لنوع المجتمع الذى يمارس فيه
والايدولوجية التى تحكمه ونوع التجارة نفسها فى تلك المجتمعات ويمكن أن
تحدد مفهوم الحكم المحلى والمجلس الشعبى المحلى كجهاز ثاوى من أجهزة
تنظيم المجتمع ودوره فى تنمية المجتمع من خلال المؤثرات التالية:

أولاً، تحديد المفاهيم، الإدارة المحلية والحكم المحلى:

ويستخدم الكثيرون اصطلاحى الحكم المحلى والإدارة المحلية بمعنى
مترادف، الأمر الذى يحتوى على كثير من الخلط لذلك من الأهمية بمكان
أن نشير فى البداية - وباختصار إلى المعنى الاصطلاحى لكل من
المفهومين بما يخدم الاطار العام للدراسة. لأن الإدارة المحلية تعنى شيئاً آخر
غير الحكم المحلى وإن كانت تمثل مرحلة فى الطريق إليه فى النهاية.

وتمثل فكرة اللامركزية Decentralization المطلق العام للفرقة بين
المفهومين حيث هى الأساس لهذا النظام وتظهر اللامركزية فى النظم
السياسية الحديثة فى الحكم فى النظم السياسية الحديثة فى الحكم وفى الإدارة
كما تظهر أحياناً فى الإدارة فقط.. ومن ثم هناك تنظيمان محتملان فى
اللامركزية هما:

- لامركزية فى الحكم (حكم محلى) Local Government
- لامركزية فى الإدارة (إدارة محلية) Local Administration

١- مفهوم الإدارة المحلية:

تعتبر الإدارة المحلية طريقة من طرق الإدارة تتضمن توزيع الوظيفة
الإدارية (التنفيذية) بين الحكومة وبين هيئات منتخبة محلية، ومصلحية،
تباشر اختصاصاتها فى هذا الشأن تحت رقابة الدولة وهذا يعنى أن الإدارة

المحلية طريقة ادارة الطريقة حكم فهي تختص بنوع واحد من السلطة التي تمارس في الدولة وهي السلطة التنفيذية ولذلك ليس للإدارة المحلية حق في ممارسة السلطة التشريعية أو القضائية أو التدخل في اختصاصات أي منهما والهدف منها تسهيل وتوفير الخدمات إلى المواطنين.

٢- مفهوم الحكم المحلي:

يشير مفهوم الحكم المحلي إلى أن السلطات المحلية تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال عن السلطة المركزية في المجالات التقليدية للسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، حيث تتنازل الدولة عن جزء من وظائفها على المستوى المحلي إلى مجلس شعبي منتخب له شخصاته المعنوية ويتمتع بصورة من صور الاستقلال الذاتي ويتم تشكيله عادة بالانتخاب العام المباشر، وله السلطة الكاملة فيما أنيب فيه من إصدار التشريعات المحلية وفي تنظيم وإدارة الخدمات والشؤون المحلية للأقاليم الذي يقوم فيه بواسطة القيادات المحلية المتمثلة فيه. يمثل ذلك بوضوح في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن لكل ولاية مجلس نيابي محلي وقضاء محلي وإدارة تنفيذية محلية وذلك جنباً إلى جنب مع الدستور الفيدرالي والمحاكم الفيدرالية.

في إطار ماسبق، نستطيع أن نحدد مقومات الحكم المحلي في:

- ١- مصلحة محدورات مفهوم محلي قد تكون قرية أو مركز أو مدينة.
- ٢- مجالس محلية تمثل الإدارة العامة لأهالي الوحدات المحلية تستند إلى دستور الدولة إلى قانون خاص.
- ٣- وجود موازنات مستقلة لها (تمويل محلي ذاتي).

٤- أجهزة إدارية تتبع السلطة المحلية مباشرة.

٥- وجود علاقات معينة بين السلطات المحلية والحكومية المركزية (٢١٢).
وسوف يتضح تلك المقومات بشكل عام عند مناقشة التنظيمات الأساسية للحكم المحلي في مصر.

ثانياً، تطور الإدارة المحلية في المجتمع المصري،

١- قد عرف مجتمعنا نظام الإدارة المحلية منذ تشكيل مجالس المديرية التي أنشئت عام ١٩٨٢ حيث تمثل اللبنة الأولى لقيام نظام الإدارة المحلية في مصر وعقب إنشاء مجالس المديرية تم إنشاء مجالس أخرى هي مجال البلديات في بعض المدن الكبرى مثل القاهرة والاسكندرية ثم المجالس القروية (٢١٣).

٢- كذلك تأثر نظام الإدارة المحلية بقيام ثورة ٢٣ يوليو حيث أنها قامت بإلغاء دستور ١٩٢٣. وترتب على ذلك تعطيل الحياة النيابية، ووقف الانتخابات البرلمانية وتعطيل تشكيل مجالس وحدات هذا النظام.

ثم جاء دستور ١٩٥٦ وهو أول دستور لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وقد خصص هذا الدستور المواد من ١٥٧ إلى ١٦٦ لموضوع الإدارة المحلية التي تضمنت بعض تفصيلات كان دستور ١٩٢٣ قد تركها للتشريعات العادية،

(١) سمودي عبد الهادي حنكين، تنظيمات الحكم المحلي في مصر، قراءات في تنظيم المجتمع، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٤١-٢٤٤.

(٢) عثمان خليل عثمان، التنظيم الإداري في البلاد العربية، القاهرة، بدون، ١٩٧٥، ص ١٦١.

(٣) عاد محمود حمدي، الاتجاهاات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ١٩٧٣، (تم إنشاء أول مجلس بلدي في الاسكندرية في ٥ يناير ١٩٨٠).

- أنظر: محمد أحمد المصري، الإدارة المحلية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٦، ص ٥١.

وأهمها تقسيم الجمهورية إلى وحدات إدارية لها الشخصية المعنوية، وتمثيل الوحدة المحلية بأعضاء منتخبين بصفة أساسية، مع جواز أن يشترك في المجلس المحلي أعضاء معينون بصفة استثنائية، كما تضمنت أحكام هذا الدستور النص على اختصاص المجالس المحلية بكل ما يهم الوحدات المحلية التي تمثلها وبإنشاء وإدارة المرافق والأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية في دائرتها طبقاً لما يحدده القانون^(١).

٣- وفي عام ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية موضحاً لمستويات المجالس المحلية وأختصاصاتها ومواردها المالية وأن كان هذا القانون قد وضع اللبنة الأولى في نظام الحكم المحلي إلى أنه صدر في ظل دستور مؤقت صادر في سنة ١٩٥٨ لم يتضمن نصومه أحكاماً منظمة للمبادئ الأساسية للإدارة المحلية فقد شكلت المجالس المحلية التي أنشأها هذا القانون في المحافظات والمدن والقرى بعناصر ليست نتيجة انتخاب مباشر من الشعب، وقد استمر العمل بهذا القانون حتى عام ١٩٧٠ حينما صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ الحكم المحلي وقد تضمن خطوة أخرى على الطريق في سبيل تنظيم الحكم المحلي في مصر بإنشاء مجالس شعبية ومجالس تنفيذية بالمحافظات، والواقع أن صدور قانون الحكم المحلي ٥٧/١٩٧١، لم يلغ القانون ١٦٤ لسنة ١٩٦٠^(٢).

أما إلغاء بعض نصوص القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ التي تتعارض مع أحكام قانون الحكم المحلي في شكله الجديد^(٣).

(١) عادل محمود حمدي، الاتجاهات المعاصرة في نظم الابلوة المحلية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٥٢٦.

(٢) سعدي عبد الهادي حسن، تنظيمات الحكم في مصر في سلسلة قراءات في تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ١١٨ - ١٢٣.

(٣) المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩، ص ١٠ - ٢٤.

٤- وعلى الرغم من أن القانونين اللذين سبق ذكرهما كانا بمثابة خطوات على الطريقة نحو تحقيق ديمقراطية الحكم المحلي، إلا أن التجربة أسفرت عن عدة ثغرات، وعن قصور في تطبيق دستور ١٩٧١، وبخاصة تشكيل المجالس الشعبية بكافة مستوياتها عن طريق الانتخاب المباشر. الأمر الذي أدى إلى صدور القانون لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية لتحقيق ما لم يحققه القانون ١٩٦٠ والقانون ٥٧ لسنة ١٩٧١^(١).

٥- وفي ضوء التطبيق العملي لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ برزت الحاجة إلى منزورة تدعيم وتطوير نظام الحكم المحلي بحيث تنتقل الصلاحيات المركزية إلى المحليات فمثلاً تزويد المحافظين بالصلاحيات التي تمكنهم من ممارسة مهامهم الكبيرة، وحل المشاكل محلياً بوصفهم ممثلين لرئيس الجمهورية دون حاجة للرجوع إلى العاصمة^(٢).

وفي ٢٠ يونيو ١٩٧٩ أصدر رئيس الجمهورية القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي ليحل محل القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ باللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلي^(٣).

(١) المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩، ص ١٠ - ٢٤.

(٢) أحمد رشيد، الحكم المحلي والإدارة المحلية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٠٣.

(٣) مطبعة الجرف، مبادئ في نظم الإدارة المحلية، دراسة تطبيقية لنظم الإدارة المحلية في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ص ١٧.

وللمزيد أنظر في ذلك كل من:

١- مصطفى الجلدي، الحكم المحلي والديمقراطية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٦٧.

٢- يوسف الحسن، دراسات في الإدارة المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥.

٣- وزارة الحكم المحلي ودراسات في الحكم المحلي، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٣.

٤- المنظمة العربية للعلوم الإدارية - الأساسيات النظرية للحكم المحلي، مطبعة نهضة مصر، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٧٧.

ومن أهم السمات التطورية التي أحدثها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ما يأتي:

أ- دعم اختصاصات وحدات الحكم المحلي ومجالسها، حيث أضيف إلى تشكيل المجالس الشعبية عنصر النساء تأكيداً على مساهمة المرأة في تنمية المجتمع والنهوض به مع مراعاة النسبة المقررة للعمال والفلاحين في تشكيل المجالس.

كما نص القانون صراحة على أعضاء وحدات الحكم المحلي الاختصاص الأصلي في إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها ومباشرة جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارة بموجب القوانين واللوائح.

كما أعطى هذا القانون للمجالس الشعبية المحلية اختصاصات أكبر في المسائل الآلية والإدارية، كذلك منح المجالس الشعبية المحلية للقرى اختصاصات جديدة يمكنها من القيام بدور فعال في تنمية القرية إقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً وفي مجالات محو الأمية وتنظيم الأسرة ورعاية الشباب وتعميق القيم الدينية والخلقية.

وقد حرص القانون على النص على تشكيل لجنة للقيم والمجالس الشعبية للمحافظات لضمان التزام الأعضاء بمقتضيات الشلوك.

ب- المجالس التنفيذية لوحدات الحكم المحلي،

استبدل القانون اللجان التنفيذية لوحدات الحكم المحلي، بالمجالس

-/- ٥- عبد الحليم رضا وآرون، أجهزة تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ١١٨.
ويمكن الرجوع إلى القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمذكرة الإيضاحية له، والمعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١، ثم صدور القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض هذين القانونين.

التنفيذية، وحدد لها اختصاصات واضحة حتى لا يحدث أى تداخل فى الاختصاصات بينها وبين المجالس الشعبية المحلية.

ج- دعم اختصاصات المحافظين،

نص القانون على أن يتولى المحافظ بالنسبة لجميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية واللوائح بمقتضى القوانين واللوائح، وبذلك فقد أصبحت اختصاصات المحافظين فى هذا الشأن اختصاصات أصيلة لكفالة تمكينهم من حل المشاكل جميعها محلياً.

د- مجلس المحافظين،

الفى القانون الجديد اللجنة الوزارية للحكم المحلى وأستبدل بها مجلس المحافظين برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزير المختص بالحكم المحلى وجميع المحافظين بما يسمح لهم جميعاً مناقشة الأمور الهامة بنظام الحكم المحلى.

هـ- الأقاليم الاقتصادية وهيئات التخطيط العمراني،

تضمن القانون الجديد تقنين النصوص الخاصة بالأقاليم الاقتصادية التى سبق أن صدر بها قرار جمهورى بحيث تصبح ضمن قانون الحكم المحلى مع توضيح مسؤوليات الأقاليم الاقتصادية للتخطيط واختصاصاتها وعلاقتها بالمحافظات ومجلس المحافظين ووزارة التخطيط.

و- الموارد المالية لوحدات الحكم المحلى،

نص القانون على دعم الموارد المالية للمجالس المحلية بطرق شتى وبعبء يتلخص هذه الموارد فى نوعين اثنين هما:

• موارد مشتركة مع سائر المحافظات .

• موارد خاصة بكل محافظة على حدة (١).

٦- وفي ١٧ يونيو ١٩٨١ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ / ١٩٨١ - بتعديل قانون نظام الحكم المحلى الصادر بقانون رقم ٤٣ / ١٩٧٩ - واستبدل بعض النصوص القائمة بأخرى كما أضاف مواد جديدة فى الاتجاه الحديث لمزيد من ديمقراطية الإدارة المحلية .

ثالثاً، أهداف الإدارة المحلية،

ويمكن تقسيم أهداف المجالس الشعبية المحلية فيما يلى:

١- الأهداف السياسية،

ترتبط هذه الأهداف أساساً بمبدأ تشكيل المجالس بالانتخاب وهو مبدأ أساسى فى الحكم المحلى يحقق أهدافاً منها:

١- توفير أسباب التربية السياسية للمواطنين،

عن طريق تدريبه على ممارسة الديمقراطية وتعويدهم على حسن اختيار ممثلين فى المجالس المحلية كوسيلة لتنمية روح الاحساس بالمسئولية والقدرة على اختيار ممثلهم فى المجالس الليابية التى تمارس أخطر مهمة فى الدولة وهى مهمة التشريع فى كافة المسائل القومية والقيادة السياسية العليا فى الدولة هى المسئولة عن اتخاذ قرارات التحديد (تحديد أسلوبه، وخطته، وبرامجه)، أما القيادة المحلية فهى المسئولة عن إقناع الأهالى لأفكار الممارسة، وعن المشاركة الشعبية فى صنع وصياغة تنفيذ القرارات (٢).

(١) عبد الحليم رضا وآخرين، أجهزة تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ١٢١ .

(٢) ندى محمد السمالوطى، التنمية والتحديث الحضارى، تحليل الانعقاد الاجتماعية والنفسية للتنمية الاقتصادية، الجزء الأول، القاهرة، مطبعة الحيلارى، ١٩٧٥، ص ٦٧ .

ب- إبراز العناصر الصالحة للقيادة،

العمل على تلميتها على تحمل المسؤوليات الأقل شأنًا فالمجالس المحلية، تعتبر مدرسة للتعليم الديمقراطي، كما تحتاج المدرسة إلى معلمين وطلبة. وكذلك الأمر بالنسبة للمجالس المحلية حيث يتعلم الأعضاء الجدد من الأعضاء القدامى، فتتسع قدرة الكوادر السياسية التي تستطيع الاضطلاع بالاعباء المحلية والقومية على السواء (١).

ج- تنظيم جهود القيادات المحلية،

في تحسس مشكلات الجماهير وإيجاد الحلول السليمة لها في إطار السياسة العامة لدولة، بطريقة ديمقراطية سليمة.

د- تحقيق تعاون الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية،

في الوفاء بحاجات الأهالي فتكمل الجهود الشعبية مما تعجز الإمكانيات المتاحة عن تنفيذه، ويشعر الأهالي بذاتهم وتنمو لديهم روح الاعتماد على الذات في إرضاء حاجاتهم (٢).

هـ- ربط أهالي الوحدات المحلية بالأشخاص المسؤولين،

عن اتخاذ القرارات والإشراف على تنفيذها، أعضاء المجالس المحلية، فالأهالي هم الذين يختارون هؤلاء الأعضاء، ويراقبون أعمالهم ويتولون محاسبتهم في أي تقصير أو إهمال.

(١) مباحي محمد، محمد فتح الله الخطيب، انجازات معاصرة في نظام الحكم المحلي، النهضة العربية، مرجع سابق، ص ١٣.

(٢) ظريف بطرس، فلسفة الحكم المحلي وأهدافه، المعهد القومي للتربية الادارية، مركز الادارة المحلية، مذكرات غير منشورة، بدون تاريخ.

٢- الأهداف الإدارية،

ويقوم الحكم المحلى أساساً لتحقيق ديمقراطية الإدارة عن طريق:

أ- تقريب مؤدى الخدمة من المستفيدين بها،

وحيث يقدر ممثلوا الأهالى فى المجالس المحلية التى تحتاجها المواطنون ويشرفون على إدارتها، فى الوقت الذى يستفيدون هم أنفسهم بهذه الخدمات ويمثلون بقية المستفيدين بها ويشتركون معهم فى تمويلها كل تبعاً ليساره. ومن المتوقع أن تزداد اسهاماتهم المالية كلما اقتنعوا بنجداؤها وفائدتها.

ب- تحقيق كفاية أداء الخدمات،

ففى إدارة الخدمات توجد علاقة بين من يؤدى الخدمة ومن ينتفعون بها، وفى المشروعات الخاصة حيث تحكم الخدمة كلية باعتبارات النفقات والفوائد وتُقاس مدى كفاءة الخدمة بقدر ما يحقق من مكاسب ومن خفض فى نفقاتها^(١).

ج- تغيير أنماط الأداء،

بين وحدة محلية لأخرى، تبعاً لطبيعة الوحدة وحجمها وحاجات أهلها وتفاذى تلميط الأداء على مستوى الدولة بحيث يقلل من عيوب الإدارة المركزية.

د- ضمان توزيع الخدمات مع الضرائب،

وذلك لما يدفعها المواطنون من وإلى المجتمع.

(١) سند أبو بكر حسنين وآخرين، الخدمة الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٢، ص ٧١.

هـ- القضاء علي البيروقراطية،

التي تلازم تركيز السلطة وبعد الإدارة حيث تؤدي الخدمات بواسطة أشخاص لا يدركون طبيعة الحاجات المحلية. ولا يخضعون لرقابة وإشراف مستديمين^(١).

٢- الأهداف الاجتماعية،

الحكم المحلي إلى جانب أنه كومة الخيوط التي تبلى نسيج الديمقراطية فهو المادة التي تغذي جذور المجتمع فالولاء الذي يتركز حول الوحدات المحلية من شأنه أن يلقي بين من يعيشون في الريف أو الحضر شعوراً بالانتماء إلى مجتمع حقيقي، بحيث يشكلون فيما بينهم وحدة اجتماعية تتبلور منها صلاتهم^(٢) وتتركز الأهداف الاجتماعية للحكم المحلي في:

أ- دعم الروابط الروحية،

بين أفراد المجتمعات المحلية بطريقة تحول طاقاتهم إلى أعمال بواسطة يأخذ كل مجتمع نفسه وجوداً آدمياً بقصد تحقيق المصالح المستمرة لأفراده.

ب- تعميق الثقة بالإنسان وبالقائم الإنساني،

من طريق تأكيد حرية الفرد واحترام كرامته وكبريائه، بمعنى معاملته

(١) صبحي مطرم، محمد فتحي الله الخطيب، مرجع سابق، ص ٢١.

(٢) عبد الحميد حشيش، محاضراته غير منشورة، عن نظام الإدارة المحلية.

-Awest Middlean Group Study. Local Gov. and Central Control Routledge and Kagan Pual (London, 1956), pp. 73 - 75.

ككائن إجتماعى يرتبط بأفراد مجتمعة وينتمى معهم إلى بيئة محلية معينة يؤثر فيها ، يتأثر بها وينفعل بكل ما يدور فيها من مشكلات (١).

جـ- التخفيف من آثار العزلة،

التي فرضتها المدينة الحديثة على الأفراد بعد توسيع نطاق التنظيمات الحديثة إلى أقصى حد ممكن تحقيقاً للكفاية والاقتصاد ففى إتساع هذه العملية خطر كبير على الناس جميعاً، ومن الملاحظ أن الوحدات الكبيرة التى تضم مجتمعات غير متجانسة يصنع الإحساس بالمجتمع كلية ويحدث خلط فى نظرة الناس للإنسانيات، ومن هنا فإن الحكم المحلى عن طريق تقسيم هذه المدن إلى أحياء - يعتبر وسيلة فعالة لمعالجة هذه الظاهرة الحديثة التى أدت إلى ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض النفسية والعصبية (٢).

رابعاً، فلسفة الإدارة المحلية،

يرجع مفهوم فلسفة الإدارة المحلية إلى الدوافع والبواعث والعوامل التى تأثرت بها والتى أدت إلى تطبيقه ويمكن تلخيص هذه الدوافع على النحو التالى (٣):

١ - مذهب المذاهب المجتمعات الإنسانية ونحن نجد أن تقسيم العمل ضرورى فى الحياة سواء كان فردى أو جماعى، ونجد أن كلمة ارتفعت حضارة

(١) الأساسيات النظرية للحكم المحلى، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، موسوعة الحكم المحلى، الجزء الأول، ١٩٧٧، ص ٥٠.

(٢) على عبد الحلى محبوب، الحكم المحلى ودوره فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث مقدم إلى المؤتمر العربى الرابع للطرح الإدارى، بيروت، يناير ١٩٦٧، ص ٤.

(٣) حازم سمارة الزينى، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفاءتها، المعارف، الاسكندرية ١٩٨٠، ص ١٥.

المجتمع يزداد في نفس الوقت تقسيم العمل فيه وتقسيم العمل في النشاط الحكومي بعد ان اتسعت وتضخمت مسؤولياته.

٢- العمل على تكافؤ الأعباء المالية المفروضة على التعامل والخدمات التي تتلقاها وتوفير العدالة لها.

٣- أهمية اشراف المواطنين واشتراكهم في إدارة شئونهم فإنه يؤدي إلى نشر الوعي الديمقراطي وتدريب المواطنين على شئون الإدارة المحلية وتحمل المسؤولية.

٤- تقوية البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة بتوزيع القوى الايجابية بدل تركيزها في العاصمة ويظهر أثره في مواجهة الازمات والمصاحب التي تتعرض لها الدولة من الخارج أو من الداخل.

٥- ضمان عدالة توزيع الخدمات بما يعمل على الاستقرار والتنافس في الانتقال ويؤدي إلى اعطاء الفرصة لتجربة اللظم الإدارية على النطاق المحلي واعطاء الفرصة للإبداع الشعبي في هذا المجال والانتفاع به.

٦- قصور وحدة النمط ورتابة الأسلوب التي تسير عليه الحكومة المركزية في أداء خدماتها العامة في أنحاء الدولة، فالظروف المحلية تختلف في النمط والأسلوب ليتناسب مع حاجات تلك الوحدات وإمكانياتها وظروفها. خامساً، وحدات الإدارة المحلية

وتعني المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى، ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية.

والمحافظات تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية ويجوز أن تكون المحافظة

مدينة واحد. أما المراكز والمدن والأحياء فيصدر بإنشائها قرار من رئيس
مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة (١).

والقرى تنشأ بقرار من المحافظ بناء على اقتراح من المجلس الشعبى
المحلى للمركز المختص، وبناء على موافقة المجلس الشعبى المحلى
للمحافظة ويجوز أن يشمل نطاق الوحدة المحلية للقرية مجموعة من القرى
المجاورة (٢).

وتتولى وحدات الإدارة المحلية - فى حدود السياسة العامة للدولة
والخطة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق الواقعة فى دائرتها وتتولى
جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات فيما عدا المرافق العامة القومية.
وتتمثل وحدات الحكم المحلى فى مصر فى أجهزة تسمى أجهزة الحكم
المحلى وهى تنقسم إلى نوعين هما (٣):

أ - المجلس الأعلى للحكم المحلى.

ب - الأمانة العامة للحكم المحلى.

٢- الأجهزة الرئيسية التنفيذية للحكم المحلى،

وهى تتولى تنفيذ نظام الحكم المحلى (المحافظات، المراكز، المدن،
الأحياء، القرى) وأجهزة الوحدة المحلية وهى

(١) قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩.

(٢) مثل القاهرة، الاسكندرية والمحافظات الساحلية مثل:

(٣) تعريف أجهزة الحكم المحلى، هى تلك الأجهزة التى تتولى وتتحق وتلزم وتنفذ نظام
الإدارة المحلية ووضع الخطط اللازمة لتدعيمه وتطويره.

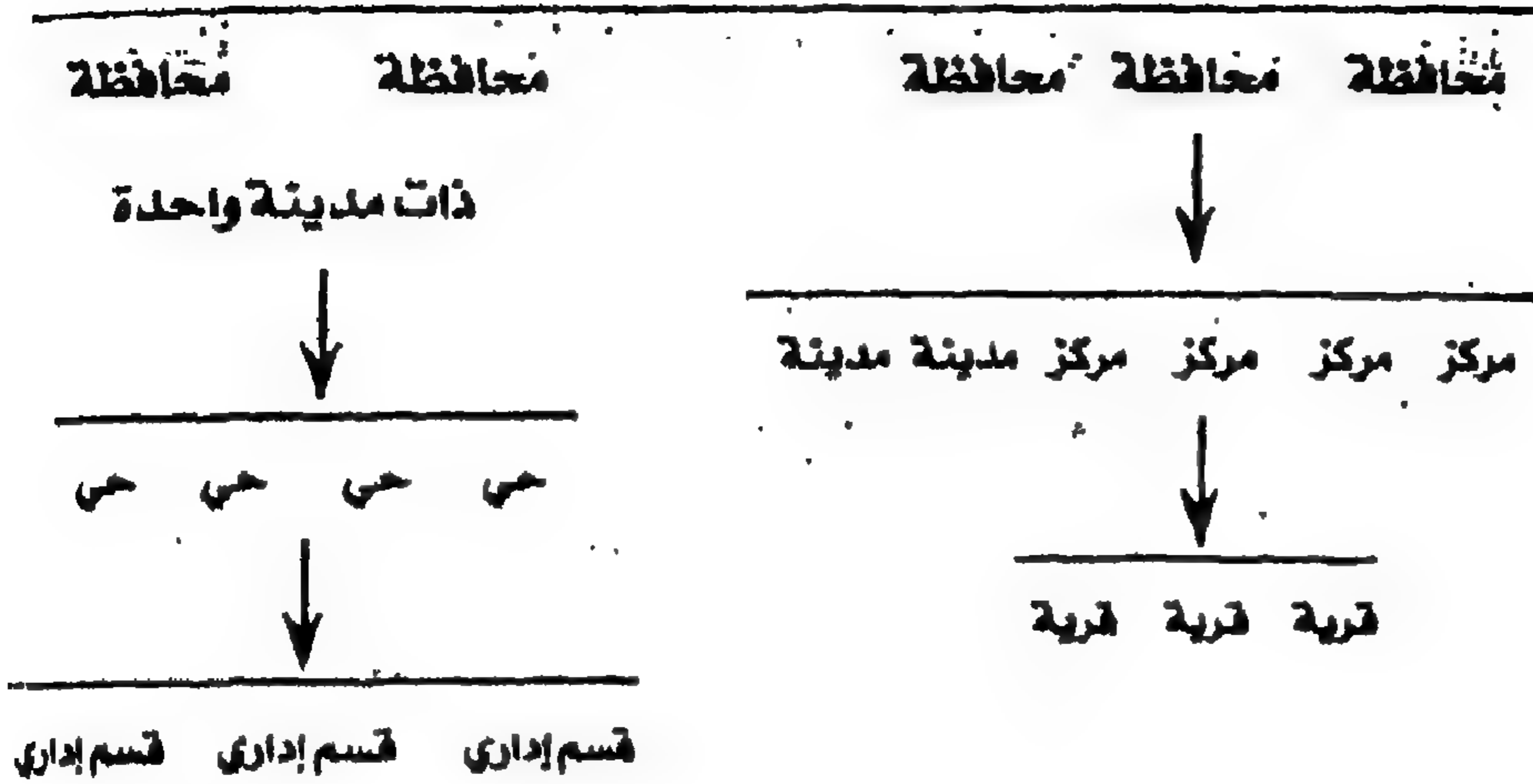
عطاء منصور عبد العزيز، نبيل أبو النصر، الحكم المحلى فى مصر، القاهرة، ١٩٨٧.

ص ٣٦.

أ - المجلس التنفيذي المحلي:

ب- المجلس التنفيذي للوحدة المحلية.

شكل رقم (٢)



مستويات الحكم المحلي:

تختلف الدول في تحديد مستويات الحكم المحلي ضمن هذه الدول،
بريطانيا حيث تشير مستويات المجتمع المحلي فيها إلى المستويات الآتية:

١- المجلس الريفي.

٢- المجلس الحضري.

٣- مجلس المدينة التي ليست في مرتبة المحافظة.

٤- مجلس المدينة في مرتبة المحافظة.

٥- مجلس المحافظة^(١).

^(١) محمد عبد الله "عربي" نظامنا في الإدارة المحلية، المحلة المصرية للعلوم السياسية عدد
خاص عن الإدارة المحلية، ١٩٦١، ص ١٢.

وتجعل بعض الدول مستويات الحكم المحلي أثنتين فقط كفرنسا فجميع مدنها وقراها في مرتبة واحدة، كجمينات ميهما اختلفت أحجامها وتفاوتت عمراتها، وهذا هو المستوى الأول. أو المستوى الثاني فهو مستوى الإقليم أو المحافظة^(١).

ولا شك أن هذا تجاهل للاختلافات بسبب العمران بين وحدة كبيرة ووحدة صغيرة الحجم. ولكن المشرع المصنوع أخذ بالاتجاه الحديث في العالم وهذا الاتجاه هو تقسيم الوحدات المحلية إلى المستويات التي نص عليه قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتمثل وحدات الحكم المحلي في مصر في عدة أشكال وهي: (المحافظات، المراكز، المدن والأحياء، القرى)^(٢).

والواقع العملي أن أساليب الإدارة المحلية تختلف بالنسبة لكل نوع من هذه الوحدات حسب حجمها واختلاف موقعها الجغرافي سواء في محافظة ريفية أو حضرية، وذلك لأننا عادة نجد أن المجالس الشعبية المحلية تلعب دوراً أساسياً في هذه الإدارة، بل لأننا عادة نجد أن المجالس الشعبية المحلية تلعب دوراً أساسياً في هذه الإدارة، بل ويجدها لسلطاتها التي نص عليها القانون - تتدخل كثيراً في شئون الإدارة التنفيذية وتحاول أن تديرها حسب رجاها ونظرها ويظهر الاختلاف في أسلوب إدارة كل من هذه الوحدات في أننا لا نجد عادة مراكز في داخل المدن الكبيرة، والتي تمثل كل مدينة منها في محافظة معينة مثل محافظة القاهرة وتمثلها مدينة القاهرة ومدينة الإسكندرية وتمثلها محافظة الإسكندرية.

(١) محمد نور الدين عبد الوازق، نظرية الحكم المحلي وتطبيقاتها في دول العالم المعاصر، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٧٥، ص ٣٠.

(٢) قانون الحكم المحلي ٤٣ لسنة ١٩٧٩.

ونلاحظ أيضاً أن التقسيمات الإدارية داخل المدن عادة ما تكون تقسيمات للأحياء أى الحى قد يحوى قسم أو أكثر من أقسام الشرطة (١).

تشكيل المجالس الشعبية المحلية،

أ- المجالس الشعبية المحلية بالمحافظات،

يشكل بكل محافظة مجلس شعبي محلي من أربعة أعضاء عن كل مركز أو قسم إداري، ويكون تمثيل كل مركز أو قسم إداري في محافظات منطقة القناة ومطروح والوادي الجديد وسيناء والبحر الأحمر بثمانية أعضاء.

ب- المجالس الشعبية المحلية للمراكز،

يشكل بكل مركز مجلس يمثل فيه المدينة عاصمة المركز بثمانية أعضاء وتمثل باقي الوحدات المحلية في نطاق المركز بأربعة أعضاء عن كل وحدة.

ج- المجالس الشعبية المحلية للمدن،

يشكل بكل مدينة مجلس يمثل كل قسم إداري فيه بثمانية أعضاء على أن يكون عدد الأعضاء في المدينة ذات القسم الواحد ستة عشر عضواً.

د- المجالس الشعبية المحلية للأحياء،

أجاز القانون تقسيم المدينة الواحدة أو المدن الكبرى إلى أحياء ويشكل بكل حى مجلس محلي على أساس تمثيل كل قسم إداري بستة أعضاء.

هـ- المجالس الشعبية المحلية للقرى،

يشكل بكل قرية مجلس شعبي محلي يتكون من ستة عشر عضواً. وفي

(١) محمد أحمد المصري، الإدارة المحلية، مرجع سابق، ص ٤٧.

حالة وجود مجموعة قرى في نطاق الوحدة المحلية القروية ^{مجلس} تمثيل القرية مقر المجلس بأربعة أعضاء على الأقل وباقي القرى ^{مجلس} عضو واحد على الأقل لكل منها، ولا يجوز في جميع الأحوال أن يقل عدد الأعضاء عن ستة عشر عضواً.

وقد أضاف القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ضرورة تمثيل المرأة في المجالس الشعبية في كل المستويات السابقة بعضوة واحدة على الأقل،

ومد عضوية هذه المجالس أربعة سنوات ميلادية، تبدأ من تاريخ أول اجتماعي له، والدورة الواحدة عشر أشهر على الأقل.

ويشكل بكل مجلس شعبي محلي مجموعة من اللجان التي يعاونه في ممارسة اختصاصاته والقيام بمسؤولياته وتعتبر اللجان بمثابة أجهزة المجلس الشعبي المحلي المعاونة في ممارسة اختصاصاته والقيام بمسؤولياته، وتقوم ببحث الموضوعات قبل عرضها عليه^(١).

وينتخب بكل لجنة من بين أعضائها رئيساً ووكيلاً وأميناً للسرى، ولا يجوز للمعزى أن يشترك في أكثر من لجنة أصلية واحدة وأهم هذه اللجان حسب اختصاصات ومسؤوليات كل مجلس شعبي محلي ومستواه هي:

١- لجنة الخطة والموازنة والشؤون الاقتصادية.

٢- لجنة التنمية الصناعية والقوى العاملة.

٣- لجنة التنمية الزراعية والرعى.

٤- لجنة الشؤون الاجتماعية.

(١) الأمانة العامة للحكم المحلى - اللائحة النمرنجية للمجالس المحلية (م ٢٨) ص ١٢.

٥- لجنة التعليم والثقافة .

٦- لجنة التمرين والتجارة الداخلية .

٧- لجنة الاسكان والتعمير والمرافق العامة والنقل والمواصلات .

٨- لجنة الشؤون الصحية .

٩- لجنة الشؤون الدينية والمساجد .

١٠- لجنة الشباب والرياضة .

١١- لجنة المرأة .

١٢- لجنة القيم .

سادساً، اختصاصات الوحدات المحلية،

لقد حدد قانون نظام الحكم المحلي ولائحته التنفيذية اختصاصات الوحدات المحلية في إنشاء وإدارة المرافق العامة المحلية الواقعة في دائرتها فيما عدا المرافق القومية، كما تتولى مباشرة جميع الاختصاصات التي تفولها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها. وأهم هذه الاختصاصات هي:

١- اختصاصات المجالس الشعبية المحلية للمحافظات،

١- اقرار ومناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروع الموازنة السنوية للمحافظة .

٢- تحديد اقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانات الذاتية للمعارة في المشروعات المحلية .

٣- دراسة وإعداد خطط ونزائج متشعبة الأهمية وتنظيم الأسرة في نطاق المحافظة وتوفير الاحتياجات اللازمة لذلك ومتابعة تنفيذها.

٤- الموافقة على المشروعات العامة للتخطيط العمراني بما يتفق بمطالعات الإسكان والتشييد والتعمير.

٥- الموافقة على إنشاء المرافق التي تعود بالنفع العام على المحافظة.

٦- فرض الرسوم ذات الطابع المحلي، واقتراح فرض الضرائب أو تعديلها أو الإعفاء منها.

٧- إقرار إنشاء المشروعات الإنتاجية المحلية وعلى الأخص المشروعات المتعلقة بالأمن الغذائي.

٨- مباشرة الاختصاصات المتعلقة بالمجالس الشعبية في نطاق المحافظة والتي لا تتمكن هذه المجالس من القيام بها.

ب- اختصاصات المجالس الشعبية المحلية للمراكز،

١- إقرار مشروع الخطة ومشروع الموازنة السنوية للمركز ومتابعة تنفيذها.

٢- تحديد وإقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانات الذاتية على مستوى المركز في المشروعات المحلية ومتابعة تنفيذها.

٣- اقتراح إنشاء مختلف المرافق التي تعود بالنفع العام على المركز.

٤- الموافقة على القواعد اللازمة لتنظيم المرافق العامة المحلية بالمركز ورفع كفاءة العمل بها.

ج- اختصاصات المجالس الشعبية المحلية للمدن،

يتولى المجلس في نطاق السياسة العامة للمركز الرقابة والإشراف على

مجالس الأحياء والتنسيق والرقابة على مختلف المرافق ذات الطابع المحلي في نطاق المدينة ويختص في حدود القوانين واللوائح بالمسائل المنصوص عليها على مستوى المركز لتطبيقها في مستوى المدينة.

د- اختصاصات المجالس الشعبية المحلية للأحياء:

يختص المجلس في نطاق السياسة العامة للمدينة الرقابة والإشراف على مختلف المرافق ذات الطابع المحلي في نطاق الحي ويختص في حدود القوانين واللوائح بالمسائل المنصوص عليها على مستوى المدينة.

هـ- اختصاصات المجالس الشعبية المحلية للقرى:

يتولى المجلس الشعبي المحلي للقرية في نطاق السياسة العامة للمركز للرقابة على مختلف المرافق ذات الطابع المحلي في نطاقه ويختص في حدود القوانين واللوائح بما يلي:

- ١- اقتراح مشروع الموازنة وإقرار مشروع الحساب الختامي.
- ٢- اقتراح خطة تنمية القرية إقتصادياً واجتماعياً.
- ٣- اقتراح وسائل المشاركة بالجهود والإمكانات الذاتية في نطاق القرية لرفع مستواها.
- ٤- العمل على نشر الوعي الزراعي بما يحقق تحسين وترويج الإنتاج الزراعي.
- ٥- اقتراح إنشاء مختلف المرافق العامة بالقرية.
- ٦- العمل على محور الأمية وتنظيم الأسرة ورعاية الشباب وتعميق القيم الدينية والخلقية.

الموارد المالية للوحدات المحلية،

إن الموارد هي «ما تسمح به الحكومات المركزية لتكون مورداً ثابتاً محلياً لوحدات الإدارة المحلية بما يتناسب وجهدها، حتى يمكن للسلطات المحلية التعامل مع المشروعات وتنفيذ البرامج والخطط التي يجب أن تدعم الموارد الكافية»^(١).

ولقد حدد القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية للموارد المالية لوحدات الحكم المحلي، بأن حدد لكل وحدة محلية موازنة خاصة تشمل جميع الإيرادات المنتظر الحصول عليها والمصروفات المقرر صرفها خلال السنة المالية، ولقد حدد القانون الموارد المالية التالية لوحدات الحكم المحلي:

- ١- الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي التي تفرضها المجالس الشعبية المحلية طبقاً للقواعد المحددة بالقانون ولائحته التنفيذية.

- ٢- الإعانات الحكومية.

- ٣- التبرعات والهبات والوصايا.

- ٤- القروض التي يقدمها المجلس الشعبي المحلي للوحدة المحلية.

وبالرغم من تحقيق نظام الحكم المحلي الاستقلال الذاتي للموارد المالية إلا أن هناك مجموعة من الصيقات التي يجب توافرها في الموارد المالية وهي:

- ١- أن تكون هذه الموارد المالية كافية لتغطية كافة خدمات المحددة لها.

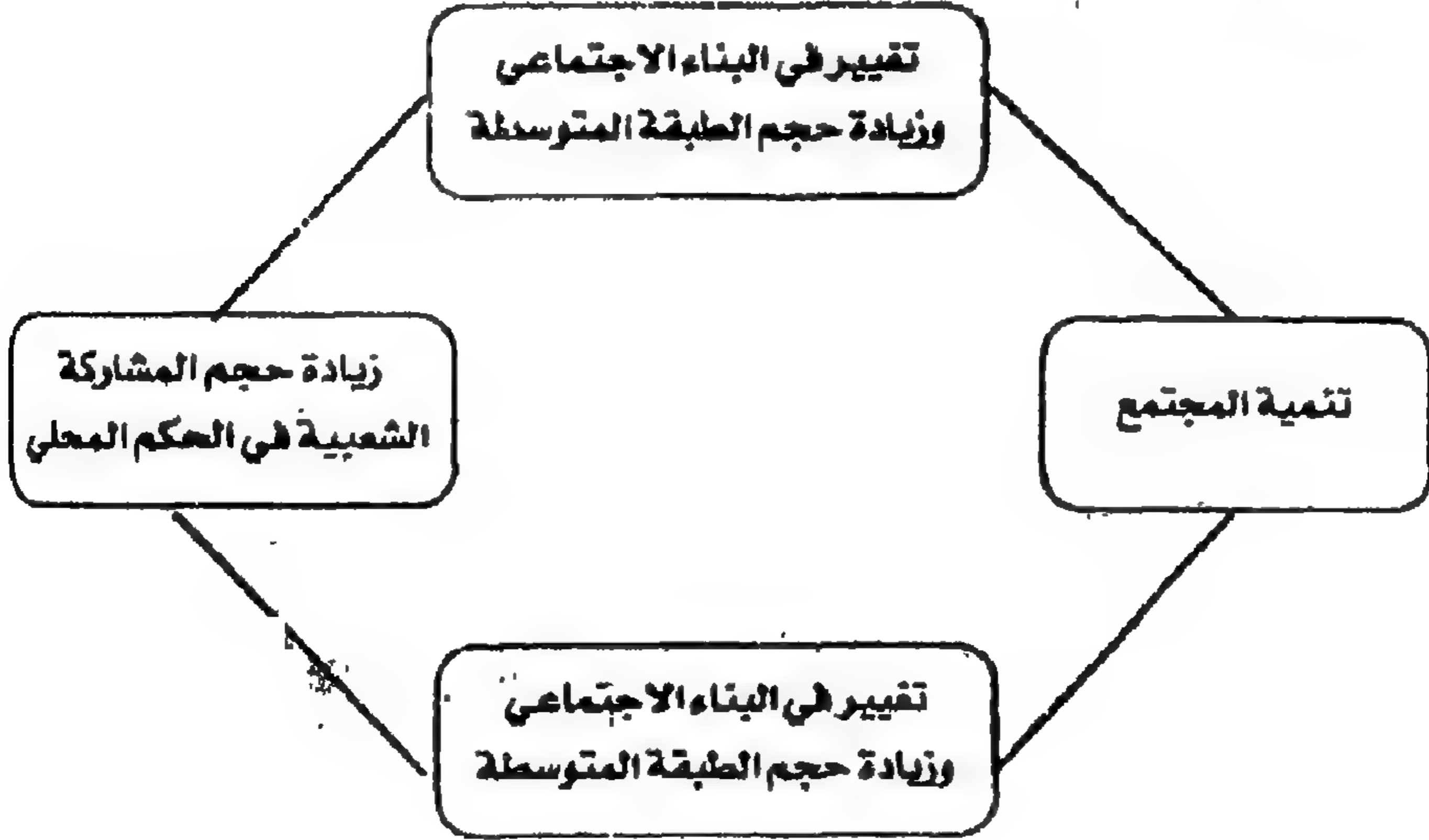
- ٢- أن تكون هذه الموارد المالية من نوع يرتبط ويتأثر بالسياسة المحلية.

(١) عبد العليم سلام، تنمية الموارد المحلية على مستوى القرية، جهاز بناء وتلمية القرية المصرية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٣٠.

سابعاً، دور المجالس المحلية في تنمية المجتمع،

إن العلاقة بين المجلس الشعبي المحلي (باعتباره أحد وحدات الحكم المحلي) وتنمية المجتمع هي علاقة تبادلية كما يساهم الحكم المحلي في الإشراف بعمليات التنمية للمجتمع المحلي وكذلك تسهم التنمية في دعم نظام الحكم المحلي ويتضح ذلك فيما يلي:

إن عمليات تنمية المجتمع المحلي تؤدي بالضرورة إلى إحداث تغيير في البناء الاجتماعي Social Structure عن طريق توسيع حجم الطبقة المتوسطة وذلك عن طريق رفع متوسط الدخل، وزيادة عدد المؤسسات والهيئات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي ينعكس في دعم العمل الجماعي، وزيادة قدرة المشاركة الشعبية في شئون الحكم والإدارة كما ونوعاً ومستوى، ويمكننا أن نصور ذلك من خلال الشكل التالي (١):



(١) Norman H. Nie G, Bingham, Powell and Kaneth Prewitt: Social Structure and Political Participation: Development Relationship, The American Political Science Review Vol., L. 13 June, 1969, pp 367 - 378

ولقد أكد المشرع المصري على دور المجالس الشعبية المحلية في تنمية المجتمع وإعتبرا مسؤولية عن تنمية المجتمعات المحلية تنمية شاملة أساسها مكونات وإمكانات المجتمع المحلي وعليها كشف الفرص الاستثمارية في نطاق كل منها وحسن توزيع الموارد على الاحتياجات حسب أولويتها الفعلية في خططها المحلية^(١):

فالمجالس المحلية مسئوليتها الأساسية إذن هي تنمية المجتمعات المحلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ولتحقيق هذه الأهداف يلزم وضع برامج عملية ومتابعة تنفيذها والتنسيق بينها بما يكفل التعاون يودفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المحلي، فالحكم المحلي الذي يمثل أحد مستويات مجالس الشعبية المحلية تقوم فلسفته على قيام السكان بحكم أنفسهم وهو بهذا المعنى هدف من أهداف تنمية المجتمع، ووسيلة جوهرية من وسائل تنمية المجتمع ونشاط المجالس الشعبية المحلية بمستوياتها المختلفة - نشاط لتنمية المجتمع متكاملان أو هكذا يجب أن يكون النشاطان، وذلك في حالة تفهم القائمين بالعمل للوظائف الأساسية والأهداف الجوهرية للنشطين حتى تم الالتقاء على أحسن وجه، وإلا إنقلب هذا التعاون إلى تنافس ضار يعرقل كل منها نشاط آخر وعلى ذلك يمكن للمجالس الشعبية المحلية كجهاز شعبي تنفيذى تابع للنظام المركزي عن طريق صلاحيته المخولة له قانونياً ومادياً ونفسياً أن يسهم في تنمية المجتمع^(٢).

١ - الإعلام عن المشروعات المتعلقة بالسياسة المحلية وأنشطتها في المجالات المختلفة.

(١) قانون الحكم المحلي ٤٣ لسنة ١٩٧٩، الفصل الثالث، الفرع الأول، من ٦٨.

(٢) محي الدين صابر، الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدور الخامسة، سريس انليان، ١٩٦٣،

٢- التعرف على احتياجاتهم ورغباتهم.

٣- إشراكهم في عملية صنع واتخاذ القرارات.

٤- إثارة الاهتمام بالحكم المحلي وقضاياها.

٥- العمل على استثمار الموارد المخلّيج بجانب الموارد القومية، حيث أن توافر الموارد المحلية وكفايتها يعطى حرية تحقيق أهدافها في إشباع حاجات المواطنين، وأداء الخدمة العامة لهم معتمدة في ذلك على مواردها الذاتية.

ثامناً، المجالس الشعبية المحلية كجهاز لتنظيم المجتمع،

إن المجالس الشعبية المحلية تعد جهازاً من أجهزة تنظيم المجتمع فهو يقوم بتنظيم العمل وتنسيق الجهود بين الأجهزة التي تقدم خدمات مباشرة لسكان المجتمع في مجالات الخدمات المختلفة.

وتتلخص أهمية وظيفة هذه المجالس كجهاز تنظيم المجتمع في أنه يقوم بأحسن استخدام ممكن لكل الأسس العلمية والأساليب الفنية لطريقة تنظيم المجتمع في مجالات نشاطه للمساهمة الفعالة في العمل على مساعدة سكان المجتمع لتحديد احتياجاتهم وحل مشكلاتهم بما يحقق أهدافهم عن طريق استخدام ما يتوفر لديهم من موارد وإمكانات أحسن استخدام ممكن وبمراعاة وضع الأولوية للمشكلات الأكثر إلحاحاً، ويستعين الجهاز في ذلك بالخبرات والمهارات وقدرات العاملين فيه والفنيين وما يمكن أن تقدمه الأجهزة الأخرى وسكان المجتمع. ويساعد ذلك كله على المساهمة في تحسين أحوال المواطنين وتوفير الرفاهية لهم^(١).

(١) سيد أبو بكر حسنين، الطريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ٤١٨.

ويمكن لطريقة تنظيم المجتمع أن تقدم الاسهامات الكثيرة للمجالس الشعبية مما يساعد على القيام بدورها التدموى. وأهم هذه الاسهامات ما يلى:

١- العمل على اكتشاف القادة الشعبىين أو الطبيعىين والمساهمة فى تدريبهم لتحمل مسئوليات أنشطة الرعاية الاجتماعية فى المجتمع.

٢- تنظيم المؤتمرات والندوات والمناقشات ونشر المطبوعات والقيام بمشروعات نموذجية، وما شابه ذلك للعمل على نشر الوعى وتنوير الرأى العام على إنشاء التنظيمات الجديدة التى قد يحتاج إليها المجتمع.

٣- العمل على تحسين مستوى الخدمات الجديدة التى تقدمها الهيئات والمؤسسات لسكان المجتمع المحلى، على أن تؤدى تلك الخدمات بالطريقة التى ترضى هؤلاء السكان وتحفظ عليهم كرامتهم.

٤- العمل على موازنة مشروعات الحكومات وتشجيع سكان المجتمع المحلى على مساندتها وتديعها والاستفادة منها وتحديد العلاقة بين الاجهزة الأهلية والحكومية التى تمارس أنشطة تنظيم المجتمع أو الأنشطة التى ترتبط بها.

٥- العمل على تحسين جميع الأعمال والأنشطة والمشروعات والبرامج التى يقوم بها المجلس الشعبى المحلى والتأكد من أنها تسجل تسجيلاً دقيقاً.

تاسعاً، دور أخصائى تنظيم المجتمع فى المجالس الشعبية المحلية،

١- يعمل على مساعدة المجلس ولجانه المختلفة التى يسند إليه العمل معها لتأدية مهمتها بنجاح.

٢- القيام بالبحوث والدراسات للتعرف على احتياجات المجتمع ومشكلاته وموارده وإمكانياته.

٣- وضع خطة العمل على أساس الأهداف التي يحددها سكان المجتمع ومطالبه لإشباع احتياجاتهم مع مراعاة ترتيب تلك الاحتياجات والمشكلات حسب أولويتها، والعمل على البدء بأكثرها أهمية من وجهة نظر المجتمع وبشرط توفر الموارد والإمكانيات اللازمة لمواجهتها.

٤- العمل على تنسيق جهود هيئات ومؤسسات وجمعيات المجتمع لمنع تكرار أو تضارب الخدمات التي تقوم تلك الوحدات بتقديمها لسكانه.

الفصل التاسع

المجلس القومي للطفولة والأمومة

مقدمة ...

أولاً ، نشأة المجلس والحاجة إليه

ثانياً ، الوظائف الأساسية للمجلس

ثالثاً ، المستوى الجغرافي والعضوية به

رابعاً ، اختصاصات المجلس القومي للطفولة والأمومة

المجلس القومي للطفولة والأمومة

مقدمة ...

إن إدراك إحتياجات الأطفال المتعددة وأهمية رعايتهم رعاية متكاملة يعد من المبادئ الأخلاقية الأساسية التي نسميها حقوق الإنسان، وهذا الإدراك ضروري تقديراً لقيمة الإنسان وحماية لكرامته ولكي يستطيع الحياة والتعامل مع غيره من المجتمعات والواجبات والمسؤوليات هي الوجه الآخر للحقوق، ولقد زاد اليوم التقارب بين الدول المختلفة وظهرت مواثيق عالمية تحدد الحقوق والواجبات العامة التي تلزم العلاقات وتطبق على جميع المجتمعات وليس مجتمعا بعينه، مثل هذه المواثيق تعمل أساساً على تقدم المجتمعات وتحاول قياس مدى ما حققته هذه المجتمعات من أهداف عامة تتصل بالسلام والعدالة والحرية ونوعية أفضل لحياة الناس.

ومن أهم هذه المواثيق ما يختص منها بحقوق الطفل، ذلك لأن الأطفال فئة لا تستطيع ولا تملك حماية نفسها وغير قادرة بنفسها على حقوقها، ولقد أدرك المجتمع هذه الحقيقة وأدرك المواثيق التي تتناول حقوق الإنسان بشكل عام دون تخصيص لحقوق الأطفال غير كافية لضمان وأنصاف هذه الشريحة.

لذا وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية مطلقة في عام ١٩٥٩ على إعلان حقوق الطفل وهذا الإعلان يمثل الاهتمام الفعلي بالأطفال وتوالت الجهود حتى أنشئ المجلس القومي للطفولة والأمومة بقرار من رئيس الجمهورية وذلك حتى تؤكد مسئولية تجمع البشرية في توفير أقصى وأفضل

ما لديه من رعاية وعناية واهتمام للأطفال ليس على المستوى العالمى فقط ولكن فى مجتمعنا المصرى (١) .

أولاً : نشأة المجلس القومى للطفولة والأمنومة والحاجة إليه ،

لقد أدت المجهودات التى بذلت فى التحضير للعام الدولى للطفل فى السبعينات إلى خلق مناخاً إيجابياً فى مختلف المجتمعات ، وشعرت الحكومات والجماعات غير الحكومية أيضاً أن هناك حاجة لوثيقة قانونية تتصدى مجرد للتوصيات والقرارات تضمن لطفل حقوقاً محددة وواضحة .

وتقدمت حكومة بولندا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بمسودة لمشروع وثيقة حقوق الطفل وقد حولت الجمعية العمومية المسودة إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ومنذ ذلك الحين أجمع سنوياً ممثلون للحكومات المختلفة وآخرون من المنظمات غير الحكومية بمدينة جنيف لوضع المسودة فى صورة مشروع جديد لاتفاقية لحقوق الطفل .

وقدّم المشروع إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة للموافقة عليه فى عام ١٩٨٩ الذى يمثل مرور أربعين عاماً على إعلان حقوق الإنسان ومرور ثلاثين عاماً على إعلان حقوق الطفل ومرور عشرة سنوات على إعلان العام الدولى للطفل ويعتبر المشروع الجديد للاتفاقية مكملًا لإعلان عام ١٩٥٩ . وقد أوضح هذا المشروع الجديد الواضح للاسس التى تستقر عليه الدول فى

(١) هذا الجزء أعدته الدكتورة / هدى محمد بدران بعنوان ، المجلس القومى للطفولة والأمنومة بدوره فى تأمين حقوق الطفل وعرض بالتقرير الخاص بالمؤتمر القومى حول مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل فى الفترة من ٢١ - ٢٣ نوفمبر ١٩٨٨ .

تلتفـيـذ مضمونه، وكذا أهمية توفير الموارد اللازمة لتنفيذ حقوق الطفل كمساعدة لمن يحتاجها من الدول الفقيرة اقتصادياً كما يهتم بمشكلات الطفولة بالدول المصدعة، وكذا ما يتصل بمشاركة الطفل نفسه في القرارات التي تخصه. وكذلك ينص المشروع على وجود لجنة من عشرة خبراء تختارهم الدول الموقعة على الاتفاق لكي تكون بمثابة جهاز مراجعة ومراقبة لمدى تنفيذ الدول والتزامها معاً جاء في الاتفاقية.

وتعتبر هذه اللجنة بمثابة جهاز يعمل على مراقبة تطبيق الدول للنصوص الاتفاقية كما يعتبر عاملاً أساسياً في فعاليتها.

وإذا كان وجود هذا الجهاز الذي أطلقت عليه الاتفاقية اسم اللجنة لازم وضروري على المستوى العالمي فلا شك أن وجود جهاز على مستوى كل دولة يسهر على تأمين حقوق الطفل بشكل عام بما في ذلك ما جاء في مشروع الاتفاقية أمر في غاية من الأهمية، وكما كانت مسئولية اللجنة الدولية من الاتساع بمكان لتغطيتها جميع الدول المصدقة على الاتفاقية فإن اختصاص الجهاز المحلي الخاص بالدولة المنشئ بها فقط ووجوده في قلب الدولة نفعها يعطيه قوة وفعالية في مباشرة اختصاصاته كما أنه يسهل على اللجنة الدولية.

لذا فإن إنشاء المجلس القومي للطفولة والأمومة بمصر وفي هذه المرحلة بالذات تعتبر مهتابة كبيرة وضمان حقيقى لتأمين حقوق الطفل المصرى بشكل عام ولتطبيق ما تنص عليه الاتفاقية الدولية من حقوق بوجه خاص.

ولقد بدأ المجلس أولى خطواته تبلى ما أعلنه رئيس الجمهورية لأجهزة

الدولة فى صورة ميثاق لحقوق الطفل المصرى، ولهذا الميثاق جانب أهميته
القصرى على المستوى المحلى يساند المشروع الجديد للاتفاقية الدولية
ويضع أهدافاً أخرى محددة تصفى تعزيزاً للنصوص الاتفاقية الدولية.

ويجب الإشارة هنا منذ البداية إلى أن إنشاء المجلس القومى للطفولة
والأمومة بمصر لا يعنى أهمالاً كاملاً من كل الخدمات فى هذا المجال إذ أن
هناك العديد من الهيئات والمنظمات التى تقدم خدمات للطفولة من خلال
قطاعات الصحة والتعليم والتدريب والتأهيل.. الخ كذا هناك جمعيات أهلية
تقدم خدمات للطفولة تغطى أكثر من قطاع .

وقد تعدد الخدمات والهيئات والتنظيمات فى مجال رعاية الطفولة
وتشتت وأكتسبت بعضها بمرور الزمن إلى نوع من الجهود
والى الأهتمام باستمرارية أكثر من أهتمامها بمستحق الخدمة من الأطفال.
لذا ظهرت الحاجة الى إنشاء هذا المجلس الذى لا يتميز نشاطه بتقديم
الخدمات مباشرة للأطفال والأسر ولكن تتضح وظيفته من الآتى :

ثانياً ، الوظائف الأساسية للمجلس القومى للطفولة والأمومية ،

١- رسم السياسة والتخطيط القومية للمنظمات العاملة فى مجال الطفولة
والتنسيق بينها.

٢- الأهتمام بكافة القطاعات التى تقدم خدمات للطفولة مثل التعليم والصحة
والتدريب والثقافة والترويج وذلك بعدم التداخل والتشابك فى اختصاصات
كل منها.

٣- العمل على إشباع إحتياجات الطفولة وحل مشكلاتها فى كافة القطاعات والمجالات وذلك بزيادة مهارتها وخبراتها من مختلف المهن والتخصصات.

ثالثاً ، المستوى الجغرافى الذى يعمل المجلس من خلاله ،

ولقد أنشئ هذا المجلس على المستوى القومى ليقوم بدوره من خلال العلاقات بين المنظمات وبعضها ومن خلال العلاقات بينه وبين المنظمات .
رابعاً ، العضوية ،

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء المجلس القومى للأمومة والطفولة ويشكل من :

- ١- رئيس المجلس وهو رئيس الوزراء وعضوية كل من :
- ٢- وزراء الشئون الاجتماعية واصحية والثقافة والتعليم والقوى العاملة والتدريب والتخطيط والاعلام ورئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة .
- ٣- عدد لا يزيد على ثلاثة من الشخصيات العامة وذوى الكفاءة والخبرة والمهتمين بشئون الطفولة والأمومة .
- ٤- يعين أمين عام للمجلس وبعض الأعضاء الاستشارية والفنية ، كما تشارك السيدة حرم الرئيس فى جميع أنشطة المجالس بصفتها الشرقية .

خامساً ، اختصاصات المجلس ،

تتضح اختصاصات المجلس القومى للطفولة والأمومة من خلال قيامه بالأدوار الآتية :

١. دور المجلس في رسم سياسة شاملة للطفولة :

يعنى رسم سياسة عامة لتأمين حقوق الطفل تحديداً للأهداف الكمية والدوعية التي يجب الوصول إليها في هذا المجال الوسائل العامة لوضعها موضع التطبيق.

يتضمن تفسيراً للأهداف القائمة والموجودة والوسائل المتاحة لتحقيقها وطرح أهدافاً ووسائل جديدة من أجل تطوير الوضع القائم وتحسينه، وبعبارة بسيطة أخرى فإن وضع سياسة عامة للطفولة يعنى تحديد النصيب الكلي للأطفال من موارد المجتمع القومى.

٢. دور المجلس في التخطيط لتأمين حقوق الطفل :

ويجب الإشارة هنا إلى أن هذا الدور يعتبر أحد الوظائف الأساسية للمجلس، ودور المجلس التخطيطى يختلف اختلافاً واضحاً عن دور المؤسسات والهيئات التى تقدم خدمات مباشرة للأطفال وأسرهم ويكسبه ذلك منظوراً يعمل من خلال يختلف عن منظور الهيئات الأخرى.

ولتوضيح هذا الاختلاف يمكن القول أن المجلس حين يقوم بالتخطيط يختص بالآتى: (اكتشاف إحتياجات الطفولة بشكل شامل ودراستها لمعرفة كيف يمكن تحريك موارد المجتمع وتوجيهها لمقابلة هذه الإحتياجات ككل).

٣. إيجاد التنسيق والتكامل بين القطاعا والهيئات المختلفة :

لقد سبق الإشارة إلى أن المجلس لا يقدم خدمات للأطفال وأسرهم ولكنه يقوم بعمله من خلال التعاون والتأثير فى المؤسسات الأخرى التنفيذية

لكى تطور من خدماتها ولتصبح أكثر فعالية فى تحقيق أهدافها المتصوص عليها، وفى ضوء الأهداف العامة الشاملة لتنمية الطفل والأم، فدور المجلس هو التنسيق بين الخدمات المختلفة المتخصصة وبين الموارد لمجال الطفولة لتحقيق أهداف لتنمية الطفل تتعدى الأهداف الخاصة بكل مؤسسة على حدة.

ولكى يستطيع المجلس القومى للطفولة والأمومة التنسيق بين القطاعات والهيئات المختلفة التى تقدم برامجاً فى مجال الطفولة والأمومة يجب أن يتضمن دورة عدة أبعاد فى ضوء ما سبق دراسته من معلومات نظرية. فعلى المجلس أن يحاول تدعيم الاعتماد المتبادل بين المؤسسات والقطاعات، ويمكن للمجلس أن يستخدم فى سبيل ذلك أسلوبين، أما الأسلوب الأول فهو تيسير عملية الاعتماد المتبادل وتتضمن:

(أ) تنمية الوعي بين المؤسسات بإمكانيات التبادل المشترك بالنسبة للأهداف والموارد المتبادلة.

(ب) إيجاد علاقات عمل بين المؤسسات التى يوجد بينها فعلاً درجة من الاعتماد المتبادل عن طريق :

* إعادة صياغة الأهداف القائمة.

* إستحداث أهداف جديدة.

* إيجاد طرق جديدة لاستخدام الموارد.

أما الأسلوب الثانى الذى يجب أن يستخدمه فهو أسلوب الحث على الاعتماد المتبادل بين المؤسسات وذلك عن طريق استخدام الحوافز التشجيعية

والإقناع أو الإلزام، ويمكن للمجلس أن يقدم بعض الموارد الجديدة لإحداث الاعتماد المتبادل بين مؤسستين أو أكثر. كذا فإن اشتراك الوزارات الممثلة في المجلس في اتخاذ القرارات التي يتخذها تعتبر نوعاً من الإلزام بهذه القرارات للتسيق مع بعضها.

٤ دور المجلس في رفع مستوى أداء الخدمات الخاصة بالطفولة ،

يتوقف مستوى أداء الخدمات الخاصة بالطفولة في القطاعات المختلفة على عدة عوامل منها ما يتصل بالمباني والتجهيزات والأدوات والميزانية المتاحة ومنها ما يتصل بالسياسة التي توجه هذه الخدمات ومنها ما هو متصل بالقوى البشرية العاملة في هذه الخدمات، وأية محاولة لتحسين مستوى الخدمات المختلفة يجب أن يأخذ في الاعتبار كل هذه العوامل وخاصة ما هو متصل منها بالقوى العاملة والمسئولة عن تقديم هذه الخدمات، ودور المجلس هنا يتضمن توضيح نوع المساندة المطلوبة وتقديم الأجهزة المختلفة لتوافرها للهيئات الأهلية إلى أن تستطيع تلك الهيئات الاعتماد الكامل على نفسها.

وهناك عدة برامج تدريبية حديثة نوعاً للعاملات والعاملين في مجال تنمية الطفل والأم في القطاعات المختلفة منها على سبيل المثال لا الحصر مراكز الطفولة التابعة لجامعة عين شمس والقاهرة ومنها الكلية الجديدة لتخريج العاملات في رياض الأطفال التابعة لوزارة التربية والتعليم، ويتميز مركز الطفولة التابع لجامعة عين شمس بقبوله للتخصصات المختلفة، وقد تظهر الحاجة بعد دراسة وتحليل البرامج التدريبية الحالية إلى تجربة أنواع

جديدة من البرامج لتسد نقصاً أو لتصف أداء بعض العاملين في أنواع معينة من الأنشطة والخدمات، ومثل هذه التجارب يمكن للمجلس أن يتعاون مع الجهات المناسبة في تنفيذها ثم الاتفاق على تعميمها مع المراكز التدريبية القائمة حتى تثبت نجاحها.

د دور المجلس في تثقيف وتوعية الرأي العام بالنسبة لحقوق الطفل،

إن الهدف من قيام المجلس بهذا الدور هو خلق وعي مجتمعي حول أهمية تنمية الطفل وأعطاه أولوية القضايا المتعلقة بهذه التنمية، ويتكون الرأي العام من مجموعات متعددة يجب الوصول إليها هي الأسرة وواضعي السياسات والمخططين والمنفذين للبرامج والخدمات ثم الأطفال أنفسهم.

والمهم هنا تنويع قنوات الاتصال ولغة التثقيف والتوعية تبعاً للجماعات لكي يتحقق الهدف المنشود، فحين يخاطب المجلس المخططين مثلاً تستخدم الصحف وحلقات البحث والندوات وتعرض قضية الطفولة كجزء من قضية التنمية لها مردودها الاقتصادي والاجتماعي وليست قضية إنسانية وحسب، وتستخدم وسائل الاتصال المسموعة والمرئية عند محاولة التأثير في اتجاهات الأسر وتزويدها بالمعلومات عن تنمية الطفل وتنشئته وذلك لإرتفاع نسبة الأمية بين الآباء والأمهات في الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض وخاصة في الريف.

وسيحاول المجلس تصحيح بعض المفاهيم السائدة بالنسبة للطفولة والأمومة فهناك الاعتقاد الخاطئ مثلاً بأن الأم هي المسئولة الوحيدة عن تربية الطفل وتنشئته في السنوات الأولى من عمره، ويتطلب هذا تصحيحاً

لكى باسم الأب فى هذه المسئولية خاصة وأن هناك نسبة ملحوظة من الأمهات العاملات . كذا هناك اعتقاد خاطئ بأن ما تحصل عليه الأم العاملة من أجازات ،أمومة، لرعاية الأطفال أو حقوق تتصل بأموالها يعتبر مميزات لها شخصياً ويتطلب هذا الاعتقاد تصحيحاً لكى يرى المجتمع بجميع فئاته أن هذه المميزات خاصة بالطفل ولصالح المجتمع ولا تختص الأم بها .

ويمكن تلخيص ما يتلوه أن يقوم به المجلس من نشاط فى هذا المجال فيما يلى :

١- تحديد القضايا الهامة فى مجال الطفولة التى تحتاج الى دراية ومساندة من رأى العام والجماعات التى يجب الوصول اليها بالنسبة لكل قضية وتحضير البيانات اللازمة حول هذه القضايا وتحديد القنوات والأساليب المناسبة لتوصيل هذه البيانات .

٢- تنظيم اجتماعات دورية للعاملات والعاملين فى أجهزة الأعلام المختلفة ومناقشة القضايا الهامة فى مجال الطفولة . وستكون الاتفاقية الدولية الجديدة لحقوق الطفل على رأس قائمة هذه القضايا .

٣- عرض هذه القضايا على جماعات المجتمع بالأسلوب ومن خلال القنوات المختلفة المناسبة .

٤- إصدار أطلس عن الطفولة والأمومة يتضمن الوضع الحالى من الناحية الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا عن البرامج والخدمات التى تقدمها الجهات المختلفة فى هذا المجال .

٥. إصدار نشرة دورية عن أوضاع الطفولة والأمومة.

٦. عمل تقييم مستمر لدور المجلس في هذا المجال :

ويجب الإشارة إلى أن للمجلس دور هام في تلبية المجتمع الى ظهور مشكلات جديدة أو بوادر لهذه المشكلات قبل أن يتسع نطاقها ويستفحل أمرها، وهو في تأديته لهذا الدور يعتبر جهاز للإنذار للمجتمع كله ولكي تفتح المؤسسات المختلفة أبوابها على التغير المستمر في أوضاع الطفولة والأمومة وعلى ظهور احتياجات جديدة قد تتحول الى مشكلات خطيرة في حالة عدم التحرك لمقابلتها بسرعة، ويسهل قيام المجلس بهذا الدور عدم النغمسة في أنشطة تنفيذية أو اكتسابه جموداً يضعه من سرعة رؤية الظواهر الجديدة.

٦. دور المجلس في متابعة الجهود التي تبذل لحماية حقوق الطفل،

يهتم المجلس كهيئة تخطيطية تنسيقية بعمليات الدراسة وتجميع البيانات، وتوجيه الجهود وتحريكها وتقييم النتائج وتكليفها وغيرها من العمليات التي تهتم بها. أيضاً المؤسسات والهيئات التنفيذية، والأختلاف هنا بين المجلس والمؤسسات التنفيذية بالنسبة لهذه العمليات أختلاف في المنظور كما سبق ذكره، فالمجلس ليس مسئولاً بشكل مباشر عن الخدمات التي تقدمها المؤسسات في مجال الطفولة والأمومة ولكنه مسئول عن مطابقة أنشطة هذه المؤسسات التنفيذية للأهداف العامة والجزئية والسياسية الشاملة الخاصة بالطفولة والأمومة التي أشترك في وضعها المؤسسات الحكومية والأهلية، وهذا النوع من المسئولية يأخذ في الاعتبار الأنشطة المتعددة المختلفة لمؤسسات كثيرة ونوع العلاقات بين هذه المؤسسات، وبناء عليه فإنه بينما

تشمل وتغطي عملية المتابعة في المؤسسات التنفيذية ، الأنشطة التي تقوم بها أية مؤسسة فإن عملية المتابعة التي يقوم بها المجلس القومي للطفولة والأمومة تختص أساساً بذلك الجزء من عمل المؤسسة ونشاطها الذي يدخل ضمن خطة عمل المجلس في فترة معينة .

وعملية المتابعة جزء لا يتجزأ من العملية التخطيطية للمجلس والهدف منها هو معرفة مدى تحقيق أهداف الخطة الموضوعة لحماية وتأمين حقوق الطفل والأم وما هو المقصود في هذا التحقيق ومكانه وأسبابه ، وبناء على هذه المعلومات يمكن معرفة التعديلات اللازمة في القرارات التي سبق اتخاذها لتحقيق نتائج أفضل ، ويجب أن يكشف نظام المتابعة الذي يضعه المجلس عن أي قصور بالنسبة لأية خطوة من خطوات التخطيط التي قام بها من تحديد المشكلة إلى اختيار لنوع النشاط المناسب لمواجهتها والمؤسسة المسؤولة عنه وإلى أسلوب التنفيذ لنوع النشاط المختار .

ولأن عمل المجلس وخطة يشترك في تنفيذها مؤسسات وقطاعات متعددة فإن نظام المتابعة يتطلب نوعاً من التقارير من المؤسسات المنفذة تعكس العلاقة بين عمل المجلس وعمل تلك المؤسسات . ولهذا يجب أن يشترك المجلس مع المؤسسات التنفيذية في وضع نظام المتابعة وفي تعميم نماذج التقارير التي تتطلبها العلاقة بينهما ويؤكد هذا أن عملية المتابعة من جانب المجلس ليست عملية إشرافية أو رقابية بحتة بل هي عملية مشاركة بينه وبين المؤسسات الأخرى التنفيذية لضمان تحقيق الأهداف العامة والجزئية ولتطوير مسار الأنشطة كلما استدعى الزمر للتأكد من أنها على النهج السليم .

ويمكن ترجمة ما سبق عن دور المجلس في هذا المجال الى الخطوات التالية:

- ١- التعرف على نظم المتابعة الخاصة بالمجلس وتجميع التقارير التي تستخدمها لهذا الغرض ودراستها للاستفادة بالخبرات الموجودة.
- ٢- تصنيف القرارات التي يتخذها المجلس تبعاً للقطاع الذي تخصه والمؤسسة المشتركة في القرار وأيضاً المسئولة عن النشاط المتصل بالقرار.
- ٣- تحديد نوع المتابعة التي يتطلبها تنفيذ كل نوع من القرارات.
- ٤- تحديد المسئول عن متابعة كل نوع من القرارات.
- ٥- وضع نماذج لتقارير الأنواع المختلفة من القرارات والأنواع المختلفة من الأنظمة ومناقشتها وتجربتها والاتفاق عليها.
- ٦- وضع نماذج للتقارير الخاصة بنشاط المجلس ككل وتوقيتها والجهات التي تتبادل معها.

ويمكن استخلاص من هذه الأدوار النقاط التالية التي يجب مراعاتها لتسهيل مهمة المجلس ونجاحه:

- ١- يجب أن تكون الاختصاصات المخطط بها الأجهزة التخطيطية واضحة في ذهن جميع العاملين في هذه الأجهزة وكذا في ذهن المسؤولين في المؤسسات التنفيذية، ويجب أن يكون واضحاً الفرق بين المنظور الخاص بعمل الأجهزة التخطيطية والآخر الخاص بعمل المؤسسات التنفيذية بالرغم من التشابه في بعض العمليات.

- ٢- يجب أن تشعر المؤسسات التنفيذية أن الأجهزة التخذية لبطية لم تنشأ لكي تناقشها في عملها وتتعدى على اختصاصاتها بل هي قائمة لمساندتها وتقديم العون لها وتعظيم ناتجها.
- ٣- يجب خلق وعي مجتمعي قوى يساند القضايا التي تعالجها الأجهزة التخطيطية ويكس اختصاصاتها شرعية شعبية.
- ٤- يجب أن يكون لديه الأجهزة التخطيطية مثل المجلس ميزانية كافية يستطيع أن يستخدمها لحفز المؤسسات التنفيذية على الدخول في تجارب معينة معها تعمل من هذه الميزانية.
- ٥- يجب أن تتفاعل الأجهزة التخطيطية مع الموظفين والمسؤولين في المؤسسات التنفيذية في الدرجات الادارية المتوسطة وليس فقط مع متخذي القرار على مستوى عال، إذ يمكن للموظفين على المستوى المتوسط تعطيل تنفيذ القرارات التي يتخذها رؤسائهم أو تسهيل تنفيذها.
- ٦- لا يحتاج الأجهزة التخطيطية الى عدد كبير من الموظفين مثل المؤسسات التنفيذية بل يجب أن تعتمد على موظفي المؤسسات التنفيذية وعلى تحريك هذه المؤسسات للقيام بالتنفيذ وبالكامل وعلى المستوى المطلوب.

الفصل العاشر

الصندوق الاجتماعي للتنمية

- الهدف من إنشاء الصندوق
- مهام الصندوق
- كيفية عمل الصندوق
- موارد الصندوق
- كيفية عمل الصندوق
- سياسات الصندوق في التعامل مع الجهات المختلفة

أولاً: نبذة عن الصندوق الاجتماعي للتنمية

٠٠ الهدف من إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية:

الصندوق الاجتماعي للتنمية هو صندوق قومي أنشئ بالقرار الجمهوري رقم ٤٠ لعام ١٩٩١م ويهدف إلى توفير فرص عمل والمساهمة في حل مشكلة البطالة والتعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وتخفيف وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي عن كامل محدودى الدخل.

٢- مهام الصندوق الاجتماعي:

تتلخص مهام الصندوق في تعبئة الموارد المالية والفنية العالمية والمحلية ثم استخدامها في تحقيق حلول عاجلة تدمج في تنفيذ برامج تتضمن مشاريع عديدة في مجالات الانتاج والخدمات وذلك بغرض خلق فرص عمل جديدة دائمة ومؤقتة لمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً وتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية لها وتنمية الموارد البشرية على الاحتفاظ باستمرارية برامج الصندوق ومشاريعه عن طريق دعم قدراتها التنظيمية ورفع أدائها الفنى والإدارى.

٣- كيفية عمل الصندوق الاجتماعي:

يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة برئاسة السيد الدكتور / رئيس مجلس الوزراء بتفويض من رئيس مجلس الادارة لمقابلة تنفيذ السياسة العامة للصندوق وللصندوق أمانة عامة تتكون من أمين عام الصندوق وهيئة

الموظفين ويقوم الأمين العام بإدارتها وتصريف شئونها ويتولى تمثيل الصندوق أمام الغير ويحضر جلسات مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية وينفذ الصندوق برامجه ومشاريعه من خلال جهات كفيلة ووسيلة ومنفذ كالأجهزة والوزارات والمؤسسات والشركات المصرية فى القطاع العام أو الخاص، وكذلك الجمعيات الأهلية والشعبية.

٤- موارد الصندوق:

تتكون موارد الصندوق من مكونين أساسيين هما المنح والقروض التى يقدمها الأفراد والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية والحكومات الأجنبية إلى جانب المبالغ التى تخصصها مصر للصندوق من الموازنة العامة للدولة.

وتستخدم القروض فى تمويل الأنشطة الإنتاجية ولدى استرداد هذه القروض يتم تدويرها مرة أخرى لإقراضها لمستفيدين جدد، أما أموال المنح فيتم استخدامها فى تمويل المشروعات الخدمية التى تستهدف تنمية البنية الأساسية والمرافق فى المجتمعات الريفية والحضرية الأكثر احتياجاً بهدف تحسين المستوى المعيشى لها. وتسرى على أموال الصندوق القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة والرقابة عليها وللصندوق فى سبيل اقتضاء حقوقه اتخاذ إجراءات الحجز الإدارى.

٥- الفئات المستهدفة:

١ - الفئات الأكثر تأثراً ببرنامج الإصلاح الإقتصادى.

٢ - الطبقات الكادحة ومحدودى الدخل.

٣- شباب الخريجين.

العائدون بسبب أزمة الخليج.

المرأة ..

٦- سكان المجتمعات الأقل نمواً.

٧- سكان المناطق المحرومة من الخدمات.

ويقدم الصندوق خدماته إلى هذه المجموعات من خلال الجهات الكفيلة / الوسيطة والمنفذة التي يتعامل معها الصندوق كقنوات توصيل للقات المستهدفة^(١).

سياسة الصندوق هي التعامل مع الجهات المختلفة:

يتعامل الصندوق أساساً مع جهات ثلاث:

١- الجهة الممولة:

وهي الجهة التي تتكون منها موارد الصندوق.

٢- الجهات الكفيلة / الوسيطة:

وهي همزة الوصل أو الوراع الصندوق في إدارة ومتابعة الأداء الكمي والفني لبرامجه ومشاريعه.

٣- الجهات المنفذة:

وهي التي تنفذ مشروعات برامج الصندوق لتستفيد منها القات المستهدفة.

(١) وثائق الصندوق الاجتماعي للتنمية، المكتب الإقليمي للصندوق بالاسكندرية.

• يطبق الصندوق السياسات التالية في تعامله مع الجهات الثلاث:

١- مع الجهات الممولة:

يسمى الصندوق لترويج أهدافه وإنجازاته لدى الأفراد والحكومات الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية بغرض تنمية موارده المالية والفنية.

ينفذ الصندوق الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة المصرية والدول المانحة للصندوق.

٢- مع الجهات الكفيلة / الوسيطة:

يقوم الصندوق بالتسويق الاجتماعي لبرامجه وإتاحة الفرص للجهات المختلفة للتقدم بدور الجهات الكفيلة / الوسيطة، حيث يتم اختيار الجهات التي لديها القدرة على صياغة وتنفيذ المشروعات التي تتفق وأهداف الصندوق ويطبق الصندوق في هذا الصدد معايير لقياس دقة وقدرة وفاعلية هذه الجهات على التنفيذ وفقاً للمواصفات والأهداف المطلوبة من المشروع في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة.

يوفر الصندوق بدائل مختلفة من المعونة الفنية والمالية بما يتناسب واجتياجات الجهات الوسيطة وبما يضمن وصول خدمات المشروع إلى الفئات المستهدفة ويجوز للصندوق أن يستفيد بخبرات من خارج أمانته الفنية لتقديم المعونة الفنية.

٢- مع الجهات المنفذة،

لا يتعامل الصندوق مباشرة مع الجهات المنفذة للمشروعات ولكنه يراقب ويتابع تنفيذ تلك المشروعات عن طريق الجهات الكفيلة / الوسيطة ومكاتبه الإقليمية على أنحاء الجمهورية والتي ستعطي للصندوق تواجداً فعلياً وتفاعلاً مستمراً مع الجهات الوسيطة في متابعة تقدم تنفيذ المشاريع.

السياسات العامة للصندوق،

١- يتبع الصندوق سياسات للتمويل والإقراض تحقق أعلى نسبة من أهدافه التلموية، وتتدرج هذه السياسات لتشمل وتناسب مختلف الفئات المستهدفة وطبيعة المشروعات المطروحة للتمويل.

٢- يهدف الصندوق إلى تقديم فرصة وقروض للمشروعات الإنتاجية التي تخلق فرصاً للعمل.

٣- يمول الصندوق بأسلوب الممنوح المشروعات الخدمية التي تعمل على تحسين الظروف المعيشية والبيئية في المناطق والمجتمعات الأكثر احتياجاً وتؤدي إلى توفير فرص عمل.

٤- يعطي الصندوق أولوية للمشروعات التي بها قدر مناسب من المشاركة الشعبية أو المساهمات المادية أو الفنية من الفئات الخاصة المستهدفة.

٥- يطبق الصندوق معايير لتقييم وقبول نظام تمويل المشروعات المقدمة إليه من الجهات الوسيطة.

الفئات المستهدفة:

- ١- الأسر ذات الدخل المنخفض.
- ٢- الشباب عاطل.
- ٣- العائدون بسبب أزمة الخليج.
- ٤- الأطفال والنساء في المناطق الفقيرة.

نبذة عن برامج الصندوق:

للصندوق ستة برامج أساسية هي:

- ١- برنامج تنمية المجتمع.
- ٢- برنامج الأشغال العامة والخدمات البلدية.
- ٣- برنامج تنمية المشروعات.
- ٤- برنامج هيكلة القوى العاملة.
- ٥- برنامج التنمية المؤسسية.
- ٦- برنامج خدمات النقل العام (١٠).

ويخصص البرنامج الواحد العديد من المشروعات وفيما يلي نبذة عن كل من هذه

البرامج:

(*) استحدث أخيراً في عام ١٩٩٩ وحدات خاصة بالبيئة على المستوى المركزي والمحلي للصندوق.

أولاً، برنامج تنمية المجتمع،

• مضمونه،

يقوم بتمويل المشروعات الإنتاجية التي تعمل على إتاحة التدريب وتوفير المعدات في مجال الصناعات وتوزيع المنتجات والتصنيع الغذائي كما يقدم التمويل اللازم للخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من أنشطة التنمية الاجتماعية.

• أهدافه،

- ١- إتاحة فرص عمل لزيادة دخل الفئات المستهدفة.
- ٢- تسجيع المشاركة الشعبية في مجال الأنشطة الانتاجية وأنشطة التنمية الاجتماعية.

٣- دعم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة

٤- الربط بين الجمعيات الأهلية والمحلية والعالمية.

معايير اختيار مشروعاته،

- ١- أن يدر المشروع دخلاً.
- ٢- أن يوفر المشروع دعماً وتسهيلاً إئتمانياً لمحدودي الدخل.
- ٣- أن يخلق المشروع فرصاً تدريبية.
- ٤- أن يتضمن المشروع مشاركة المرأة.
- ٥- أن يدعم المشروع القدرات الذاتية للمنظمات الأهلية والخاصة.

ثانياً، برنامج الأشغال العامة والخدمات البلدية،

• مضمونه،

يشمل تنفيذ المشروعات الهادفة إلى رفع مستوى المعيشة للفئات المستهدفة التي تستوعب عمالة مكثفة مثل مشروعات تحسين الطرق ومشروعات مياه الشرب والصرف الصحي وكذلك أعمال الصيانة للمرافق والمنشآت وتطهير قنوات الري.

• أهدافه،

- ١- تحسين البنية الأساسية في المناطق الأكثر احتياجاً
- ٢- استحداث نشاط لصيانة المرافق العامة في المناطق الأقل نمواً وخلق فرص عمل دائمة نتيجة لذلك.

• الفئات المستهدفة:

- ١- العمالة العاطلة.
- ٢- سكان المجتمعات الريفية الأكثر احتياجاً.
- ٣- سكان المناطق المحرومة من خدمات مياه الشرب والصرف الصحي.

ثانياً، برنامج تنمية المشروعات كآلية لتنفيذ أهداف الصندوق

الاجتماعي للتنمية،

برنامج تنمية المشروعات هو أحد آليات الصندوق الاجتماعي للتنمية لدعم إقامة مشروعات صغيرة جديدة والتوسع في القائم منها وتحديثه لزيادة دخل الأفراد وإتاحة فرص عمل جديدة وبما يساهم في حل مشكلة البطالة

ويعمق وعى الشباب وغيرهم بأهمية الغنى الحر ويشجع الملكات في هذا الاتجاه .

ويعمل البرنامج على إنتاج الائتمان والمعرفة الفنية والتدريب للمساعدة في تنفيذ مشروعات تتقدم بها جهات مؤهلة للصندوق وتكون ذات جدوى فنية واقتصادية .

• أهداف برنامج تنمية المشروعات:

توفير فرص عمل جديدة من خلال تنمية ملكات العمل الحر لدى المواطنين الراغبين في الاستثمار ودعمهم لمواجهة متطلبات السوق وذلك عن طريق:

- ١ - تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة بغرض رفع إنتاجيتها واستمراريتها وزيادة قدرتها على توفير فرص عمل جديدة .
- ٢ - العمل على إنشاء مشروعات صغيرة جديدة توفر بدورها فرص عمل جديدة .

• الفئات المستهدفة من البرنامج:

- ١ - الحريجون الجدد الباحثين عن عمل .
- ٢ - العمالة العاطلة .
- ٣ - العمالة المتأثرة بالإصلاح الاقتصادي .
- ٤ - المستثمرون القائمون (في المشروعات الصغيرة) .
- ٥ - المرأة .
- ٦ - الحرفيون الراغبون في بدء النشاط أو التوسع في أنشطتهم القائمة .

٥- المعايير الأساسية لمشروعات برنامج تنمية المشروعات:

- ١- أن يوفر المشروع فرص عمل جديدة.
- ٢- أن يستخدم المشروع التكنولوجيا المناسبة والمستحدثة.
- ٣- أن تتميز منتجات المشروع بالجودة وسهولة التسويق.
- ٤- أن يكون للمشروع جدوى فنية واقتصادية مناسبين.
- ٥- أن تتوفر للجهات الوسيطة القدرة الفنية والإدارية لتنفيذ المشروع.

هذا ويعتمد برنامج تنمية المشروعات عند تنفيذه لمشروعاته التي تهدف إلى توفير مزيد من فرص العمل على إقامة مشروعات صغيرة جديدة أو تنمية وتطوير مشروعات صغيرة قائمة، وعادة ما يوكل تنفيذ هذه المشروعات من خلال عقود ثنائية أو ثلاثية الأطراف إلى المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والأهلية والطوعية والخاصة، وبشرط أن تكون تلك الجهات تمتلك الرغبة في القدرة على إدارة وتشغيل وتنفيذ مشروعات الصندوق والالتزام بشروطه هذا والتعريفات التالية تعتبر أساسية بغرض تحقيق مزيد من التفهم لأسلوب عمل البرنامج:

١- المشروع:

هو المشروع الكبير الرئيسى الذى تتقدم به الجهة المنفذة أو الوسيطة إلى الصندوق ويهدف إلى إقامة عدد من المشروعات الصغيرة أو تنمية وتوسيع مشروعات صغيرة قائمة وقد يستهدف المشروع الرئيسى مشروعات صغيرة فى أنشطة صناعية وزراعية وخدمية وتجارية وتسويقية مختلفة أو يستهدف مشروعات صغيرة فى تخصص معين.

٢- المشروع الصغير:

هو المشروع الصغير الجديد المستهدف إقامة في إطار المشروع الكبير الرئيسي أو ذلك المشروع الصغير المستهدف تنميته وتوسيعه في نفس الإطار وعادة ما تكون هذه المشروعات الصغيرة صناعية أو حرفية أو زراعية أو خدمية أو تجارية وتسويقية.

٣- الجهة المنفذة:

هي الجهة المسؤولة أمام الصندوق الاجتماعي للتنمية عن إدارة ومتابعة تنفيذ المشروع المتعاقد بشأنه مع صندوق التمويل، والمسؤولة عن التنسيق والتعاون مع الجهة الوسيطة - إن وجدت - لتحقيق أهداف المشروع وفق إطار التعاقد. وقد تكون الجهة المنفذة كيان حكومي أو غير حكومي، مالي (بنك) أو غير مالي لكنها تخضع عند تقديمها بمقترح مشروع لمعايير محددة. وتشمل الأمثلة على الجهات المنفذة ما يلي: الجمعيات الأهلية - جمعيات التنمية - جمعيات رعا الأعمال - المنظمات التطوعية - النقابات المهنية - المؤسسات الحكومية - المؤسسات الخاصة أو البلوك جهات وسيطة ومنفذة في نفس الوقت.

٤- الجهة الوسيطة:

هو الجهة التي تقوم بإدارة الائتمان وتيسر القروض المستفيد النهائي وذلك بعد مراجعة دراسات الجدوى والاستعلام الكافي عن المستفيد وذلك بالتعاون مع الجهة المنفذة وفقاً للشروط الإنتمائية التي يضعها الصندوق.

والجهة الوسيطة هي المسئولة عن تحمل مخاطر الائتمان وإعادة سداد القرض وفي بعض الحالات تكون الجهة الوسيطة هي نفسها الجهة المنفذة للمشروع وأهم الأمثلة على الجهات الوسيطة هي: البنوك عندما تعمل كجهة وسيطة فقط أو جهة وسيطة ومنفذة معاً.

سياسات العمل ببرنامح تنمية المشروعات:

١- تشجيع الشباب على إقامة المشروعات الصغيرة الجديدة وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة وذلك من خلال القروض المبسرة للشباب بالشروط الآتية:

أ- قيمة القرض: حتى ٥٠ ألف جنيه للمستفيد الواحد تصل إلى ٢٠٠ ألف جنيه في حالة اشتراك أكثر من مستفيد في المشروع.

ب- الفائدة: فائدة بسيطة تبلغ حتى الآن ٩ ٪ سنوياً للمشروعات الجديدة، ١١ ٪ سنوياً للمشروعات القائمة وترغب في التوسع، ويتم مراجعة هذه الفائدة باستمرار(*) .

ج- أغراض القروض: تمويل لآلات والمعدات والخامات ومستلزمات الإنتاج ومصاريف التشغيل لدورة إنتاجية - أى أن المستفيد عليه توفير المكان المناسب والذي يمكن أن يكون مستأجراً.

د- أنواع المشروعات: جميع الأنشطة الانتاجية الصناعية والزراعية والخدمية والتجارية والتسويقية فيما عدا استصلاح الاراضى .

(*) تم تعديل سعر الفائدة وطرق السداد بناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية والمسؤولين بالصندوق للتيسير على الشباب في الفترة الأخيرة.

١- فترات السماح والسداد: تختلف فترات السماح والسداد للقرض باختلاف طبيعة المشروعات والأنشطة وفي جميع الأحوال تزيد هذه الفترات عن تلك المطبقة في مؤسسات التمويل التجارية (البانك) وعلى وجه العموم تتراوح فترة السماح ما بين ٦ أشهر - ٢٤ شهر وفترة السداد ما بين ١٨ شهر - ٦٠ شهر: --

٢- تقديم منح لا ترد للمعونة الفنية والتدريب للجهات الوسيطة والمنفذة:

يقدم البرنامج منح لا ترد تتراوح نسبتها المئوية بين ٣ - ٧ ٪ من قيمة القرض الممنوح للجهة الوسيطة / المنفذة وذلك بهدف دعم القدرات المؤسسية للجهات الوسيطة والمنفذة في النواحي الفنية والإدارية والتنظيمية وتدريب الكوادر المدوط بها تنفيذ المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية وذلك لزيادة قدرتها وكفاءتها في القيام بدورها ولضمان نجاح المشروعات واستمرارها.

٣- الدعم الفني والتدريب للمستفيدين من أصحاب المشروعات الصغيرة:

يقوم برنامج تنمية المشروعات بتقديم الدعم الفني لأصحاب المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق وذلك عن طريق:

أ- التدريب على النواحي الإدارية والتنظيمية وامساك الدفاتر وإدارة المشروع الصغير.

ب- التدريب على النواحي الفنية عملياً ونظرياً لاكتساب المهارات اللازمة للمشروع ولضمان نجاحه.

ج- المشورة الفنية لحل مشاكل الإنتاج.

د- المساعدة في التسويق والقروض.

هـ- التواخي، المتعلقة بالجودة والضيافة.

و- التواخي الفنية والاقتصادية لدراسات الجدوى.

بالإضافة إلى ذلك فإن البرنامج يقدم المساعدة للمستفيدين الجدد من

خلال الأنشطة الآتية:

أ - إنشاء وحدة خاصة تقوم بمساعدة المستفيدين في إعداد دراسة الجدوى لمشروعاتهم تمهيداً للتصديق.

ب- إعداد نماذج مشروعات صناعية وزراعية وخدمية في جميع المجالات للاسترشاد بها من جانب الشباب عند اختيار ودراسة مشروعاتهم الجديدة.

ج- إعداد الدراسات والمسوح القطاعية ودراسات فرص الاستثمار.

٤- إنشاء حضانات الأعمال والمراكز الانتاجية:

نظراً للضغوطات التي تواجهها المشروعات الصغيرة في مرحلة البدء وإحجام الشباب عن الدخول في مجال العمل الحر خاصة في المشروعات الصغيرة التي تحتاج درجة مهارة عالية، فإن برنامج تنمية المشروعات بالصندوق الاجتماعي يتبنى مشروع إقامة عدد من حضانات الأعمال الصغيرة بمواقع مختارة ببعض المحافظات (القاهرة - الدقهلية - المنوفية - أسيوط وغيرها) كتجربة رائدة يمكن تعميمها في حالة نجاحها وذلك تشجيعاً للشباب على العمل الحر وكسر حاجز الخوف من الفشل وتقليل المخاطر في

بداية النشاط والعمل على تأكيد فرصة نجاح المشروعات وتهدف الحضنة إلى تحقيق ما يلي:

أ - توفير مكان مؤقت لبدأ الاعمال.

ب - توفير حزمة متكاملة من الخدمات والأنشطة المعاونة لهذه المشروعات.

ج - تنظيم الخدمات المشتركة للمشروعات مثل التسهيلات الادارية والمكتبية وغيرها.

د - تدريب اصحاب الأعمال الصغار على أسلوب إدارة الزعمال وتنمية قدراتهم.

و - تبادل الخبرات والسلع بين المشروعات المختلفة الموجودة في الحضنة.

هـ - تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية وتطوير اساليب الإنتاج التقليدية ،

يعمل البرنامج على تعظيم الاستفادة من الموارد والخامات الطبيعية المتاحة والغير مستغلة استغلالاً اقتصادياً والعمل على تصنيعها فضلاً عن تطوير طرق الإنتاج المستخدمة واستحداث تكنولوجيات ملائمة للعمل على إنتاج سلع نهائية تلبي حاجة المستهلك مثل الاستفادة من جريد النخيل في الأماكن التي تنتشر بها زراعات النخيل. إضافة إلى ذلك يعمل البرنامج على احياء بعض الصناعات التقليدية وتطويرها من خلال تصميم المنتج وتدريب الكوادر اللازمة.

٦- غرض قيم العمل الحر لدى الشباب:

فى إطار العمل على تعميق فكر العمل الحر بين الشباب يستخدم برنامج تنمية المشروعات بالصندوق الاجتماعى للتنمية. الكثير من الأدوات لتحقيق هذا الهدف مثل : المؤتمرات - اللوات - الزيارات الميدانية - المعارض الدائمة والمؤقتة - الحضانات.

كيف تتقدم الجهات الوسيطة / المنفذة بمشروع البرنامج:

أ - يتم تقديم مقترح المشروع بواسطة الجهة المنفذة على النموذج المعد لهذا الغرض ويقدم الطلب إلى المكتب الإقليمى للصندوق الاجتماعى فى نطاقه المشروع وفى حالات خاصة يمكن تقديم الطلب مباشرة إلى الأمانة العامة للصندوق الاجتماعى بالقاهرة أو إلى برنامج تنمية المشروعات بالصندوق.

ب- يرفق مع مقترح المشروع بيانات عن الجهة الوسيطة أو المنفذة (على نموذج خاص) تتضمن مجلس إدارتها والمسئول عنها ونشاطها ومجبتها الجغرافى والفئات المستهدفة من النشاط وآلياتها الفنية والقانونية وأجهزتها الإدارية والمالية والفنية وموقفها المالى وميزانياتها عن السنوات الثلاث السابقة بالإضافة إلى قرار إنشائها.

ج- يتضمن مقترح المشروع (Proposal) المقدم من الجهة المنفذة لتمويل المشروع فكرة عامة عن المشروع وأهدافه ومبررات إقامته والفئات المستهدفة منه وعرض مختصر لمكوناته، والمدة المتوقعة

التنفيذ بقيمة التمويل المطلوبة له والعلاقة بين مكونات المشروع والجهات المنفذة.

د- بعد الموافقة المبدئية على المشروع يتم اعداد مستندات المشروع (المقترح الفنى / وصف المشروع) مع بعض التفاصيل والإضافات مثل الهيكل التنظيمى المقترح لإدارة المشروع والبرنامج الزمنى وبرنامج التمويل وتحليل تكلفة بدود المشروع وأسلوب المتابعة والتقييم والتقارير الدورية.

هـ- يتم تقييم المشروع وفقاً لمعايير برنامج تنمية المشروعات، ويتم إخطار الجهة المتقدمة بالمشروع بالملاحظات "خاصة بالتقييم مع تحديد المدة اللازمة لمناقشة وتعديل المقترح طبقاً للملاحظات أو ما يتفق عليه.

و- بعد استيفاء الجهة المتقدمة بالمشروع لجميع البيانات يقوم البرنامج بإعداد ملخص للمشروع ويعرض على لجنة دراسة وتقييم المشروعات بالبرنامج.

ز- يتم عرض المشروعات التى توافق عليها لجنة تقييم المشروعات بالبرنامج على اللجنة التنفيذية بالصندوق الاجتماعى للتنمية.

ح- بعد استكمال جميع مستندات المشروع بالصورة المناسبة يتم إعداد مسودة بصيغة اتفاق بين الصندوق والجهة الوسيطة/ المنفذة باشتراك الإدارة القانونية.

ط- يتم التنسيق مع إدارة المعلومات بالصندوق الاجتماعى للتنمية

لادخال بيانات المشروع وأسلوب المتابعة وصرف التمويل فور توقيع عقد الاتفاق.

١- التنفيذ للمشروعات التي تتقدم بها الجهات الوسيطة / المنفذة،

أ- بعد توقيع إطار اتفاق العمل بين الصندوق والجهة الوسيطة/ المنفذة والذي يشمل طريقة الاقراض والسداد، وكذلك نظام المتابعة والتحكم في سير المشروع ... الخ. يقوم الصندوق بتحويل دفعات القروض إلى الحساب المخصص للمشروع بالبنك باسم المشروع وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه وفي ضوء الإنجاز الفعلي.

ب- تقوم الجهة المنفذة بالترويج للمشروع ثم تتلقى دراسات للمشروعات الصغيرة من المستفيدين طبقاً للقواعد والشروط الموضوعة مسبقاً والتي تتماشى مع سياسة الصندوق ويتم اختيار المشروعات التي تتماشى مع هذه القواعد.

ج- تقوم الجهة المنفذة بتحديد قيمة القرض المطلوب للمستفيد والأساط وقيمتها ومواعيدها بعد تحديد مكونات المشروع الصغير (معدلات - خدمات - مستلزمات تشغيل ... الخ) وتكاليفها وتساعد المستفيد على تنفيذ دراسات لمشروع.

د- يتم تحرير عقد بين الجهة الوسيطة/ المنفذة والمستفيد وتحدد فيه طريقة الاقراض ودفعاتها.

هـ- تقوم الجهة المنفذة بتحديد الاحتياجات التدريبية لجهازها التنفيذي والمستفيدين وتجديد كيفية وجبة وتوقيت تنفيذها.

و- تقوم الجهة المنفذة / الوسيطة بمتابعة شراء المعدات والمستلزمات المطلوبة للمشروعات الصغيرة وتقديم الاستشارات الفنية إن أمكن.

ز- تقوم الجهة المنفذة / الوسيطة بالتعاون مع الصندوق بمتابعة قيام المشروع في مراحله المختلفة للتأكد من استخدام القرض في الغرض المخصص له وكذلك تقديم أى عون فنى أو تدريبي إذا تطلب الأمر ذلك.

ج- يقوم الصندوق ومكاتبه الإقليمية بزيارات للمشروعات والمستفيدين للوقوف على الصعوبات والمشاكل التي تواجههم وتقديم الحلول لها.

٢- المتابعة وتقييم الأداء بالمشروعات التي تتقدم بها الجهات الوسيطة والمنفذة:

ينم متابعة المشروع على عدة مستويات لتأكيد نجاحه وهذه المستويات هي:

أ- مستوى الجهة المنفذة وتعلى بجميع جوانب المشروع.

ب- مستوى الجهة الوسيطة وتعلى بالالتزام بالشروط الائتمانية وفرص السداد.

ج- مستوى المكاتب الإقليمية للصندوق وتعلى بتنفيذ المشروعات الصغيرة وسير الأداء والتزام الأطراف.

د- مستوى وحدة المراجعة الداخلية بالصندوق وتعلى بالالتزام المطلق بمتطلبات التعاقد.

هـ- مستوى برنامج تنمية المشروعات ويعلى بجميع ما سبق مع التركيز على الأداء الفلى للمشروعات الصغيرة الممولة.

ويتم تقييم أداء المشروع ككل فى ضوء المعايير التالية،

- مدى الالتزام بأهداف المشروع.
 - درجة استهداف الفئات المستهدفة والمستفيدة من المشروع.
 - المخرجات الكمية للمشروع (عدد المشروعات / عدد المستفيدين / فرص العمل المولدة / التمويل المنصرف).
 - نسبة ومعدل الصرف من الموازنة المعتمدة لكل من القرض والمنحة.
 - الالتزام بالبرنامج الزمنى للتنفيذ.
 - الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروع (فى مرحلة لاحقة).
 - الإجراءات المطلوبة من المستفيدين للحصول على قروض لمشروعات صغيرة من برنامج تنمية المشروعات،
- يعمل البرنامج على توفير قروضه للشباب من خلال نوافذ متعددة تغطى جميع اتحاد الجمهورية، سواء كانت هذه النوافذ فروع للبنوك كجهات وسيطة/ منفذة لمشروعات الصندوق أو جهات أهلية أو جمعيات أو غيرها.

١- الإجراءات المطلوبة،

أ- التقدم بطلب الحصول على القرض مرفقه به دراسة جدوى مبسطة للمشروع إلى إحدى الجهات الآتية:

- أقرب فرع من فروع البنوك التى تقوم بتنفيذ مشروعات الصندوق الاجتماعى للتنمية فى اللطاق الجغرافى لإقامة المشروع.

• إحدى الجمعيات التعاونية أو جمعيات رجال الأعمال أو غيرها من الجهات الأهلية التي تقوم بتنفيذ مشروعات الصندوق في النطاق الجغرافي الذي يقطن به المستفيد.

• برنامج تنمية المشروعات (وحدة معاونة المستفيدين - ٧ ش التحرير بالدقى - القاهرة) إذا كان المستفيد من سكان القاهرة والجيزة.

• المكتب الإقليمي للصندوق الاجتماعي بالمحافظة التي يقطن بها المستفيد.

ب- في كل الأحوال السابقة تقوم الجهات المشار إليها بمساعدة المستفيد ومناقشة دراسة الجدوى (التي يمكن أن يقدمها على النموذج المبسط الذي أعده برنامج تنمية المشروعات لهذا الغرض) وتعديلها إذا تطلب الأمر ذلك وفقاً للضوابط الفنية والاقتصادية والتسويقية المعروفة.

ج- في حالة ما إذا كانت الجهة الوسيطة والمنفذة، أحد البنوك، فإن البنك يقوم فور إقرار الدراسة بالتأكد من جدوى المشروع وبأن المستفيد من المستهدفين من قروض البرنامج، ثم اتخاذ إجراءات منح القرض للمستفيد.

د- في حالة ما إذا كان المستفيد قد تقدم إلى برنامج تنمية المشروعات، أو أحد مكاتب الصندوق الإقليمية فيتم مناقشة مشروع المستفيد، وبعد إقراره يتم تحويله مع توصية بمنح القرض إلى البنك (الجهة المنفذة / الجهة الوسيطة) لاتخاذ إجراءات منح القرض وفقاً للضوابط المنظمة لذلك.

٢- الضمانات المطلوبة:

في كل الأحوال فإن الضمانات التي تطلب من المستفيد في الحدود الدنيا

والتي تتناسب مع إمكانيات الشباب في بداية حياته وطبيعة المشروع وتشمل بصفة عامة ما يلي:

- الأوراق والمستندات المثبتة للدين كالشيكات أو الكمبيالات.
 - يحتفظ البنك بملكية الآلات والمعدات وتسلم للمستفيد بموجب وصل أمانة لحين الإنهاء من سداد القرض.
 - التأمين على الآلات والمعدات ضد السطو والخريق.
 - التأمين الشامل على السيارة في حالة تمويل وسائل نقل الركاب.
 - الضمانات الشخصية أو الجماعية.
- اعتبارات اختيار المشروع الصغير (للمستفيد):
- أ- أن يتكامل مع المشروع الصغير المماثلة.
 - ب- أن يستخدم المواد الخام المحلية المتوفرة.
 - ج- أن يتمتع المشروع بجدوى فنية واقتصادية.
 - د- أن يكون قادراً على توفير فرص عمل جديدة بتكلفة مناسبة.
 - هـ- أن تستخدم تكنولوجيا ملائمة مكثفة للعمالة كلما أمكن.
 - و- أن يكون له قدرة على الاستمرار والتوسع.
 - ز- أن يراعى مشاركة المرأة كلما أمكن.
 - ح- ألا يتعارض مع اشتراطات ومتطلبات المحافظة على البيئة.
 - ط- أن يلبي حاجة المجتمع من السلع، وأن تكون منتجات المشروع ذات جدوى عالية وبأسعار منافسة وعليها طلب في الأسواق.

معايير اختيار المشروعات المقدمة من الجهة المنفذة / الوسيطة،

- ١- أن تكون المشروعات موجهة إلى الفئات والمجموعات المستهدفة التي حددتها سياسة الصندوق وأهدافه وبالأخص المجموعات الفقيرة والعاطلة والباحثة عن عمل وتحقق احتياجاتها الأساسية.
- ٢- توجه المشروعات أساساً لخدمة المناطق التي تكثر بها البطالة تتوفر بها فرص الاستثمار في ضوء الموارد المتاحة.
- ٣- أن يكون للمشروع عائد اجتماعي أو اقتصادي مقبول من الصندوق وقادر على توفير فرص عمل حقيقية.
- ٤- أن تتماشى أهداف المشروع مع أهداف الصندوق وبرامجه المختلفة وأن يشجع المشروع تعاون ومشاركة القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية وال التطوعية بأشكالها ومستوياتهم المختلفة.
- ٥- أن تعمل المشروعات على توجيه اهتمام أكثر بالمرأة وتشجيع مشاركتها فيها سواء كمستفيدة مستهدفة أو في ردارته وتنفيذه.
- ٦- لا تزيد تكاليف ادارة المشروع عن نسبة بسيطة من التكاليف الكلية، ويمكن للجهات الوسيطة / المنفذة الحصول على منحة كمصروفات إدارية ودعم مؤسسى.
- ٧- أن يكون التمويل اللازم للمشروع في حدود الإمكانيات المالية التمويلية للصندوق.
- ٨- أن يتكامل المشروع مع المشروعات المماثلة بالناطق الجغرافى لتنفيذ المشروع.

ثالثاً، أدوار المنظم الاجتماعي في نشاط الصندوق الاجتماعي للتنمية،
من وجهة نظرنا أن المنظم الاجتماعي يمكن أن يقوم بالأدوار التالية في
أنشطة الصندوق الاجتماعي أهمها:

١- دور المحلل،

يمكن للمنظم الاجتماعي أن يشارك من خلال ما يتوافق له من بيانات
في التخطيط لمشروعات الصندوق الاجتماعي، وأيضاً يمكن أن يضع
تصوراته المستقبلية لما يمكن أن تكون عليه المشروعات.

٢- دور المخطط،

يمكن للمنظم الاجتماعي أن يشارك من خلال ما يتوافق له من بيانات
في التخطيط لمشروعات الصندوق الاجتماعي، وأيضاً يمكن أن يضع
تصوراته المستقبلية لما يمكن أن تكون عليه المشروعات.

٣- دور كمنظم للتغيير،

من الممكن للمنظم الاجتماعي أن يساهم في إطار هذا الدور في عملية
الإشراف على تنفيذ مشروعات الصندوق لدى الجهات المنفذة أو المستفيدين
بمشروعات الصندوق لتبصيرهم بأهم وسائل تنفيذ مشروعاتهم والجهات التي
يمكن أن تتعاونهم في ذلك، وكما يمكن له أن يساهم في توضيح ما يمكن أن
يسفر عنه تنفيذ هذه المشروعات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي
والبيئي، ويمكنه أيضاً أن يضع صيغ من التعاون بين المستفيدين في بعض
المشروعات.

٤- دور الوسيط،

وفيه يعمل المنظم الاجتماعي كوسيط بين الأفراد المتقدمين إلى الصندوق الاجتماعي للحصول على مشروعات، وكذلك يمكن أن يكون وسيطاً بين المستفيدين وجهات أخرى أو تكتظيقات أخرى مثل البنوك أو أى جهاز فنى قادر على تقديم خدمات فنية أو إدارية أو محاسبية للمتقدمين للحصول على قروض من الصندوق .. ومن الضروري أن يكون دور المنظم الاجتماعي مختلفاً عن الوسطاء التجاريين، بمعنى أن عمله فى إطار هذا الدور لا ينبغي أن يكون فى مقابل أجر من المستفيدين أو المتقدمين للصندوق.

٥- دور المدافع،

وفيه يأخذ المنظم الاجتماعي دوراً أكثر إيجابية فى الدفاع عن بعض مطالب الأفراد أو المواطنين المتقدمين للحصول على خدمات الصندوق أو من الجهات المتعارنة له، ويمارس أساليب الضغط والإقناع حسب طبيعة المواقف المختلفة لتحقيق مطالب هؤلاء المواطنين.

الفصل الحادي عشر

جهاز بناء وتنمية القرية كجهاز

مقدمة ...

أولاً ، نشأة الجهاز واختصاصاته

ثانياً ، مصادر التمويل في جهاز بناء وتنمية القرية

ثالثاً ، اتفاقيات المساعدات الخارجية في جهاز القرية

رابعاً ، الهيكل التنظيمي لجهاز بناء وتنمية القرية

خامساً ، البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكامله ودور

جهاز بناء تنمية القرية فيه

جهاز بناء وتنمية القرية كجهاز

أولاً : إنشاء الجهاز واختصاصاته :

صدر القرار الجمهوري رقم ٩٨١ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية محدداً مجالات واختصاصات هذا الجهاز والتي من أهمها :-

١- العمل على تنفيذ السياسة العامة والبرامج التي تقرها اللجنة الوزارية للحكم المحلي فيما يتعلق ببناء وتنمية القرية المصرية . وبالتنسيق مع الوزارات ووحدات الحكم المحلي والأجهزة المعنية بما يحقق التكامل للمشروع .

٢- اقتراح الخطة العامة للمشروع وعرضها على الوزير المختص بالحكم المحلي لاعتمادها من اللجنة الوزارية .

٣- العمل على تنفيذ الخطة طبقاً للبرنامج الزمني الذي اقرته اللجنة الوزارية .

٤- متابعة خطوات تنفيذ المشروع : وتقديم التقارير الدورية للوزير المختص بالحكم المحلي مع اقتراح الحلول الكفيلة بتذليل العقبات التي تعترض تنفيذ المشروع .

٥- تقييم الإمكانيات المحلية المتاحة لدى وحدات الحكم المحلي وتحديد متطلبات دعمها سواء من الناحية المالية ، أو من ناحية الخبرات الفنية .

٦- إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشروع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والفنية مع الجهات المعنية والخبراء المتخصصين

٧- اعداد وتنفيذ البرامج الاعلامية والتدريبية وغيرها لتنفيذ خطة اجادة بناء

القرية وللجهاز الحق في الاتصال بجميع أجهزة الدولة ووحدات القطاع العام ووحدات الحكم المحلي للحصول على البيانات، والإحصائيات والتقارير المتوفرة لديها وعلى هذه الجهات معاونة الجهاز في القيام بالدراسات والبحوث اللازمة لعمله.

والجهاز يتبع الوزير المختص بالحكم المحلي ويرأى الجهاز رئيس يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيينه وأيضا له مدير عام يصدر قرار بتعيينه من الوزير المختص بالحكم المحلي كما أن للجهاز موازنة تدرج في فرع خاص ضمن موازنة الأمانة العامة للحكم المحلي وترتكز سياسة عمل الجهاز على ثلاثة محاور أساسية هي :-

أ- وضع إطار للتنمية .. لما كانت التنمية تستهدف أحداث تغيير مخطط مرغوب للانتقال إلى الحالة المرغوب الوصول إليها فرضتها ظروف التقدم التكنولوجي ليتمكن وضع الإنسان المصري في الوضع الملائم له من مسيرة التركب الحضارى فإن تحقيق ذلك يستلزم معه وضع إطار عام للتنمية الريقية يعده جهاز بناء وتنمية القرية.

ب- تحديد الأهداف التي يسعى الجهاز لتحقيقها. يمكن ايجاز أهداف الجهاز فيما يلي :-

* تشجيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات المتصلة بجهود التنمية عن طريق اشتراك المجالس المحلية الشعبية في إعداد الخطة.

* زيادة الموارد المالية للقرية من خلال عائد للمشروعات الإنتاجية التي يدرجها الجهاز ليتولد منها فائض يستخدم لدعم مشروعات التنمية التي

تحتاجها القرية (شواء من موارد الدولة أو من الصناعات الخارجية)
والتسيق بين الأجهزة الحكومية لتحقيق التكامل بين المشروعات؛

- * تخطيط القرية عموائيا بغايميين توفير المسكن الملائم المناسب؛
- * إدخال التكنولوجيا الحديثة لرفع الكفاءة الإنتاجية لاستغلال الخامات المحلية وتحرير سكان الريف من مشقة العمل اليدوي.

جـ - إقامة مشروعات بناء وتنمية القرية. تتضمن خطة الجهاز مشروعات في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وذلك بهدف تحقيق التنمية المتكاملة وتحقيق الحد الأدنى من الخدمات والمرافق التي يلزم أن تتواجد لتؤكد فعالية التنمية المتكاملة وقد مرت هذه المشروعات بمرحلتين هي المرحلة التجريبية ومرحلة الانتشار.

ثانياً، مصادر التمويل في جهاز بناء وتنمية القرية،

توجد مصادر متعددة اعتمد عليها بناء وتنمية القرية في تمويل المراحل والخطط المختلفة التي قام بتنفيذها وهذه المصادر تنقسم إلى مصدرين هما :-
١. المصدر المحلي للتمويل، ويشمل بدوره ثلاثة مصادر هي :-

١- تمويل من ميزانية الدولة بالاطمالة للمساهمة المالية لبعض الوزارات التي تقع في اختصاصاتها بعض المشروعات التي ينفذها جهاز بناء وتنمية القرية.

٢- مشاركة المواطنين في المشروعات حيث يشترط الجهاز في كثير من المشروعات المنفذة في القرى مساهمة المواطنين بجزء من التمويل في

هذه المشروعات أو من خلال حساب الخدمات والتنمية بمجالس القرى
التي ينفذ فيها مشروعات.

٣. صندوق التنمية المحلية (باعتباره جهاز محلي على الرغم من أن تمويله
الأساسي من المساعدات الخارجية)

ب. المصدر الأجنبي.

ومن المنظمات التي ساهمت في تمويل هذا المصدر :

١. هيئة اليونسيف.

١. وهي إحدى منظمات الأمم المتحدة التي استهدفت في اتفاقيتها مع جهاز
بناء وتنمية الخدمات المتكاملة للطفولة في الريف المصري.

٢. الجمعية التعاونية للمعونات الأمريكية لأنحاء العالم (هيئة كير) واستهدفت
اتفاقية الجهاز معها إنشاء مراكز الأعداد المهني لبعض المهن والحرف
التي يحتاجها الريف كما اشتمل نشاطها مع الجهاز التوسع في مشروعات
التنمية الاقتصادية وتقديمها لمعونات غذائية للأطفال في دور الحضانه
وكذلك للصبية والفتيات في مراكز الإعداد المهني.

٣. هيئة التنمية الدولية بالحكومات الأمريكية A. I. D وعقد جهاز بناء وتنمية
القرية معها عادة اتفاقيات منها اتفاقية الخدمات الأساسية "A. V. S"
واتفاقية التنمية المحلية الثانية LDII من الاتفاقيات التي استهدفت التعاون
لتنمية المجتمع الريفي.

ثالثاً ، اتفاقيات المساعدات الخارجية في جهاز القرية ،

١- اتفاقية دعم اللامركزية Decentralization وكان الهدف منها دعم العمل المصري الأمريكي في مجال التنمية المحلية لمساندة سياسات الحكومة المصرية نحو تحقيق اللامركزية، مما يؤدي إلى زيادة خدمات المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وتحسين مستوى الخدمات الأساسية وتيسير الحصول عليها وكانت هذه الاتفاقية هي أو عمل رسمي مشترك بين الطرفين نفذت من خلال جهاز بناء وتنمية القرية وسميت ببرنامج دعم اللامركزية وهو ما يمكن تسميته بالمرحلة الأولى من برنامج التنمية المحلية LDI والتي تم توقيعها في أغسطس ١٩٨٩ بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعت القرى المصرية من خلال هذه الاتفاقية الاستعانة بها في المجالات التالية :-

١- تنفيذ بعض مشروعات الخدمات الأساسية للقرية مثل مياه الشرب والطرق والكبارى والمعدات الثقيلة وصيانة المعدات والمنشآت اللازمة في هذه المجالات وبلغ عدد هذه المشروعات ما يقرب من ٦٠٠٠ مشروعاً.

٢- امداد صندوق التنمية المحلية بالأموال التي تمكنه من الاقراض لتنفيذ وتشغيل بعض المشروعات المنتجة للقرى المستهدفة مثل تربية الدواجن، وتربية الخن، وغيرها وبلغ عدد هذه المشروعات ٧٧٥ مشروع انتاجي صغير ونفذت في ٨٦٠ وحدة قروية.

٣- وكذلك تقدم تمويل في مجالات التعليم والصحة والشباب وتدريب

٦٠٠٠ شخص من العاملين بمجالس القرى وإدارة التكمية على مستوى الـ رائز والمحافظات في برامج تدريبية في مجالات تخطيط وتنفيذ وصيانة مشروعات البلدية الأساسية إلى جانب التدريب على تشغيل الحواسيب الآلية كما تقدم من خلالها بعض المساعدات الفنية لحل مشاكل تخطيطية أو هندسية للعديد من القرى.

٢. اتفاقية برنامج التنمية المحلية الريفية،

وقعت الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية المرحلة الثانية من برنامج التنمية المحلية في سبتمبر ١٩٨٥ وذلك استمراراً لاتفاقية برنامج تدعيم اللامركزية وامتداداً للعمل المشترك بين البلدين.

أهداف الاتفاقية،

الهدف الرئيسى من المرحلة الثانية فى برنامج التنمية المحلية هو تحسين مستوى معيشة الأفراد محدودى الدخل فى القرية وذلك من خلال تقديم الخدمات الأساسية لهم بالإضافة إلى الأهداف الفرعية اثنائية :-

رفع مستوى كفاءة الأجهزة المحلية فى كل من المجالات التالية :-

أ- تحديد الاحتياجات ووضع الأولويات والتخطيط لمشروعات الخدمات الأساسية.

ب- إدارة تمويل ومتابعة هذه المشروعات.

ج- الاشراف على التنفيذ الفنى لهذه المشروعات.

د- وضع وتنفيذ وبرامج الصيانة لمشروعات البلدية الأساسية بالقرى.

١- تحسين قدرة الأجهزة المحلية، الشعبية منها والتفندية على تعبئة الموارد المحلية بهدف المساهمة فى مشروعات البنية الأساسية وتشغيل تلك المشروعات ومبانيها بكفاءة.

٢. اتفاقية الخدمات الأساسية للقوى ..

بدأ برنامج الخدمات الأساسية للقرية فى عام ١٩٧٩ بتوقيع الاتفاقية الأولى بين حكومة جمهورية مصر العربية (ويمثلها جهاز بناء وتنمية القرية المصرية) وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية (ويمثلها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) وهى اتفاقية الغذاء من أجل التنمية. تدخل هذه الاتفاقية ضمن اتفاقية صندوق التنمية المحلية حيث تم تخصيص مبلغ يعادل ٧٥ مليون دولار؛ لتحسين القرية التابعة للوحدات المحلية للقرى على التخطيط والإدارة والتمويل وتنفيذ وصيانة مشروعات الخدمات الأساسية التى يتم اختيارها محلياً وتدعيم سياسة اللامركزية التى تلتهجها حكومة جمهورية مصر العربية من خلال نظام الحكم المحلى، وتستخدم أموال الاتفاقية فى تشييد مشروعات الخدمات الأساسية بالقرى لدفع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم خدمات فنية استشارية وتساهم حكومة مصر العربية بالعاملين اللازمين للشايط الاتفاقية بجهاز بناء وتنمية القرية المصرية والمحافظات والمراكز والقرى بالإضافة إلى قفعة الأراضى المنشأ عليها المشروعات وتكاليف البناء التى تزيد عن الأرضة المتاحة للمشروع بالإضافة إلى نسبة ١٠ ٪ لغرض الصيانة.

يقول إدارة وتنفيذ الاتفاقية لجنة الخدمات الأساسية المكونة من جهاز بناء وتنمية القرية المصرية. والحكم المحلي ووزارات التخطيط والتعاون الدولي، والمالية والإسكان والزراعية وممثلين عن جهاز التعبئة العامة والإحصاء ووزارات الري ومن جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، حيث تقوم اللجنة بوضع السياسات العامة التي تحقق تنفيذ الاتفاقية، ووضع معايير اختيار المحافظات وإقرار خطط المشروعات وتحديد الاعتمادات ومتابعة وتقييم البرنامج وقد تم تنفيذه اعتباراً من خطة عام ١٩٨٠ في ثلاثة محافظات هي الشرقية، القىوم، سوهاج وبناء على التطبيق الجيد لمشروعات خطة ١٩٨١/٨٩ للسنة الأولى فقد تم توقيع اتفاقية جديدة عبارة عن منحة من الولايات المتحدة الأمريكية وبذلك أصبح اجمالي إتفاقية المنحة ما يعادل ٣٠٠ مليون دولار، لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية للخدمات الأساسية للقرى.

رابعاً، الهيكل التنظيمي لجهاز بناء وتنمية القرية،

يشمل عدة مستويات هي:

١. المستوى المركزي،

أنشئ الهيكل التنظيمي للجهاز من الإدارات المختلفة الموجودة به بما يحقق التخطيط المتكامل للتنمية الريفية اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً كما يستعين الجهاز على المستوى المركزي بأهل الخبرة والعلم في مجالات التنمية المختلفة وذلك في إطار اللجان المختلفة والتي منها اللجنة الاستشارية لبناء وتنمية القرية والتي يرأسها وزير الحكم المحلي والتي تضم مجموعة من

المستشارين من الخبراء والمتخصصين في مشروعات التنمية الريفية من صحية وتعليمية واقتصادية واجتماعية وثقافية .. وغيرها إلى جانب المسؤولين في المجالات المختلفة ومهمة اللجنة الاستشارية اقتراح الاتجاهات العامة والخطط والبرامج في مجالات تطوير القرية في المجالات المختلفة. وينبثق من هذه اللجنة لجنتان فرعيتان تتولّى كلأ منهما دراسة الموضوعات المختلفة في مجال تخصصها للفرض على اللجنة الاستشارية واللجنتان الفرعيتان هما :-

١- لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسكان.

٢- لجنة التنمية العمرانية ..

ويرأس كل منها عضو من اللجنة الاستشارية ضمنا للربط بين هذه اللجان، هذا بالإضافة إلى لجنة تنسيق الخدمات الريفية وصدر بها قرار وزارى رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ تضم الوكلاء الأوائل للتنمية بالوزارات المختلفة المعنية بالنشاط الريفى وهو (ادلشباب - النقل - التربية والتعليم - الصحة - الثقافة - الاعلام - الزراعة - الري - التخطيط - الاسكان والتعمير - الشؤون الاجتماعية والتأمينات - وأمانة الحكم المحلى - ورؤساء بنك ناصر - كهربة الريف - بنك الائتمان - هيئة مياه الشرب - جهاز تنظيم الأسرة ..) ومهمة هذه اللجنة تحقيق التنسيق بين كافة الأجهزة التى تعمل فى التنمية الريفية سواء كانت مركزية أو محلية ومعنى آخر تحقق التنسيق والتكامل بين خطط الوزارات المختلفة فى القطاع الريفى .

٢. المستوى الإقليمي :

إنشأت إدارات بناء وتنمية القرية المصرية على مستوى المحافظات الريفية ضمن هيكل المحافظات تأكيداً لمبدأ أن الخطط والبرامج الريفية يجب أن تكون نابعة من المجتمعات الريفية وتتولى هذه الإدارات :-

١- عمليات المعاونة والتخطيط والتنسيق بين الجهود البيدولة المختلفة للتنمية الريفية بالمحافظات مباشرة وعمليات التنفيذ على المستوى المحلي وكتابة التقرير عنها وتقديمه لمستوى الجهاز بالمستوى المركزى . تشترك مع إدارة الجهاز فى المستوى المركزى فى اقتراح وتنفيذ الدراسات والبحوث الخاصة بالدهوض بالقرية وتطوير ما بها من خدمات ومرافق ، كما أنشأ أقسام بناء وتنمية القرية على مستوى المراكز الإدارية لتقوم بنفس مهمة إدارات بناء وتنمية القرية .

٢- الإشراف على الوحدات المحلية للقرى فى نطاق كل مركز ومعاونتها فى التخطيط والتنفيذ لمشروعات التنمية المحلية وتنسيق الجهود بالنسبة للمشروعات التى تخدم أكثر من مجلس قروى .

٣. المستوى المحلى :

حيث يتم تدعيم قدرات المجالس الشعبية المحلية القروية حتى تصبح قادرة على أن تكون وسيلة فعالة فى برامج التنمية وذلك من خلال :-

- ١- معاونتها فى التخطيط لدعم الإمكانيات المحلية .
- ٢- إنشاء وتنظيم وحدات إدارة مشروعات التنمية الريفية المشتركة

ويعمل الجهاز على رفع كفاءة العاملين بالوحدات المحلية من خلال :

أ - مساهمته في وضع المبادئ العامة التي يتم بها اختيار رؤساء الوحدات المحلية للقرى بحيث تتوفر فيهم الخبرة العملية والممارسة الميدانية .

ب - البرامج التدريبية في مجال التنمية الريفية لرؤساء الوحدات المحلية للقرى والعاملين بها ولرؤساء المجالس الشعبية المحلية .

خامساً ، البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة ، شروق ، ودور جهاز وبناء وتنمية القرية فيه

خلال عام ١٩٩٥/٩٤ تم وضع تصور جديد لجهاز بناء وتنمية القرية من خلال هذا البرنامج الذي يهدف إلى :-

- الهدف الاستراتيجي (بعيد المدى) لبرنامج التنمية الريفية المتكاملة يتضمن شقين يجب أن يتحققا معاً في تزامن أفقي وهما :-

١- التقدم المستمر في مستوى نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلي .

٢- الارتقاء المتوالى بمستوى مشاركتهم الفعالة في إحداث هذا التقدم .

الأهداف العامة للتنمية الريفية المتكاملة ،

١- تنمية الموارد المادية المحلية وذلك من خلال ،

* زيادة الموارد المادية المتاحة ورفع كفاءة استخدامها .

* استمرارية قدرة الموارد المادية المتاحة على التجدد المستقبلي .

* التحسين المستمر لمستوى البيئة المعيشية للمواطنين .

* زيادة متوسط الدخل الحقيقي للمواطنين.

* زيادة فرص العمل المستقر والممتنع.

* تنويع مصادر الدخل المحلي.

٢. تنمية الموارد البشرية المحلية من خلال:

* ضبط معدلات التمر العُددى للتلائم مع معدلات نمو الموارد العادية.

المناخية.

* التوزيع الجغرافي للسكان بما يناسب التوزيع الطبيعي للموارد المادية.

المناخية.

* رفع مستوى الخصائص النوعية للمواطن وخاصة الصحية والتعليمية.

والمهارية.

* الارتقاء بالنظام القومي وتنمية الشعور الفردي بالمسؤولية المجتمعية.

وممارسته العلمية خلال المشاركة الشعبية المنظمة.

٢. تنمية الموارد المؤسسية من خلال:

* الزيادة المستمرة في الاعتماد على المشاركة الشعبية في تنفيذ.

التنمية المحلية.

* تحقيق درجات أعلى للتعاون الرظيفي والتكامل العضوي فيما بين.

الجهود الحكومية وبينها وبين الجهود الأهلية.

* تحقيق درجات أعلى من التكامل القائم على العدالة فيما بين تنمية.

المجتمع المحلي وتنمية المجتمع القومي.

٤. الأهداف المحددة على المستوى المحلي ،

وسيقوم بوضع هذه الأهداف المجتمع المحلي المقصود من خلال مشاركة شعبية منظمة أثناء تخطيط برنامج المحلي للتنمية المتكاملة .

٥ منهجية العمل على مستوي كل وحدة محلية ريفية ،

تسير في المراحل التالية :

المرحلة الأولى : الاستكشاف والتحليل ،

وتستهدف رسم خريطة اقتصادية اجتماعية للمجتمع الريفي المحلي .

المرحلة الثانية : استشارة المجتمع ،

وتستهدف تركيز انتباه المجتمع الريفي على امكانياته وموارده غير المستعملة بكفاءة ومشاكله واحتياجاته التنموية واستشارة مشاركة ابناءه للفكر في كيفية تسكين الأراضع من خلال جهودهم الذاتية بالدرجة الأولى ومساندة الحكومة بالدرجة الثانية .

المرحلة الثالثة : التخطيط للتنمية الريفية ،

وتستهدف وضع خطة للتنمية الريفية المتكاملة تحقق تطلعات أبناء المجتمع المحلي بكافة تفاصيلها وتزججها الزمنية وتوزيع ادوارها على المنظمات والأفراد للمشاركة في تنفيذها .

المرحلة الرابعة : التنفيذ ،

وتستهدف ترجمة خطة التنمية الريفية المحلية وبرامجها ومشروعاتها

إلى واقع عمل خلال قيام كل منظمة وفرد بمهامه وأدواره حسب الخطة ووفق تقاعها الزمنى .

المرحلة الخامسة ،

وتستهدف قياس وتقدير كم ونوعية ما تم انجازه من أهداف خطة التنمية المحلية .

مجالات المشروع القومي ،

٥. المجالات التي تستهدف البرنامج القومي ،

يستهدف البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة تنفيذ مشروعات فى مجالات متنوعة منها :

أ - مشروعات البنية الأساسية .

ب - مشروعات تنمية اجتماعية .

ج - مشروعات تنمية اقتصادية .

٦. التتابع الزمنى لتنفيذ البرنامج ،

يقترح أن يكون بدأ تنفيذ البرنامج متدرجا خلال سبعة أعوام ٩٥/٩٤ - ٢٠٠٠/٢٠٠١ على النحو التالى :-

١- العام الأولى ٩٥/٩٤ وتم اختيار عدد قريتين فى كل محافظة بالإضافة إلى ادخال القرى التى اصبحت بالسيول فى الوجه القبلى .

٢- العام الثانى فى كل محافظة أى (٥٢) قرية على مستوى الجمهورية .

٣- العام الثالث نحو (٢٠٠) قرية من قرى الجمهورية.

٤- العام الرابع نحو (٤٠٠) قرية من قرى الجمهورية.

٥- العام الخامس (٦٠٠) قرية من قرى الجمهورية.

٦- العام السادس (٨٠٠) قرية من قرى الجمهورية.

٧- العام السابع نحو (١٠٢٠) قرية من قرى الجمهورية.

جهاز بناء وتنمية القرية كأحد منظمات ممارسة تنظيم المجتمع ،

الخدمة الاجتماعية ، وكما سبق الإشارة تعتمد في ممارستها على العمل في إطار منظمات متنوعة ، وطريقة تنظيم المجتمع . كأجد طرق هذه المهنة هي الأخرى تعتمد على الممارسة في منظمات لها أهدافها وسياساتها ، وبالنظر في ذلك وفي أهداف وسياسة جهاز بناء وتنمية القرية ، فإنه يمكن اعتبار هذا الجهاز من منظمات تنظيم المجتمع التي تقدم الخدمات المباشرة والتنمية وتأكيذاً لذلك ، فإنه توجد عدة أسس يقوم عليها هذا الاعتبار .

١- أن جهاز بناء وتنمية القرية منظمة لها بناؤها ووظيفتها وسماتها التي تتطابق مع التحليلات السابقة لمفهوم منظمة تنظيم المجتمع التي سبق الإشارة إليها .

٢- بالنظر إلى أهداف جهاز بناء وتنمية القرية نستخلص أن أهدافه تتفق مع كثير من أهداف طريقة تنظيم المجتمع ، والتي من بينها دراسة المجتمع لمعرفة موارده واحتياجاته ، وإعداد الخطط اللازمة لاستثمار هذه الموارد واشباع الاحتياجات ، والاستعانة بجهود المنظمات الأخرى في تحقيق

الأهداف التي من أجلها انشاء الجهاز وتشجيع المشاركة الشعبية، وتدريب القيادات واستثمار جهودها في تحقيق التنمية والعمل على رفع كفاءة الخدمات القائمة وانشاء خدمات جديدة وغيرها.

٣- جهاز بناء وتنمية القرية يعتبر من المنظمات المضيفة للخدمة الاجتماعية عامة ولطريقة تنظيم المجتمع خاصة حيث أنه لم ينشأ لتقديم خدمات أولية للخدمة الاجتماعية، وعلى ذلك فإن طريقة تنظيم المجتمع تقوم بمساعدة هذا الجهاز على تحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها، وذلك في الجوانب التالية :

أ - طريقة تنظيم المجتمع يمكن أن تساعد هذا الجهاز على وضع الخطط التنموية بصورة واقعية -لائمة لظروف المجتمع وإمكانياته.

ب - يمكن أن تساهم طريقة تنظيم المجتمع في حل النزاعات والخلافات التي قد تنشأ بين هذا الجهاز وقيادات المجتمع، أو بين قيادات وجماعات المجتمع التي يعمل من أجلها الجهاز.

ج - يمكن أن تساهم طريقة تنظيم المجتمع في تنسيق العمل، وتدعيم التعاون بين أقسام وإدارات ووحدات جهاز بناء وتنمية القرية على المستوى المركزي والمحلي.

د - العمل على تدعيم وتوثيق الخلية بين هذا الجهاز والقاعدة الجماهيرية بما يكفل تعاون المواطنين في مشروعات ون برامج التنمية في نطاق عمل الجهاز.

هـ - يمكن أن تساعد طريقة تنظيم المجتمع هذا الجهاز على الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة بالمجتمع.

و - يمكن من خلال جهود المهنيين في طريقة تنظيم المجتمع تزويد العاملين بهذا الجهاز بالخبرات والمهارات التي تساعد على أداء أدوارهم بكفاءة وفعالية .

ز - يمكن أن تساهم طريقة تنظيم المجتمع في نوعية المواطنين بدور الجهاز والخدمات التي يقترحها، وطريقة الاستفادة، وأماكن تواجد هذه الخدمات.

ح - يمكن لهذه الطريقة العمل على استشارة المواطنين للمشاركة بالجهود الذاتية في مشروعات الجهاز بالمجتمع الريفي.

الأدوار المهنية للمنظم الاجتماعي في جهاز بناء وتنمية القرية،

هذا وبالرغم من تعدد الأدوار - المقترحة لدور الأخصائي الاجتماعي، إلا أن هناك مجموعة من الأدوار يمكن أن يشير إليها تناسب مع طبيعة العمل في جهاز بناء وتنمية القرية منها .

أ. دور المحلل،

ويكون تركيز الأخصائي الاجتماعي في هذا الدور على جمع وتحليل وتفسير البيانات عن المجتمع المحلي الذي يعمل فيه وعلى الميكنات القائمة به والجماعات التي يمكن أن تشارك في تنمية الجهود الذاتية والمشكلات، والاشتراك مع المواطنين في اقتراح الخطوات اللازمة لوضع برامج من

شأنها حل هذه المشكلات لإحداث التغيير المطلوب إحداثه لدفع المواطنين على المشاركة بجهودهم.

ب. دور الوسيط،

وفيه يقوم الزخصائى الاجتماعى بأنشطة اتصال تهدف إلى مساعدة أهالى المجتمع فى التعرف على الموارد والإمكانيات التى يمكن أن تساهم فى جهودهم المبذولة وبما يؤدى إلى الإستفادة القصوى من هذه الموارد والإمكانيات.

ج. دور المستشار،

وفى هذا الدور لا يتقيد المنظم الاجتماعى بلوائح إدارية معينة تحكم عمله، بل يتخطى هذه الحواجز الإدارية عند الضرورة ويتصل بالمستويات المختلفة التى من شأنها أن تسهل عمله ويعمل بين قيادات المجتمع وبين الأجهزة والمؤسسات الموجودة التى قد تفيد أهالى المجتمع.

د. دور المرشد،

من الأدوار الأساسية للمنظم الاجتماعى حيث يهتم بمساعدة المجتمع وخاصة قادة الجماعات الأساسية الذين يعبرون عن مشاعر جماعاتهم وأتجاهاتهم تعبيراً صريحاً لإرشادهم عن الوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف، ويعتمد المنظم الاجتماعى فى ذلك على خبراته ومعرفته لإرشاد هذه الجماعات وقيادتها.

هـ. دوره كمدير للبرنامج Program Adminstragtion ،

يحتاج وضع البرنامج وموافقة المجتمع عليه إلى مهارة وخبرة الأخصائي الاجتماعي في الجوانب الإدارية اللازمة خاصة إذا كان يضعه موضع التنفيذ، بمعنى أن الأخصائي الاجتماعي يجب أن يساعد المنظمة بحيث تكون في حالة تسمح لها بتنفيذ البرامج من خلال الموارد المتاحة لها، أو يساعد المنظمة في البحث عن موارد بديلة أو مكمل للموارد الموجودة عندها.

و. دور المدافع Advocate ،

إن ابتعاد كثير من المنظمات الاجتماعية القائمة في المجتمع عن المواطنين الذين يمكنهم الاستفادة من خدماتها، يحرم كثيراً من المواطنين من الاستفادة بهذه الخدمات، الأمر الذي يتطلب الدفاع عن حق المواطنين في الاستفادة من خدمات المنظمات القائمة في مجتمعهم وذلك من خلال اشتراكهم في هذا الدفاع وعلى ذلك يعتبر دور المنظم الاجتماعي في ذلك له أهميته المحورية حيث يقوم بالاتصال - بالجهات التي تستطيع أن تتخذ قرارات في صالح أهالي المجتمع، ويطالب باسم المواطنين خاصة الفئات الفقيرة والمستضعفة حتى تحصل على حقوقها والخدمات التي تتطلبها ظروفهم المعيشة.

ز. دور ممثل المنظمة ،

يستلزم هذا الدور أن يعمل الأخصائي الاجتماعي في إطار الالتزامات التي تفرضها عليه المنظمة التي يعمل بها، وأن يتصرف في حدود التوقعات

التي تقرها له المنظمة، مع مراعاة أن تكون علاقاته في حدود سياستها وقواعدها ويتطلب ذلك من الأخصائي الاجتماعي أن يتحرر قدر الإمكان من آرائه وتؤاخذ به الشخصية، وأن تكون القرارات التي يشارك في اتخاذها من قبله القبول من جانب المنظمة.

ج. دور ضابط الاتصال،

يسعى الأخصائي الاجتماعي من خلال هذا الدور إلى إقامة شبكة اتصال قوية بين المنظمات حتى تناسب العلاقات والمعلومات فيما بينها ويساعد ويهيئ لمزيد من التقارب الاجتماعي والاتصال المباشر بين المنظمات حتى يتم التعاون فيما بينها طبقاً للقرارات الخاصة بها .

الفصل الثاني عشر

الاتجاهات الحديثة لطريقة تنظيم المجتمع

مقدمة:

أولاً: الاتجاهات المعاصرة للممارسة تنظيم المجتمع في أمريكا

- تغيرات في المفهوم والفلسفة
- تغيير في المؤسسات والبرامج
- تغييرات في الأدوات والأساليب
- تغييرات في دور المنظم الاجتماعي
- تغييرات في الاستراتيجيات والتكتيكات

ثانياً: الاتجاهات المعاصرة لممارسة تنظيم المجتمع في مصر

الاتجاهات الحديثة لطريقة تنظيم المجتمع

مقدمة،

لا يوجد شيء في الوجود في حالة سكون، فكل الأشياء في حالة حركة دائمة، وطريقة تنظيم المجتمع من أكثر طرق الخدمة الاجتماعية حركة وتطوراً، وهذه الحركة لا تتبع فقط من داخل الطريقة ولكنها تتواءم مع حركة المجتمعات نفسها التي تتعامل معها هذه الطريقة.

فكل تطور أو تغيير في أوضاع المجتمع وظروفه يصاحبه تطور وتغيير في المهن التي تعمل معه ومن أجله.

والاتجاهات الحديثة في طريقة تنظيم المجتمع تعني الشكل الحالي للممارسات المهنية للطريقة، وكذلك أحدث الكتابات النظرية التي ظهرت نتيجة لهذه الخبرات والممارسات^(١).

وعلى هذا فسوف يكون مدخلنا للتعامل مع موضوع الاتجاهات الحديثة في طريقة تنظيم المجتمع الاعتماد على توضيح الاتجاهات الحديثة للطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية ثم عرض الاتجاهات الحديثة في مصر وذلك من خلال التركيز على منظورين أساسيين وهما:

١ - الاتجاهات الحديثة للممارسات المهنية لطريقة تنظيم المجتمع.

٢ - الاتجاهات الحديثة للتطوير لتنظيم المجتمع.

(١) عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون، أجهزة تنظيم المجتمع بأجهزة، مرجع سابق، ص

أولاً، الاتجاهات المعاصرة لممارسة تنظيم المجتمع في أمريكا (١).

حددت الخدمة الاجتماعية لنفسها منذ البدايات الأولى مجالات العمل الصغيرة Micro ومجالات العمل الكبيرة Macro مثل إحتياجات الأفراد والجماعات للمساعدة والرغبة والحاجة إلى تغيير الظروف في المجتمع حتى يمكن إشباع الإحتياجات فمن ناحية مطلوب: تخليص الأفراد من الألم والأذى والجوع والحركان ومن ناحية أخرى هناك حاجة للتغيير والإصلاح في المجتمع وإعادة بناء البيئة الاجتماعية.

وقد إهتم اتجاه العمل الصغير Micro في الخدمة الاجتماعية على إمداد الأفراد بالمساعدات المباشرة، والمعونة حتى يتمكن العملاء والأفراد من التخلص من الإتكالية والتحرك نحو الإستقلالية والتوجيه الذاتي.

ويشمل العمل الكبير Macro (العمل مع وفي المجتمع) مستويين:

يتعلق أولهما بتحسين وسائل الإعداد بالخدمات الاجتماعية، ويتعامل المستوى الثاني مع التأثير المنتشرة وقدرة الظروف الاجتماعية على خلق أحوال دائمة من الحاة للتنظيم كجماعات متعددة من السكان.

وتتميز الناحية الأكثر أهمية من الممارسة في تنظيم المجتمع المعاصر بالجهود لتحقيق التغيير الاجتماعي والمعالجة الاجتماعية، فقد كان الفقر كمشكلة اجتماعية والإسكان غير الملائم وسوء التغذية والنقص في الخدمات الصحية والطبية وما إلى ذلك.. محط اهتمام وعناية الاختصاصيين

(١) سامية محفد فهمي، مقدمة في ممارسة الخدمة الاجتماعية بأجهزة تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ١٥١.

الاجتماعيين منذ البدايات الأولى المهمة ونتيجة للإيجابية لهذه المشكلات كافح أخصائيو تنظيم المجتمع لتغيير أو إصلاح الأحوال الاجتماعية وتحقيق تنظيم وتنسيق أفضل لأنساق المجتمع لمواجهة الاحتياجات.

هكذا وقد كانت القوة الدافعة للممارسة المعاصرة التي شكلت إلى حد كبير الاهتمام بالتغيير الاجتماعي والإصلاح نابعة من الظروف المفجعة للبطالة والفقر التي نتجت عن الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩ والتي تسببت هذه المرحلة بتغيير المسؤولية الأساسية للرعاية الاجتماعية من قطاع التطوع إلى القطاع الحكومي.

وقد أنشئت الحكومة الفيدرالية عام ١٩٣٣ إدارة الإعانات المالية الفيدرالية العاجلة وأقرت قانون الضمان الاجتماعي ١٩٣٥ وكان ذلك بداية انتشار التطورات على جميع المستويات الحكومية في مجال الرعاية الاجتماعية وأصبح من الاهتمامات الحكومية مسؤولية الدراسة والتوصل إلى الحقائق والتجريب والابتكار وتطوير البرامج وتحسين المستويات والتفسير، مثلها في ذلك مثل باقي أوجه النشاط في تنظيم المجتمع والتي تعتبر رسمياً بالدرجة الأولى مسئولة عن التطوع في المؤسسات الخاصة، كما استمر الدعم الحكومي للخدمات والبرامج.

وتمت بعد الحرب العالمية الثانية دوافع نمو أنشطة جديدة في أسلوب حل المشكلة في تنظيم المجتمع وفي أدوار أخصائيي تنظيم المجتمع وأصبح من الواضح أنه بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وصلت إلى مستويات متزايدة من الإنتاجية الاقتصادية والازدهار، فإن عدداً من

المشاكل القانونية والطبقيّة والنفسية والاجتماعية استمرت مصدر إزعاج
لاعداد كبيرة من الأفراد.

وتم التعرف على الجماعات المتعددة للمشاكل عند استهلاك جزء كبير
من الخدمات المتأخرة شكل مباشر، وضع وجود دليل ضعيف جداً أن الخدمات
المقدمة كانت مؤثرة وأضيفت ضغوط جديدة للزبد من حجم هذه المشاكل
مثل مشاكل الإسكان في الأحياء الفقيرة والتفتح الحضارى والنسبة العالية
للبطالة (خصوصاً للجماعات القاصرة أخلاقياً وصغار السن) والمشكلات
الصحية والتعليمية والتفرقة العنصرية وحب الجنس والطائفية ومشاكل الفقر
والفئات المحرومة.

وفي سنوات ما بعد الحرب الثانية والفترة التي قبلها توفرت برامج
وخدمات وموارد فيدرالية جديدة للتعامل مع احتياجات المجتمع ومشاكله
وتتضمن هذه البرامج الفيدرالية التدخلات الحكومية - في شكل مساعدات
مالية على شكل هبات وقروض ومشاركة في الأرباح ومعونات لمشاريع
الأبحاث، ومساعدات فنية ومشورة وما إلى ذلك. فعلى سبيل المثال في
مجال الإسكان، إحتوى مشروع إسكان ١٩٤٦ بالإضافة إلى إمكانية خفض
الدخل أول تجديد شامل للبرامج الحضارية لتصفية الأحياء الفقيرة وإعادة
تنمية المجتمعات المستجدة.

وأصبح اشتراك المواطنين في الدور الاستشاري أول المتطلبات الفيدرالية
وأضافت برامج الإسكان الاقتصادي للأسر متوسطة الدخل، والهبات
لخفض الدخل، والخدمات الاجتماعية في الإسكان العام والأعداد بالإسكان
المناسب غير المميز في مدينة نيويورك ومشروع رودلن لإسكان الفئات

الفقيرة والمسلمين بشيكاغو ومشروع Fight والحرية Freedom وكذلك مشروع التكامل Integrattion ومشروع الله God والشرف Honor ومشروع محلات الرابحة المفتوحة Open Store Front وأغلب هذه المشروعات ركزت مجهوداتها بصورة مباشرة متكاملة لمساعدة الفقراء والأقليات (الأطفال، المرأة، المسلمين، الأجانب) في الأحياء المتخلفة ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً.

وهذه المشروعات وغيرها مكنت أخصائيو تنظيم المجتمع من الحصول على اختيارات عديدة يمكن أن يكون لها تأثير في تغيير المجتمع كما يمكن إبراز أهم الاتجاهات المعاصرة لممارسة الطريقة مع هذا التطور والظروف في المجتمع الأمريكي كما يلي:

أولاً، تغييرات في المفهوم والفلسفة،

١- حدث ارتباط وثيق بين تنظيم المجتمع والعلوم الاجتماعية على الأخص الاجتماع وعلم النفس، وأصبح هناك تعاوناً بين علماء الاجتماع وعلماء تنظيم المجتمع في كليات الخدمة الاجتماعية لإعداد الطلاب لممارسة السليمة لتنظيم المجتمع.

٢- حدث تغير في اعتبار أهداف العملية وأهداف الانجاز أهدافاً واحدة وتشمل هدفاً أصلياً حقيقياً لتنظيم المجتمع وهذه الفكرة هي دائماً الأساس الفلسفي لتنمية المجتمع.

أهداف العملية والانجاز:

فأهداف الانجاز تهتم بمقابلة الاحتياجات بتوفير الخدمات والمؤسسات اللازمة لذلك وتحقيق أهداف متكاملة؛ أما أهداف العملية فهي تهتم بمساعدة سكان المجتمع على أن يصبحوا أكثر قدرة على مواجهة مشاكلهم بالإعتماد على أنفسهم واكتسابهم صفات التعاون بالمشاركة والتوجيه الذاتي.

٣- أثرت تنمية المجتمع في ذكر تنظيم المجتمع. أن العديد مما تركز عليه تنظيم المجتمع، فكلاً منهما يركز على الاحتياجات التي يشعر بها المواطنين والجهود الذاتية ومشاركة المواطنين والاهتمام بجميع المجتمع والاعتماد المتبادل بين النظم المختلفة في مواجهة مشكلات المجتمع وأحداث السنوات الأخيرة، تؤكد ارتباط تنظيم المجتمع بالتنمية الحضرية والحقوق المدنية والتنظيم الجماهيري للأسر ذات التدخل المحدود.

وقد زاد الاهتمام بتدريب الممارسين في تنظيم المجتمع في تليات الخدمة الاجتماعية على المجالات الجديدة مثل التنمية الحضرية وبرامج الفرص الاقتصادية وتنمية المجتمع.

٤- حدث تغيير في تنظيم المجتمع وهو ألا تقتصر تنظيم المجتمع على الممارسة على مستوى المجتمع المحلي بل تمارس على مستوى الولاية والمستوى القومي والمستوى الدولي.

٥- أصبح هناك اعترافاً بهدف ثالث لتنظيم المجتمع هو العلاقات ونموذج اتخاذ القرارات في المجتمع. وهذا واضحاً في أنشطة تنظيم المجتمع التي

نفذت عن طريق جماعات الحقوق المدنية ومنظمات المواطنين ذوى الدخل المحدود وكفاح ونضال جماعات العمل الاجتماعى.

٦- من أهم التطورات الحديثة فى فكر تنظيم المجتمع التركيز الحديث على اهتمام تنظيم المجتمع بالتغير الاجتماعى حيث ذكر رولاند وارين Ronald Warren فى نهاية عام ١٩٦٢ أن تنظيم المجتمع كانت تهتم بالمحافظة على بقاء النسق وحل المشكلات التى تنشأ داخل البناء المؤسسى.

والآن فى كتابات تنظيم المجتمع يعتبر التغير الاجتماعى الأساس الذى تركز عليه معظم العناصر سواء كان تغييراً فى المؤسسات أو البرامج أو السياسات أو قدرة المواطنين أو نماذج اتخاذ القرارات^(١).

حدث تغييرات فى المؤسسات والبرامج بأن أضيفت منظمات وبرامج جديدة لتصبح فى الآتى:

١- برنامج العمل الحقيقى:

وهو برامج تقوم أساساً على المشاركة القامة من المواطنين المحليين فى إدارتها وتلقيها.

٢- برامج المجتمع للأطفال والشباب:

مثل برنامج The Head Start أحد برامج العمل المجتمعى المخصص لمكافحة الفقر وهو يعمل على مساعدة الأطفال المتخلفين ثقافياً Culturathy

(١) مسد الفاروق حمودة، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

قبل دخولهم في الخبرات المدرسية على أساس مشاركة الآباء في جهود تحسين أحوال المجتمع عامة بدلاً من التركيز على تحسين النواحي التعليمية فقط.

ومن ناحية أخرى فقد إهتم مكتب الفرص الاقتصادية والموافقة على ١٥ برنامجاً للشباب تحت عنوان تنمية الشباب وأساسها المشاركة التامة من جانب الشباب في إدراتها وتقويمها.

٢- التنظيم في مجتمعات البيض:

وتتمثل في البرامج والخدمات التي تقدم للفقراء من البيض الأمريكيين مثل عصبة الحضر Urban League والمؤتمر العام لبرامج الكنيسة البروتستنتية والذي قام بمعاونة البيض بالمدح والخدمات الخاصة.

• منظمات المستأجرين مثل مجالس المستأجرين.

• برامج التجديد الحضري وتجديد الأحياء الشعبية وبرنامج المدن النموذجية الحديثة.

ثالثاً: تغييرات في أدوات وأساليب تنظيم المجتمع:

لقد حدث تغييراً كبيراً في مجال أدوات وأساليب تنظيم المجتمع، وهناك اهتمام متزايد نحو التركيز على طبيعة التخطيط وبالأخص إلوب التخطيط الإنجازي من خلال التنظيم والمشاركة والعمل الاجتماعي.

وبالنسبة للعمل الاجتماعي هناك إدراك لمكانة الصراع في المجتمع الديمقراطي وتكتيكات واستراتيجيات العمل الاجتماعي وعلى الأخص هناك

تركيز على العمل الموجه وإعتراف كبير بالمشكلات التي تواجه التنظيمات الجماهيرية وما يتعلق بالاستراتيجيات وأساليب الاتصال ومكانة التمرد والعصيان المدني. والخلفية الاستراتيجية والفلسفية للاختيار بين إتجاه العنف أو اللاعنف.

وللتقليل من مجال العنف هناك تركيز على الاتصال Communication وتعليم المجتمع، والتعليم بالطبع يتحقق عن طريق أهداف العملية، وتحقيق هذه الأهداف العملية، وتحقيق هذه الأهداف العملية، تحركت تنظيم المجتمع نحو الارتباط بتعليم الكبار Adult Education وهذا يتطلب من المنظم الاجتماعي فهم أساليب ومهارات تعليم الكبار. أما عن مجالات العمل في تنظيم المجتمع،

فقد قدم جاك روثمان Jack Rothman⁽¹⁾ نموذجاً لمجال ممارسة تنظيم المجتمع حيث قسم ممارستها في ثلاثة مجالات تشمل:

١ - تنمية المجتمع المحلي Losslity Daveiepmment وتتمثل في العمل مع جماعات المجتمع المحلي فيما تهدف إليه تنمية المجتمع، والتركيز على عملية بناء المجتمع والعمل من خلال تنظيم يمثل فيه قطاعات المجتمع ويحاول المنظم الاجتماعي تحقيق أهداف التغيير عن طريق تمكين سكان المجتمع من الانفعات على العديد من الاجتماعات العامة المشتركة والقيادة بمشاركة من العوامل الهامة في هذه العملية.

(1) Jack, Rothman, "Three Models of Community Organization Practice" (In) Fred Cox, et al., Strategies of Community: A Book of Reading (Iinos, F.E. peach, Publisher, 1970)

٢- العمل الاجتماعي Social Action ويتم عن طريق الجماعات والمنظمات التي تحاول أن تهدف في سياسات المؤسسات أو تعمل على أحداث تغييرات في توزيع القوة، مثل ذلك جماعات الحقوق المدنية والحركات الاجتماعية، والواقع أن الاحتكاك والمشاركة من أهم العناصر التي تركز عليها هذا الاتجاه.

٣- التخطيط الاجتماعي Social Planning التخطيط هو الأسلوب التقليدي لتنظيم المجتمع منذ مجالي الرعاية، وقد كان الاهتمام الأول، لهذا الاتجاه هو تنسيق الخدمات الاجتماعية. وقد إتسع هذا الاتجاه حالياً ليشمل تخطيط وتنمية البرامج في معظم أنساق الرعاية الاجتماعية مثل الإسكان والصحة العامة والتعليم ويعتمد هذا الاتجاه على حل المشكلات بطريقة منطقية واستخدام الأساليب الفنية كالبحث والتحليل ويعتمد هذا الاتجاه على القيادة والاستعانة بالخبراء والواقع أن هذه النماذج الثلاثة متداخلة ومتصلة وليست منفصلة^(١).

رابعاً، تغيرت في دور المنظم الاجتماعي،

لقد تقدم في تحديد أدوار المنظم الاجتماعي، فقد كانت الفكرة السائدة لدور المنظم هو دور المنظم أو المساعد Enabler وأصبح الآن هناك اتفاق على أن المنظم الاجتماعي يؤدي أدواراً متعددة ومختلفة^(٢).

(١) مسعد الفاروق حمودة، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

(٢) مسعد الفاروق، مرجع سابق، نقلاً عن:

- Arther Danham: The New Community Organization: New York: Thomas Y. Crowell Company, 1970, p. 92.

أ - فقد حدد موارد روبرت موراي Muray Ross أدوار المنظم في (المرشد - الممكن أو المساعد - الخبير - المعالج) .

ب- وأصناف فيولت سيدر Vilouu Sider أوار (المعلم - المفسر أو الموضح - الوسيط والحكم - المفاوض) .

ج- وأصناف روبرت ماكرو Robert Macro أوار (المستشار منظم الكبار المشجع) .

د- وأصناف إروين ساندوز Irwin Sanders أدوار (المحall - المخطط - منظم التغيير - موجه البرامج) .

هـ- وأصناف رونالد وارين Ronald Warren أدوار (المحفز - المقيع - المعترض) .

و- وأصناف شارلز جرومر Ghariss Grosser أدوار (المدافع - المنشط الوسيط) .

ز - وأصناف آلان كونرو Alan Connoro أدوار (المبادر - المستثير) .

ح- وأصناف ديموند كونر Demond Connore أدوار (الملاحظ - الشخص - الاستراتيجي) .

ويتضح أن دور المنظم لم يقتصر على المساعد أو الممكن كما كان في الماضي، بل اتسع وأصبح متعدد ومختلف باختلاف الموقف والظروف، ففي أحوال كثيرة يكون خلق المشاركة والقيادة، وهو يقوم بالقيادة غير المباشرة، ويعمل على مد مؤسسته بكل المعلومات والتصورات والموارد والمصادر التي

تتعلق بالمشكلات وعلاجها، ويجب أن يعمل المنظم باستمرار على تغيير وتوضيح وتقديم الاقتراحات وتحليلها، ويتدخل كعضو ديناميكي في العمل على مساعدة الجماعة لأختيار الأهداف والقرارات التي تساعد على إمكانية ترجمة هذه الأهداف والقرارات إلى برامج يمكن تنفيذها كما يجب على المنظم أن يكون تحبيراً في تنفيذ عمليات وخطوات تنظيم المجتمع.

كما أن المنظم الاجتماعي يؤدي أدوار أخصائي العلاقات المتبادلة ومساعد المدير المخطط وقائد اللصنال ورجل الدولة الاجتماعي (١) ..

خامساً، تغييرات في الاستراتيجيات والتكتيكات،

من الاتجاهات الحديثة في ممارسة تنظيم المجتمع أن المنظم الاجتماعي أصبح يستخدم عدة استراتيجيات وتكتيكات في تعامله مع الأفراد والجماعات والتنظيمات والمنظمات والمجتمع لإحداث التغيير المقصود، ويقصد بالاستراتيجية «المهج الذي يستخدمه المنظم الاجتماعي للتأثير في سكان المجتمع، ويقصد بالتكتيكات «الأساليب الفنية أو الإجراءات التنفيذية التي تتبع لممارسة وتحقيق الاستراتيجية».

هذا وقد وضع رونالد وارن ثلاثة أنماط للاستراتيجيات ترتبط بمدى الاتفاق بين الأعضاء في القيم والاهتمامات (٢).

(١) سامية محمد قنديل، مقدمة في ممارسة الخدمة بأجهزة تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ١٩٥.

(2) Robertt Pelman and Arnold Gurin: Community Organization and Social Planning" Op. Cit., p. 133.

أ- استراتيجيات التضامن Collaborative Strategies

وتركز على إقراض اتفاق الأعضاء في الإلتزامات والتفهم وفي الإمكان قبول الأعضاء الموافقة على الإقتراحات عن طريق تقوية العلاقات وتزويدهم بالمعلومات بالمعلومات والتشجيع والتحفيز.

ب- استراتيجيات الحملة Campaign Strategies

وتستخدم في حالة عدم موافقة الأعضاء على القضية المطروحة أو عند التصميم على حل قضية ما مع وجود احتمال توقع الوصول إلى موافقة على الاقتراح، وهذا نستخدم أحد هذه الاستراتيجيات (التعليم - الاقتناع - المعارضة المضاعطة - العمل على إعادة النظر مرة أخرى لإدراك أن الإلتزامات سوف تتشيع بصورة أفضل مما إذا تمت الموافقة على الاقتراح).

ج- استراتيجيات الاعتراض Contest Strategies

عندما يكون هذا اختلاف على القضايا المطروحة ويحاول بعض الأعضاء من أجل تحقيق هدف مخالف قد تتبع بعض الاعتراضات داخل المعايير الاجتماعية المعترف بها وبعضها قد ينتهك هذه المعايير.

كما أن هاري شبكت Harry Specht⁽¹⁾ وصف مختلف التكتيكات التي يمكن استخدامها لتحقيق التغيير ابتداء من استخدام التضامن إلى استخدام العنف والعلاقة بينهما والنتائج الأخلاقية والأدبية والاجتماعية التي يجب على المخطط الاجتماعي أخذها في الاعتبار قبل اختياره للتكتيك معين

(1) George, Brager and Harry Specht: Community Organization
Columbia: Columbia University Press, 1975, pp. 28 - 270.

وأوضح أن التكتيكات التي يستخدمها المنظمون الاجتماعيون وجمعيات المجتمع للتأثير في التغيير المجتمعي تركز على ثلاثة عوامل مترابطة متداخلة تشمل:

أ - جوهر القضية أو الهدف من الجهود كما يدركها كلا من نسق العمل والنسق المطلوب أحداث تغيير مقصود فيه .

ب- الموارد والمصادر التي تستخدم في التنفيذ لأحداث التغيير المقصود .

ج- العلاقة بين نسق العمل المطلوب أحداث التغيير فيه ، إن استراتيجية التغيير قد تستخدم عدة تكتيكات في وقت واحد كأساليب للتدخل لأحداث التغيير معتمدة على أهداف نسق العمل والمناخ التنظيمي الذي تم داخله العملية .

ومن التكتيكات التي تستخدم لتحقيق الاستراتيجيات التي ذكرت تكتيكات (الانفاق - المفاوضة - المسارمة - التعاون - النضال - الصراع - التعليم - العمل المشترك - المروق عن القيم أو المعايير القانونية - التحكيم - المتوسط) .

ثانياً، الاتجاهات المعاصرة لممارسة تنظيم المجتمع في مصر،

تأثرت الممارسة المعاصرة لطريقة تنظيم المجتمع في مصر بالتطورات التي حدثت في الخارج أي أمريكا على وجه الخصوص لذا نلحظ انعكاس الاتجاهات الحديثة السابقة على ممارسة الطريقة في مصر، إلا أن هناك بعض التغييرات التي تتسم بها الطريقة في مصر .

يعتبر ميل الأخصائيين الاجتماعيين في مصر إلى توطين أو أقلمة الخدمة الاجتماعية بما يتفق مع ظروف ومشكلات المجتمع أبرز الاتجاهات المعاصرة للطريقة في مصر (١).

وتبذل بعض المختاولات لتوطين الطريقة أي تحقيق الأهداف والاستراتيجيات والتكتيكات والمادة العلمية للطريقة حتى يصبح أكثر فاعلية في مصر.

المقصود بالتوطين،

محاولة أن تكون أهداف ومجالات وعمليات واستراتيجيات وتكتيكات والفلسفة الموجهة للخدمة الاجتماعية في المجتمع نابعة من جذور وقيم هذا المجتمع، حتى تكون أكثر فاعلية وجدوى وتساهم في النهوض بالمجتمع.

كما يقصد بالتوطين عملية دراسة الأساسيات العامة لمهنة الخدمة الاجتماعية من فلسفة ومبادئ والبقاء على هذه الأساسيات ثم التعرف على نماذج وأساليب الممارسة التي تلائم ظروف الواقع المحلي للمجتمع الذي تمارس فيه المهنة أي أن عملية توطين الخدمة الاجتماعية تستهدف في النهاية التوصل إلى نماذج ممارسة قابلة للتطبيق في المجتمع من المجتمعات بحيث تلائم هذه النماذج مع طبيعة الظروف الخاصة المميزة في هذا المجتمع (٢).

(١) إبراهيم رجب عبد الرحمن وأخرون، نماذج ونظريات تنظيم المجتمع، مرجع سابق، ص ١٧٧-١٨٣.

(٢) عبد العزيز مختار، توطين مهنة الخدمة الاجتماعية وعلاقتها بذلك بتطوير نماذج تعليم المهنة، المركز التجريبي لتدريب على تقويم المشروعات الاجتماعية، معهد التخطيط القومي، مذكرة رقم ٩١، القاهرة، سبتمبر ١٩٨١، ص ١٠.

أى بمعنى ربط وظائف الخدمة الاجتماعية والاعداد المهني بالظروف الثقافية الاقتصادية والسياسية وواقع حياة المجتمع.

وبناء عليه نبذل المحاولات لتحديد الحقائق الاجتماعية أو ممارسة الطريقة في مصر، والعمل على تعديل الممارسة الميدانية لتصبح أكثر توافقاً لمتطلبات المجتمع المصري.

وهناك عدة عوامل تساعد على توطين الخدمة الاجتماعية تشمل:

- أ - مهنة الخدمة الاجتماعية ليست ثابتة بل دينامية فقد تعرضت في أمريكا نفسها إلى تغييرات فما الذي نتوقعه من تغييرات في الدول النامية.
- ب - إنتشار واتساع الأخذ بالخدمة الاجتماعية في معظم الدول النامية.
- ج - اختلاف ظروف المجتمعات ونوعية المشكلات التي تواجهها مما يجعلها تختار ما يناسبها من أساليب الممارسة.

٢ - المشكلات في الدول النامية معظمها مشكلات عامة قومية وتبس الاحتياجات الأساسية للمواطنين ولا تعالج إلا بالتدبير لذا فإن الخدمة الاجتماعية الآن تركز على العمليات التنموية مع عدم إهمال العمليات الوقائية والعلاجية وأصبحت أهداف المهنة أهداف تنموية ووقائية وعلاجية.

والواقع أن ظهور خدمة اجتماعية تنموية متوطنة في مصر أو أى دولة نامية يجعل أمريكا نفسها تتعلم الخدمة الاجتماعية التنموية الجديدة وبدأت هذا بالفعل في مصر.

٣- يتناول التوطين ما يلي:

أ- أهداف الخدمة الاجتماعية في الدول النامية، أهداف تنموية بينما في أمريكا الأهداف علاجية في معظمها.

ب- القاعدة العملية ومنها علم الاجتماع وعلم النفس وعلم السياسة والقانون والعلوم الاجتماعية والنفسية الأخرى.

ج- الإعداد المهني للخصائي الاجتماعي ومستوياته ومستوياته.

د- مناهج الخدمة الاجتماعية بحيث تستوجب الأهداف والعمليات والاستراتيجيات والتكتيكات والقاعدة العلمية.

هـ- اختيار طلاب الخدمة الاجتماعية والصفات المطلوبة للممارس.

و- التطوع ومدته وصوره وتمويله وتدعيمه.

٤- نظراً لأن إنشاء أجهزة أساسية أولية لتنظيم المجتمع يحتاج إلى إمكانيات

وموارد ضخمة وأن مصر دولة نامية إمكانياتها ومواردها ضعيفة فقد

أزداد الإهتمام بممارسة طريقة تنظيم المجتمع في الأجهزة الثانوية عليها

في الأجهزة الأساسية الأولية، ومن الملاحظ أن معظم الأخصائيين

الاجتماعيين يعملون في أجهزة مضيقة ثانوية مثل المدارس

والمستشفيات والمصانع ووحدات الحكم المحلي في حين أن الأجهزة

الأساسية لا تستوعب الاعداد من الأخصائيين وهذا تطوير لأن

الأخصائيين في الخارج يمارسون الطريقة في الأجهزة الأساسية فقط.

٥- نشأت طريقة تنظيم المجتمع وتطورت في الخارج في المدن فهي نتاج

الحياة الحضرية، بينما في مصر فإن الطريقة نشأت وتجزرت في الريف نتائج الخبرات الريفية وكانت بدايتها نجرية غربية المدايل وسطائف عام ١٩٢٧ التي قامت بها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بالقاهرة.

٦- إتجهت ممارسة طريقة تنظيم المجتمع في مصر إلى الاهتمام بمواجهة المشكلات القومية مثل (مشكلة الأمية) ومشكلة التضخم السكاني بفرض ربط أهداف الطريقة بالأهداف القومية.

٧- تساهم الطريقة حالياً في أعداد الناس للتغيير الثقافي والفكري والتكولوجي الذي يؤدي إلى تغييرات في نظم المجتمع، وتترافق قدرة الناس على مواجهة التغيير على ما يلي:

- الاستعداد الفكري والعقلي العام للمجتمع.

- القيم والاتجاهات والتقاليد.

- وجود حافز التغيير.

- الاستعداد المهني والفني للتطور والتغيير.

- فاعلية القيادات.

- كفاية الأجهزة الأهلية والحكومية.

- توافر الامكانيات والموارد.

٨- أصبح من أهم الدعائم التي تعتمد عليها طريقة تنظيم المجتمع للنهوض

بالمجتمع من جميع جوانبه كأهداف تنمية التعاون المتبادل بين المهن المختلفة لتمكين الإنسان من السيطرة على بيئته الطبيعية.

٩- من الاتجاهات الحديثة للطريقة أيضاً الربط بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومى فى تنمية ائمجتمعات المحاية حيث لا يمكن للمنظم الاجتماعى أن يتعامل مع المجتمع المحلى متجاهلاً تأثير المجتمع الأكبر لذا فإن هناك مستويين للتدخل المولى:

• متسوى أفقى، يتمثل فى العمل مع المجتمع المحلى ومنظماته.

• مستوى راسى، ويتمثل فى ربط العمل المحلى بالعمل مع مراكز اتخاذ القرارات والمنظمات القومية من أجل تنمية المجتمع المحلى.

١٠- هناك نزعة تكاملية بين طرق الخدمة الاجتماعية أى اتجاه عام تكاملى لممارسة الطرق بصورة متكاملة، فطرق الخدمة الاجتماعية ليست منفصلة بل تمثل وحدة واحدة متكاملة حتى أصبح الاتجاه الحديث ينادى بطريقة واحدة هى طريقة الخدمة الاجتماعية، وقد شمل هذا الاتجاه التعليم بكلليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية وتدريب طلابها وكذلك اتجهت إليه جميع الهيئات والمؤسسات والمنظمات والأجهزة الاجتماعية المسئولة عن ممارسة الخدمة الاجتماعية فى مصر (١).

(١) مسند الفاروق حمودة، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

الفصل الثالث عشر

حالات تطبيقية في تنظيم المجتمع

- مقدمة : كيفية تحليل مواقف العمل مع المجتمعات
- الحالة الأولى : دراسة تقييم الاحتياجات لإحدى المناطق الحضرية الفقيرة في الإسكندرية
- الحالة الثانية : محضر اجتماع مشترك للقيادات الشعبية والتنفيذية بإحدى القرى لدراسة حاجات ومشكلات القرية.
- الحالة الثالثة : تسجيل لمقابلة مع رئيس مجلس إدارة إحدى جمعيات تنمية المجتمع الريفي.
- الحالة الرابعة : محضر اجتماع مجلس إدارة الاتحاد الإقليمي.
- الحالة الخامسة : محضر اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد الإقليمي.

كيفية تحليل مواقف العمل مع المجتمعات(*)

مقدمة:

إن ما يسترعى اهتمام طالب الخدمة الاجتماعية هو كيفية توظيف الإطار النظري للمهنة في المواقف الفعلية. (العملية) التي يواجهها .. بل أن كثير من التساؤلات توجه خلال المحاضرات .. من جانب الطلاب ... بعضها يلصب على كيفية ربط الموضوعات النظرية ببعضها؟ والبعض الآخر يدور حول مدى مناسبة ما يدرس للثقافة السائدة في المجتمع والإطار الفنى الموجه للسلوك؟ كما تدور تساؤلات أخرى حول امكانية الالتقاء بين الممارسين والمُتَظَرِّين .. بحيث لا يفكر كل جانب في جهة ويترك طالب الخدمة الاجتماعية حائراً بين أبعاد النظرية وواقع الممارسة بل أن بعض الطلاب يأخذهم الحماس الشديد والاعتزاز بالمهنة .. فيقفون موقف عداوة تجاه من يمارسونها بالمؤسسات وخاصة عند رؤية ما يخالف ما درسه في قاعات الدرس .. وإن كانت هذه القضايا هامة وتستدعى الاجابة عليها إلا أن هناك موضوعات أخرى ترتبط بكيفية توظيف الإطار النظري في تحليل المواقف التي تدرس نظرياً أيضاً خلال المحاضرات والتي ترتبط بعضها بممارسات في طريقة خدمة الفرد، وخدمة الجماعة، وتنظيم المجتمع .. ورن كانت خدمة الفرد أكثر رواجاً وتطبيقاً لأن الإطار النظري الخاص بها أكثر وضوحاً كما أن معظمه مستمد من نظريات علم النفس .. إلا أن الأمر

(*) هذا الجزء مأخوذ عن أ.د. رشاد أحمد عبد اللطيف، من كتاب مجالات أجهزة في تنظيم المجتمع، رشاد عبد اللطيف، وآخرون، قسم تنظيم المجتمع جامعة حلوان، ص ٢٧٤ -

يختلف تماماً في ممارسات طريقة تنظيم المجتمع التي تركز على أكثر من علم .. وبعض هذه العلوم كثير الحركة والتغير سواء ما يتعلق منه بعلوم السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماعى.

.. هذا إذا كان التحديث فى الإطار النظرى .. أما جوانب الممارسة .. فمؤثرات طريقة تنظيم المجتمع كثيرة .. إلا أن الممارسة الداخلية فيها يغلب عليها الطابع العلاجى وقد يذهب الممارسون بهذه المؤسسات فى الأعمال الادارية والفنية ويتركزون الممارسات الحديثة فى تنظيم المجتمع.

لذلك .. فى هذه الرزيقات نحاول أن نضم إطاراً يمكن لطالب الخدمة الاجتماعية - ولمن يهتمون بمواقف العمل مع المجتمعات - أن يتدارسوه ويضيفوا إليه أو يحذفوا منه بما يلقى الإطار المعرفى والتطبيقى للطريقة.

وهذه بعض المحددات التي تساعد فى عملية تحليل المواقف أو الحالات المجتمعية . وسوف تساعد النقاط الآتية فى إعطاء تصور عام لطريقة تنظيم المجتمع قبل الدخول فى مناقشة المواقف العلمية.

أولاً، الإطار النظري للتحليل،

ونقصد به الامام الممارس لطريقة تنظيم المجتمع بما يلقى عليه مذهب تنظيم المجتمع من مصطلحات ومفاهيم متعارف عليها فى العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع، الاقتصاد، السياسة، العلوم الشرعية، العلوم النفسية ... الخ) بما يساعد الممارس على ايجاد نوع من التكامل بين هذه الاموال وتسهيل عليه عملية الاتصال بوحدات المجتمع سواء كانوا قادة، متطوعين، افراد المجتمع مؤسسات .. الخ كما يسهل عليه الاتصال

بالممارسين من زملائه فى قطاعات اخرى من المجتمع وفى فهم اساسيات التخصص واكتشاف نقاط القوة والضعف فى اساليب الممارسة قياساً بالإطار الهمنى النظرى.

ولكى ندلل على أهمية فهم الممارس لكل الديناميات السائدة فى المجتمع لما لها من انعكاس قد يكون ايجابى .. وقد يكون سلبى على الممارس ما حدث فى الموقف التالى ، لقد عملت فى إحدى المجتمعات المحلية بمصر .. فى منطقة شعبية وكنت حديث التخرج ومتحمساً جداً للمهنة ككل وللتخصص فى طريقة تنظيم المجتمع ، وقد أردت ان اعمل مشروع يفيد هذا المجتمع بالتعاون مع طلاب التدريب والمسؤولين بوحدة الضمان الاجتماعى التى كنت أدرب الطلاب بها .. وتبلورت الفكرة فى عمل مشروع لمحو الأمية للكبار ، وقد لاقى هذا المشروع ترحيب من المسؤولين بالمجتمع - وأقصد بالمستولين - هنا الرسميين وهم نظار المدارس أو مدراء المدارس .. وقد تم فعلاً افتتاح فصل لمحو الأمية وجاء بعض الشباب بالإضافة إلى طلاب التدريب للمساعدة فى عمليات التعليم .. وبعد مضى حوالى شهر .. قل عدد الدراسين من ٢٧ طالباً كبير إلى ثلاث وهمس أحدهم لى بقوله أن هناك فصل لمحو الأمية افتتح فى مقر إحدى الجمعيات الأهلية وأنهم يملحون الدراسين هدايا ويعطونهم شهادة رسمية بالإضافة إلى أنه يقولون لهم .. انه بعد الحصول على التعليم الملائم يمكن الحاقهم بعمل مناسب ، فقلت له ومن هو المسؤول عن هذا البرنامج فقال احد القيادات الطبيعيين بالمجتمع .. وأخذت أمه وذهبت لمقابلته .. وقد قابلنى بترحاب شديد .. وقال أن المشروع الذى تقوم به جيد .. فقلت له بما أنه جيد لماذا

قمتم بعمل مشروع مماثل له ولماذا لم نتشاور معاً في هذه الأمور .. إلا أنه ردّ قبحم شديد .. قائلاً وبعيداً علمتم مشروعكم هل اتيتم وأخذتم المشورة منا، ووجدت نفسي أمام الموقف فعلاً حائراً وقبل أن أجيب عليه .. استم في حديثه قائلاً .. إننا هنا قيادات منذ وقت طويل ونعرف احتياجات المجتمع .. وهل تكون انكم بذلك سوف تؤثرين على مكانتنا بين أبناء الحي أبناء الحلة .. وقد تداركت الأمر وعرفت أن الموضوع ليس بسيطاً .. فقل له .. اننا لا ننكر أهميتكم ولا نود أن نؤثر عليكم .. وكل ما في الأمر أننا نحاول أن نجرب بعض المشروعات وفي مرحلة التجريب نخشى أن يفشل المشروع وقد يؤثر ذلك عليكم أيضاً وأنه إذا كنا لسأل فيكم على حد قولك .. فالأمر الآن أمامنا للتعاون سوياً .. فرد قائلاً .. أننا قد انجزنا مشروعنا .. وانكم انجزتم مشروعكم وأنه أفضل ان يستمر في نشاطهم بمفردهم وانتهى الحوار وعند هذه النقطة .. لأنه كان مصراً على الانفراد بالمشروع .. وهو والقيادات التي كانت معه ..

وينظرة فاحصة على هذا الموقف نجد أن بعضها يتعلق:

- أ - بعملات الدراسة في تنظيم المجتمع.
- ب - القيادة في تنظيم المجتمع.
- ج - أهمية احتواء الاطراف جميعها الموجودة في المجتمع قبل التفكير في أي مشروع.
- د - الاستراتيجيات الخاصة بتنظيم المجتمع .. وأساليب الإقناع والتفاوض.
- هـ - مبادئ طريقة تنظيم المجتمع .. الخ ..

وعلى هذا يتكون الإطار النظري من:

أ - قاعدة معرفية عامة: مستمدة من العلوم الاجتماعية والسلوكية والشرعية والتي يستفيد منها المنظم الاجتماعي في وضع أسس برنامج تدخله المهني ومواجهته للمواقف المجتمعية.

ب- قاعدة مهنية: مستمدة من طرق الخدمة الاجتماعية (فرد - جماعة - مجتمع) بالتركيز على الجوانب المهنية المتعلقة بطريقة العمل مع المجتمعات وأنسب الجوانب التي يمكن الاستفادة منها من الطرق الأخرى سواء ما يتعلق بالمقابلة في خدمة الفرد وأساليب التعلم وكذلك التفاعل الجماعي في خدمة الجماعة والقيام بتنظيم جماعات العمل المجتمعي.

ج- الممارسة الميدانية والتطبيق العملي للقاعدة المعرفية والقاعدة المهنية وتوظيف هذا الإطار النظري في مجال الممارسة وحسب نوعية الموقف الذي يواجهه المنظم الاجتماعي.

جوانب الإطار النظري المهني للمنظم الاجتماعي:

- الأطر النظرية المتعلقة بالعمل مع المنظمات الخاصة بالرعاية الاجتماعية:

- التعرف بزيارات مهنية مثل (مثل المنظمة - عضو الفريق - المبادل المطالب - المفاروض - واضع الاستراتيجية - مكون الأهداف) ..

الاطار النظرية المتعلقة بالتنمية،

- الألمان بأسس Process العملية والجوانب المتعلقة بإنجاز الاهداف Task
- العمليات المتعلقة بدراسة المجتمع ودراسة الاحتياجات.
- القيام بأدوار مهنية مثل (دور المنظم كمنظم - كمخطط - كمساعد في وضع البرامج - الشارح - الموجه).

الاطار النظرية المتعلقة بحل المشكلات المجتمعية،

- الألمان بنموذج حل المشكلات.
- دراسة الاحتياجات.
- ثانياً، المنهجيات والموضوعات التي تهتم عند تحليل المواقف (الحالات)،
لذلك يهتم عدد تحليل المواقف الالمان بما يلي:

١- مبادئ طريقة تنظيم المجتمع.

- ٢- المفاهيم المستخدمة في الطريقة (حاجية - مشكلة - تنظيم اجتماعي منظمة اجتماعية - مليات التبادل والتدقيق - العجز من أداء الوظائف الاجتماعية).

٣- النظريات العلمية للاجتماع والعلاقات بين المنظمات مثل:

- نظرية التبادل.

- نظرية الدور.

- نظرية التفاعل.

- العلاقات الاجتماعية.
- نظرة المنظمات.
- نظرية اللعب.
- نظرية الاتصال.
- ٤- خطوات طريقة تنظيم المجتمع:
- الدراسة ، الخطة التنفيذ، المتابعة، التقويم.
- ٥- استراتيجيات تنظيم المجتمع:
- الإقناع - الضغط.
- ٦- الأساليب الفنية للطريقة (التفاوض، اللوبي، الحملة، التعاون).
- ٧- القيادة (أنواعها - طرق تدريبها - اكتشافها).
- ٨- أدوات الطريقة.
- (الاجتماعات - المؤتمرات - المقابلات).
- ٩- أساليب التسجيل المستخدمة في تنظيم المجتمع.
- ١٠- أدوار المنظم الاجتماعي وخصائصه.
- (المخطط، المرشد، المساعد، المدافع، الوسيط، المحلل، المنسق .. الخ).
- ١١- نوعية المجتمع الذي يعمل في إطاره المنظم الاجتماعي.
- ١٢- نوعية المستفيدين من خدمات المنظم الاجتماعي.

إن إدراك طالب الخدمة الاجتماعية والممارس المهني لهذه الموضوعات سوف يثرى من ممارسته العلمية ويزيد من فعاليته وإدائه المهني.

كيف تحلل الموقف

أولاً، لابد من التفكير كثيراً قبل البدء في الإجابة .. حيث أن الإمام بجوانب الموقف ككل وربط الأجزاء ببعضها سوف يساعدك في الوصول إلى اجنبه متميزة ومتأنية ويجذبك العشوائية أو القصور في معالجة جوانب المشكلة.

ثانياً، استخدام دائماً المصطلحات الفنية للطريقة وابتعد عن استخدام اللغة العامية وحاول أن تفسر الموقف بإضافة معلومات جديدة .. ولا تضر الشيء بنقص الشيء، كمن حلل الماء بالماء.

ثالثاً، استمع بخبرتك في التدريب الميداني .. إذا كانت قد مرت عليك مواقف مشابهة لذلك ولا تتردد أن تقع في الخطأ .. فغالباً ما يكون سبب فشل الطالب هو عدم الثقة في معلوماته .. ولكن اكتب المعلومات التي لديك ودرر مناقشتك للموقف بأسلوب سليم ومعالجة جيدة .. وثق أن الله سبحانه وتعالى سوف يوفقك.

إبعاء تنقسم المواقف التي تتطلب الوصول إلى حل إلى:

أ - مواقف بها خطأ مهني.

ب- مواقف لا يوجد بها أخطاء مهنية.

بالنسبة للعنصر (أ) الخاص بالمواقف التي توجد بها أخطاء مهنية. لاحظ ما يلي:

١- ما هي نوعية الخطأ .. هل يرتبط بالمجتمع، أفراد المجتمع، البرامج، المؤسسات، الأخصائي الاجتماعي نفسه.

٢- ما هي المبادئ أو العمليات المهنية التي لم يطبقها الأخصائي الاجتماعي في هذا الموقف.

٣- ما الذي كان يجب على الأخصائي الاجتماعي القيام به لمواجهة هذا الموقف.

مثال: «انفعال الأخصائي الاجتماعي أثناء مناقشة إحدى الموضوعات، خطأ مهني يتعارض مع أحد سمات المنظّم الاجتماعي وهي القدرة على ضبط المشاعر . ويتعارض مع مبدأ التقبل .. ويتعارض مع قيم المهنة»

ومن هنا في حالة المواقف التي يتم بوجود أخطاء مهنية لابد أن يشير الطالب إلى: «عنه» الخطأ المهني .. وما يجب أن يلتزم به الأخصائي (المنظّم) الاجتماعي. فـ .. «مفهوم مهنية (مربطة بالمبادئ - ..» «تلك» .. «عظيم المجتمع» .. سمات الأخصائي ..»

ب- بالنسبة لهذا العنصر والخاص بالمواقف الجيدة .. فالنقد هنا لا يستدعي مشقة كما هو الحال في العنصر السابق ويكتفى الطالب بالآتي:

- الإشارة إلى نواحي القوة في التصرف المهني .

- أهم النواحي المهنية التي يلتزم بها المنظم الاجتماعي .

- قد يشمل ذلك الإشارة إلى (أهم المبادئ - الاستراتيجيات - الأدوات .. الخ) التي قام المنظم الاجتماعي بالالتزام بها عند مواجهة الموقف .

خامساً: إن التمامك ومهارتك في استذكار الاطار النظري للطريقة، ومواظبتك على حضور الدرس ومتابعة استاذ المادة واستذكار ما تكلف به أولاً بأول وعدم تحرجك في أن تسأل وفي الوقت المناسب سوف يمكنك من أن تكون ماهراً في مناقشة الموقف وناقداً جيداً في المستقبل ..
بإذن الله .

وفيما يلي عرض للنوعية المواقف التي قد يواجهها المنظم الاجتماعي يتتبعه بعد عرض لمواقف عملية من البيئة نفسها أو من مجتمعات أخرى بهدف تنمية المهارة في العمل بطريقة تنظيم المجتمع .

دراسة تقييم الاحتياجات لأحد المناطق

الحضرية الفقيرة في الاسكندرية (٥)

دراسة لتحديد احتياجات منطقة حضرية متخلفة في محافظة الاسكندرية الفكرة المقدمة من هيئة اليونيسيف هو تقديم نموذج لمجتمع يشارك في التعبير عن مشاكله ومن مسئولية التخطيط والتفويض لبرامج تواجه احتياجاته كما يشعر بها - أى أن الهيئة ترمى إلى تقديم أحد المجتمعات الحضرية ذات الاحتياجات الحادة لتساعد في المشاركة في إيجاد الحلول العملية لتلبية هذه الاحتياجات.

ومن الطبيعي أن يكون الخطوة الأولى لهذا الهدف هو البحث العلمى لتحديد أحد المجتمعات في حدود الاسكندرية والتي تعاني من احتياجات حادة ثم تصنيف هذه الاحتياجات كما يعيها لبناء هذا المجتمع.

وكانت هذه هي المهمة التي أوكلت إلى مجموعة من أساتذة جامعة الاسكندرية مختلفة التخصصات لتغطية جميع أوجه احتياجات مجتمع الدراسة. أى أن الهدف من الدراسة التي قامت بها مجموعة الاساتذة هو تحديد احتياجات أحد المناطق الحضرية بمحافظه الاسكندرية ذات المشاكل الحادة.

(٥) هذه الدراسة قامت بها هيئة اليونيسيف بالتعاون مع جامعة الاسكندرية مهلة في بعض كلياتها المتخصصة وهي (كلية الطب - كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، قسم الانثروبولوجيا - المعهد العالي للصحة - المعهد العالي للتعليم) والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالاسكندرية.

ولما كانت الاسكندرية مكونة من ثلاث عشرة منطقة سكنية لذا كان
يتعين استخدام مؤشرات اجتماعية وصحية اقتصادية لكي يتم اختيار اكثر هذه
المناطق معاناة من المشاكل الاجتماعية والصحية والاقتصادية وبالفعل تم
الاتفاق على سبعة مؤشرات وهي التي امكن الحصول على ارقامها لكل من
الثلاث عشرة منطقة بالاسكندرية وهي:

- ١ - معدل الأمية.
- ٢ - معدل البطالة بين الإناث والذكور.
- ٣ - متوسط حجم الأسرة.
- ٤ - معدل الازدحام بالمنزل.
- ٥ - النسبة المئوية للمنازل بدون توصيلات للمياه.
- ٦ - النسبة المئوية للمنازل بدون كهرباء.
- ٧ - معدل وفيات الأطفال الرضع بالتعاون مع هيئة التعبئة والاحصاء
بالاسكندرية.

وبناء على معدلات هذه المؤشرات السبع وجد أن منطقة المشية
وكرموز هي اقلها تأهيلاً من المؤشرات السلبية ولما كانت كرموز بها
أعلى نسبة من إجمالي السكان بالاسكندرية وجميع الشبكات بداخلها اعتبرت
متخلفة فقد وقع الاختيار عليها كمطقة للدراسة.

وكما موز هي إحدى مناطق غرب الاسكندرية ويبلغ عدد سكانها حسب

آخر احصائيات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء سنة ١٩٨٦ عدد ١٩٦٢٨٠ نسمة وهى تكون ٦,٧ ٪ من اجمالى سكان الاسكندرية.

وتبلغ الكثافة السكانية بها فى الكيلو متر مربع ٥٩٤٧٩ نسمة وتحتوى على عشرة شياخات اعتبرت جميعها متخلفة بناء على المعايير الاجتماعيه، ثم كان من الأفضل اختيار احدى هذه الشياخات لتنفيذ الدراسة على أن تكون ايضاً الأكثر تخلفاً ومعاناه.

ومرة أخرى استخدمت بعض من المؤشرات السبع السابقة وذلك لصعوبة الحصول على الارقام للشياخات منفردة مع إضافة مؤشرات جديدة وهى عامل السلامة بالمنطقة ووجود حد أدنى من المواصلات لوصول الباحثين اليها وايضاً مدى استعداد الأهالى للتعاون - وبناء على هذه المؤشرات تم اختيار شياخة كرموز غرب للدراسة.

ولتحديد احتياجات هذه الشياخة استخدمت عدة طرق بحثية للاتصال بجميع المستويات الادارية والأهلية بالشياخة للتعرف على هذه الاحتياجات وكانت الطرق البحثية المستعملة خمس طرق وهى:

١- الاطلاع على السجلات الرسمية من جميع الادارات الرسمية بالشياخة للتعرف على البيانات الأساسية.

٢- الملاحظة الحقلية والالتقاء ببعض افراد السكان اثناء ساعات العمل واثناء الاجازة الاسبوعية وتسجيل الحقائق البيئية.

٣- إجراء مسح حقلى لعينة ممثلة من أسر الشياخة (بلغت بخمسمائة عائلة) حيث تمت المقابلة مع الأسر وجميع البيانات المطلوبة.

٤- للتعرف على آراء واتجاهات قيادات الشياخة تمت مقابلة القيادات التنفيذية (٢٦ قيادة) وقيادات المجلس الشعبى المحلى (١٧) ثم سبع من القيادات الشعبية وطلب منهم ملئ استمارات معدة لهذا الغرض. وتبع ذلك استقبالتهم فى ورشة عمل لكل مجموعة وذلك للتعرف على أولويات مشاكل الشياخة كما يرونها وكذلك توصياتهم لطرق حل هذه المشاكل.

٥- كذلك استخدمت طريقة الدراسة العميقة وذلك للحصول على المعلومات الانثروبولوجية للشياخة حيث تمت مقابلات مكثفة مع بعض القيادات الشعبية المختارة استخدمت نفس طريق المقابلات المكثفة مع بعض القيادات النسائية الشعبية (١٨٠ سيدة) للتعرف على المشاكل من وجهة نظر الأمتها.

ويمكن تلخيص النتائج بما يلى:

١- بالنسبة للبيئة الطبيعية بالشياخة:

فقد أظهرت نتيجة الملاحظة العقلية وأدراسة الانثروبولوجية إن سكان هذه الشياخة يعيشون فى ظروف بيئية رديئة حيث طرق الشياخة ضيقة وقذرة غير مضاءة فى كثير من المواقع وتعرضها اكوام وقلال من القمامة كما أن طيفح المجارى متواجد على مسافات قصيرة بين وحول المنازل - كذلك هناك مشكلة أمنكان ملحة حيث يسكن ٧١,١ ٪ من العائلات بمنازل قديمة وبعضها آيل للسقوط وكما ذكر بعض الأهالى وأكدها أحد القيادات لا سيما فى هذه الشياخة بدون انهيار أحد المنازل وهناك على الأقل ٤ ٪ من منازل بدون مياه نظية - هذا وقد ذكرت مشكلة انخفاض مستوى النظافة

١٠٠٠ ... في الشبكات ... لعائلات وعائلات عيلة
الدراسة وفي مقابلات بعض السكان.

١ بالنسبة للبيانات الاجتماعية،

كانت الأمهات في سن الانجاب مع الأطفال أقل من ١٥ سنة يمثلان
حوالي ٥٥٪ من سكان الشياخة وهذه إحدى صفات المجتمعات النامية حيث
نحتاج هذه المجموعة إلى تكثيف الخدمات المقدمة. والنسبة الاعتمادية
للس صمير حوالي ٤٩٪، معظم السكان مسلمون وأصلاً من الإسكندرية
ولكن هناك ٢٠٪ أصلاً من الصعيد، ٨,٢٪ أصلاً من الوجه البحري -
الصفة السائدة في الأسرة هي الزوجة الواحدة فقط ٢٪ من الأزواج لهم
أكثر من زوجة.

٢- التعليم،

كانت نسبة الأمية مرتفعة حيث بلغت ٤٩,٥٦٪ من السكان أكثر من ١٠
سنوات من العمر وقد ذكرت الأمية كمسكلة حادة من جميع القيادات
التفذية والشعبية

- كانت الدروس الخصوصية إحدى المشاكل الملحة والتي ذكرتها

٧٣,٤٪ من عائلات الدورات

- أما التسرب من المدرسة فقد تضاربت واختلقت الأرقام الرسمية مع
الواقعية وإن كانت أعلى، أما بين تلاميذ المرحلة الابتدائية حيث سجلت
٧,٥٪ ثم الاعدادية بلغت ٣٪ وذلك في البيانات الرسمية أما بين عيلة
الدراسة فقد بلغت ١٢,٥٪ في المرحلة الابتدائية، ١٠,٥٪ في المرحلة

الاعدادية وكانت أهم الاسباب التي ذكرت عن تشريب هي الرسوم المتكررة:
يليه احتياجات الاسرة المادية واعتمادها على عمل الأطفال وقد تأكدت هذه
الأسباب في الدراسة الانثروبولوجية.

٤- العمالة،

كانت نسبة البطالة لمن في سن ست سنوات فأكثر في الشياخة ١٢,٩ %
وبالتفصيل ٣٣,٦٦ % للإناث مقابل ١٠,٢٢ % للذكور كما ذكر في بيانات
التعبئة والاحصاء ١٩٨٦ بينما أظهرت الدراسة المسحية أن نسبة البطالة بين
عائلات الاسر المدروسة كانت ١,٣ % فقط - ولكن الدراسة الانثروبولوجية
أظهرت بالحاح احساس المجتمع بالبطالة بين شباب الشياخة خاصة الشباب
المتعلم كما ذكرها أفراد قيادات الشياخة كأهم المشاكل بها.

٥- الصحة،

أ - لم تتمكن الدراسة من العثور على أي بيانات منفصلة للشياخة لحساب
المعدل ب- الحيوية.

ب- معدل وفيات الرضع كما ظهر من الدراسة المسحية بلغ ٤٢,٦ في
الألف وهو يعتبر معدل مرتفع بالنسبة لمعدل الاسكندرية ككل وهو ٢٧,٨
في الألف.

ج- التخصيمات غير مكتملة فقد وجد أن ٧٩,٥ % فقط من الأطفال الرضع
تم تسجيلهم بعد امر من انظار - ومن هنا كانت اثار
عن امساحة - من - من -

١- خدمات الأمهات: حدد أن ٨٣٪ من الأمهات (في الدراسة المسحية) يقبلن على الخدمات المتاحة بالشيخا وممنهم ٦٨٪ ذكر أن: ١- عدم مراكز رعاية الأمومة والطفولة غير أن عدم زيارات الحوامل للرعاية لم يتجاوز زيارة واحدة طوال شهور الحمل - ولا زالت الداية تقوم بدور كبير في توليد الأمهات بالشيخا حيث تقوم بحوالي ٤٢٪ من الولادات المنزلية.

أما عن استخدامات وسائل تنظيم الأسرة فكانت ضعيفة وكانت أحد المشكلات التي ذكرت بواسطة القيادات.

٦- المشاكل الاجتماعية،

من أهم المشاكل الاجتماعية التي أثرت من القيادات والتي ظهرت من الدراسة الانثروبولوجية مشاكل الايمان والجريمة بالشيخا وكان من أهم ما ذكر كأسباب مساعدة لهذه المشاكل قصور خدمات الأمن الليلية وعدم إنارة الشوارع ليلاً وتواجد اطفال الشوارع بكثرة في الشيخا وقد نوهت حوالي ٥٠٪ من أسر الدراسة المسحية باحتياجهم الشديد لحضانات منخفضة الأجر لأطفالهم كبديل لتواجد هم في الشوارع.

كما أثرت مشكلة عدم وجود الخدمات الترفيهية بالشيخا مثل النوادي والمكتبات وساحات الرياضة.

التوصيات:

وقد أمكن تجميع توصيات المجموعات المشتركة في الدراسة وهي مجموعات التبادلات ومجموعات الأسر وتحويلها إلى توصيات عمية كما يلي:

أولاً: تكوين لجنة استشارية فنية:

تحت رئاسة ومسؤولية السيد رئيس ملى غرب وتتكون اللجنة من أعضاء فنيين وأعضاء من الهيئات التنفيذية وتتكون على أساس تطوعي ونفد المصالح العلمية لتطوير وتنمية المنطقة وتضم اللجنة ممثلين من الأحزاب السياسية والمؤسسات الأهلية والمؤسسات الدينية ثم الإدارات الحكومية الخاصة بالصحة والتعليم والشئون الاجتماعية وكذلك ممثلين للجماعة.

وتختص هذه اللجنة بالوظائف التالية:

- ١- وضع خطة عملية على مستوى الشياخة لحل المشاكل المتعددة بالشياخة ومقابلة احتياجات المجتمع بها في ضوء ما تمت دراسته مع تحديد الاحتياجات المادية والمادية ومدى الإحتياج لمساهمة الإدارات المختلفة.
- ٢- التنسيق في تنفيذ الخطة بين الإدارات والمؤسسات المختلفة لتقوم كل منها بأدوارها الخاصة.
- ٣- بأشكال جديدة ذات أهمية ومعنى وهبات أخرى معنية بتطور المجتمعات المختلفة.

٢- من لجان أخرى في أضيق الحدود للتعامل مع مجموعات المشاكل المتقاربة وتقديم المعونة النفسية لها.

٣- تحريك المجموعات الشعبية والتعديلات الساعمة في الشياخة للاستدراك والمساندة في البرنامج عن طريق أن تسيبات المتواجدة وهذا لتأكيد المشاركة الشعبية في البرنامج وكذلك تأكيد التعاون بين القطاعات الشعبية والقطاعات المتعلمة.

٤- تلزم التدريبات المختلفة التي تحتاجها خطة التنمية.

٥- القيام بالتقصيعة والدليل لأي أبحاث علمية مقترحة وتحتاجها خطة التنمية من حيث التنفيذ أو العناية أو التقييم.

٦- الاتصال بالهيئات الدولية المعنية ببرنامج تنمية المجتمعات للمساندة في التنفيذ والتدريب وخاصة في برامج محو الأمية والتدريب المهني وبرامج الأسر المنحة والتلقين النصحي وغيرها.

ثانياً: تقوم اللجنة الاستشارية المعنية بتكوين أربع لجان فرعية للتعامل مع مجموعات الاحتياجات وهي:

أ- الأسكان والبيئة.

ب- رعاية الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة والتغذية.

ج- التعليم الرسمي والخاص وتعليم الكبار.

د - الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والدينية.

على أن تمثل جميع القطاعات الادارية والأهلية وجاءة الاستندرية في هذه اللجان التي يكون لها صلاحيات تنفيذية.

وتكون أ.د. وظائف هذه اللجان مراجعة دراسة احتياجات الشياخة ثم مراجعة احتياجات المجموعة الخاصة بها ثم وضع اهداف واضجة لبرنامج المعالجة بحيث تكون قابلة للتنفيذ وكذلك وضع خطة مبسطة بجدولة زمنية للبرنامج مع توضيح لطريقة المتابعة والتقييم المستمر - هذا ويجب أن تضع هذه اللجان خطة التدريب والبحوث المطلوبة والتنسيق المطلوب وتحديد الهيئات المعاونة والتي تحتاجها خطة التنمية ومعالجة الاحتياجات خطة التنمية ومعالجة الاحتياجات.

ونخص بالشكر السيد / رئيس حي غرب الاسكندرية وجميع العاملين معه في كرموز لحسن تعاونهم أثناء هذه الدراسة .

نقاط للمناقشة:

١- ما هو الهدف من هذه الدراسة، وما هي المؤشرات لتحديد احتياجات المجتمع المصري المتخلف؟

٢- ما هي الخطوات البحثية التي أتبعتم لتحديد احتياجات المجتمع وما هي خصائص المجتمع الحضري المتخلف.

٣- ناقش أهم النتائج التي تم الوصول إليها.

٤- من وجهة نظرك كأحد مائى اجتماعى وكنت تعمل مع إحدى المجتمعات الريفية المتخلفة ما هي أهم الحلول لمعالجة مشكلات واحتياجات هذا المجتمع؟

الحالة الثانية

محضر اجتماع للقيادات الشعبية والتنفيذية

واحدى القرى لدراسة حاجات ومشكلات القرية^(١)

عقد اجتماع مشترك بين القيادات الشعبية والتنفيذية بقرية (ع) يوم الثلاثاء الموافق ١٩٨٤/٦/٩ فى تمام الحادية عشر صباحاً، بمقر الوحدة المحلية ورئاسة رئيس الوحدة المحلية للقرية وبحضور عضو مجلس الشعب بالقرية ورئيس المجلس الشعبى المحلى للوحدة المحلية للقرية ورئيس مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع بالقرية، ومدير الوحدة الاجتماعية بالقرية.

جدول الأعمال:

- ١- التعرف على حاجات ومشكلات القرية.
- ٢- دراسة أساليب تحقيق التعاون بين الأجهزة الشعبية والتنفيذية لحل مشكلات القرية.

٣- ما يستجد من أعمال.

محضر الاجتماع:

بدأ رئيس الوحدة المحلية الاجتماعى بالترحيب بالقيادات الشعبية بالقرية، ثم أشاد بالمبادرة التى قامت بها جمعية التنمية فى طلب عقد هذا الاجتماع بهدف تحقيق التعاون بين الأجهزة الشعبية والتنفيذية لخدمة القرية وحل مشاكلها، ثم تقدم بالشكر للباحث على جهوده مع جمعية التنمية خلال الفترة السابقة، وبعد ذلك إنتقل لمناقشة بنود جدول اعمال الاجتماع.

(١) محضر الاجتماع (فى) المرجع السابق ذكره.

أولاً: التعرف على مشكلات أهالي القرية:

قام الباحث بعرض نتائج الدراسة الاستطلاعية التي قام بها في المرحلة التمهيديّة من الممارسة التمهيديّة وخاصة ما ارتبط منها بحاجات ومشكلات أهالي القرية، وقد تمثلت في نقص العديد من الخدمات والدوريات بالقرية وشعف المتوجّود منها بالفعل، وقد أكد على أن تراكم الخدمات والمشكلات، وعدم إحسان الأهالي باهتمام المسؤولين بحل هذه المشكلات أثر على درجة الولاء والانتماء للقرية وقد أصبح ذلك من السلبية والآثار السلبية تجاه أي جهد تبذل حلّ لتلك المشكلات وبالتالي عدم مشاركتهم ومساهمتهم في هذه الجهود.

وقد علق رئيس الوحدة المحليّة على ذلك بقوله أنه قد تقدم بمذكرات للمسؤولين بمركز كفر الدوار بهذه الحاجات والمشكلات وناقشهم فيها، مقابلته لهم ووعدوا بحلها عند توفر الإمكانيات، وقد أيد كل من رئيس المجلس الشعبي المحلي بالقرية وعضو مجلس الشعب بكلام رئيس الوحدة المحليّة وأعلنا أنهما قد أطلعا على صور هذه المذكرات، وأن المجلس الشعبي المحلي قد تقدم بتوصيات مثلها إلى المجلس الشعبي المحلي بمركز كفر الدوار ووعدوا بحل هذه المشكلات.

ثانياً: دراسة إمكانية تحقيق التعاون بين الأجهزة الشعبية والتنفيذية بحل مشكلات القرية.

أقترح رئيس مجلس إدارة جمعية التنمية بأن يتم حل بعض المشكلات التي يمكن حلها بالجهود الذاتية وعدم انتظار توفر الميزانيات للوحدة المحلية

! سواء فعلى سبيل المثال : كان زيادة حنفيات مياه الشرب بالقرية بواسطة
: زرعسات الأمالي ومساهمة كل من جمعية التنمية والمجلس الشعبى
المحلى .

يقد أشار رئيس المجلس الشعبى المحلى إلى أنه بالنسبة لمشكلة عدم
وجود مدرسة إعدادية بالقرية لعدم وجود أرض قضاء يمكن أن تقاوم عليها،
يمكن تنظيف وأعداد مكان المدافن القديم بالقرية لبناء المدرسة عليه، وقد
اقتراح مدير الوحدة الاجتماعية أن يتولى مركز شباب القرية إقامة معسكر
للعمل خلال العطلة الصيفية لأعداد وتجهيز المكان وعرضه على مديرية
تربية والتعليم لأدراج المدرسة بالخطة القادمة . ووافق الحاضرون على ذلك
الاقتراح .

يقد اقتراح عضو مجلس الشعب بالقرية تشكيل لجنة لمقابلة المسؤولين
: تسهر تدوير لعرض مشكلات القرية التى يصعب حلها بالجهود الذاتية
- زيادة ضغط الكهرباء وبناء المدرسة الإعدادى واستكمال المدرسة
الابتدائية وزيادة عدد فصولها . وقد وافق الحاضرون على الاقتراح، وأتفق
على تشكيل لجنة من رئيس الوحدة المحلية وعضو مجلس الشعب ورئيس
المجلس الشعبى المحلى للإتصال برئيس الوحدة المحلية للمركز ومديرى
الهيئات التنفيذية للاهتمام بحل هذه المشكلات .

يقد أثنى الباحث على هذه المناقشة الموضوعية، وما حققته من
مقترحات بناءة وقد طلب من القيادات المشاركين فى هذا الاجتماع ضرورة

إقامة لقاءات مستمرة مع أهالى القرية لسماع شكواهم وحاجاتهم، وعرض الجهود المبذولة عليهم لما لذلك من تأثير على الأهالى وأجسادهم بإهتمام القيادات والمسؤولين بمشاكلهم وحاجاتهم وإهتمامهم بأرائهم ومقترحاتهم مع ضرورة إهتمام الأجهزة الشعبية والتنفيذية بشكاوى الأهالى والعمل على إزالتها. مع ضرورة تحقيق التعاون مع رئيس الوحدة المحلية للقرية من قبل المجلس المحلى فى القيام بالدور الرقابى على الأجهزة التنفيذية بالقرية بهدف زيادة كفاءة خدماتها بالنسبة للأهالى، وقد وافق الحاضرون على هذه المقترحات ووضعها موضع التنفيذ.

وقد نهاية الاجتماع شكر رئيس الوحدة المحلية للمشاركين فى الاجتماع على مدى إهتمامهم بتحقيق التعاون بين الأجهزة التنفيذية والشعبية لخدمة أهالى القرية، وتمنى استمرار وزيادة هذا التعاون بينهم، وقد انتهى الاجتماع فى تمام الواحدة ظهراً.

الحالة الثالثة

المقابلة الرابعة

مع رئيس مجلس إدارة إحدى جمعيات

تنمية المجتمع الريفي

في يوم الأحد الموافق ١٩٨٩/٢/١٩ وفي تمام الخامسة مساءً، وبمركز شباب القرية عقد الباحث المقابلة الرابعة مع رئيس مجلس إدارة جمعية التنمية بقرية (هـ)، وذلك لمناقشة معوقات مشاركة المواطنين في التنمية بالقرية من خلال جمعية تنمية المجتمع بها.

وقد تناولت المقابلات الثلاثة السابقة مناقشة الموضوعات : (ظروف نشأة الجمعية وتطور العضوية بها، ولائحتها الداخلية وأساليب العمل بها، وميزانية الجمعية ومصادرها، والبناء الداخلي للجمعية ، ودور الاختصاصي الاجتماعي مع الجمعية ..).

ولقد حدد رئيس مجلس إدارة الجمعية معوقات مشاركة المواطنين في التنمية خلال هذه المقابلة بما يلي:

• إن القيادات التي تتولى مسئولية العمل بالجمعية غالبيتهم من كبار السن ويحتلون مناصبهم منذ سنوات تدل على إتي أكثر من سبع سنوات، وأن الكثير منهم أصيبت ظروفه العمرية والصحوية تجعله دون المشاركة بفاعلية في إدارة الجمعية .
• في الأنظمة الاجتماعية اجتماعات مجلس إدارة الجمعية
• في الأنظمة الاجتماعية اجتماعات مجلس إدارة الجمعية

الجمعية من ١٢ عضواً إلى ٧ أعضاء في عام ١٩٨٦ . لقد أثبتت عدم حيوية ونشاط الجمعية، وعدم تشجيع الأهالي على المشاركة في عضويتها أو المساهمة في برامجها وأنشطتها.

• ارتفاع رواتب العاملين والموظفين بالجمعية وأنشطتها، وارتفاع أسعار المواد اللازمة لإقامة مشروعات جديدة أو دعم المشروعات الحالية بالجمعية مع ثبات ميزانية الجمعية منذ سنوات طويلة . أثر في عدم إقامة برامج ومشروعات بالقرية وبالتالي في اتجاهات الأهالي نحوها وعدم مشاركتهم في عضويتها وفي برامجها ومشروعاتها من سنوات طويلة .

• يؤثر على طبيعة العمل بالجمعية العلاقات العائنية والخاصة مما تسبب في ارتفاعية العمل بها، وهذا يفسر عدم إنتظام لجان الجمعية في اجتماعاتها وعملها، وكذلك في ضعف العمليات الإدارية بها والتي تتمثل في نقص سجلات الجمعية وعدم اكتمال التسجيل بالموجود فيها بالفعل، وقد انعكس ذلك على صورة الجمعية بالقرية ومدى جديتها في أداء عملها للمشاركة في التنمية .

• عدم تفرغ الاختصاصي الاجتماعي الذي يعمل مع الجمعية حيث يتولى مسؤوليات العمل في إدارة الوحدة والإشراف على العديد من الجمعيات، بالإنابة، لأنه يسكن خارج القرية، كان من الأسباب التي أثرت في عدم قيام الجمعية بدورها في تنمية المجتمع المحلي وضعف أسلوب عملها .

• خـان لضعف ونقص الخدمات الموجودة بالقرية، وعدم اهتمام

المسؤولين بعلاج المشكلات بالقرية أكبر الأثر في عدم مشاركة أهالي القرية في جهود التنمية بها.

- وجود صراعات بين القيادات الشعبية بالقرية سواء من قبل قيادات جمعية التنمية أو قيادات المجلس الشعبي المحلي ، وقد أرجع هذه الصراعات إلى الصراعات العائلية أو لرغبة كل منهم في السيطرة على مقاليد الأمور لتحقيق مصالح خاصة بهم ، مما أثر على وجود علاقات تعاونية وتنسيقية بينها وبالتالي عدم تعاونهم في إنشاء مشروعات وبرامج مشتركة لخدمة القرية ، وقد أثر ذلك في وجود فجوة بين القيادات والأهالي للمشاركة في جهود التنمية.

- تأثير رسوخ العادات والقيم الريفية ، وإنشغال العنصر النسائي في النشاط الزراعي كمصدر أساسي لدخل غالبية أهالي القرية ، وفي الأعمال المنزلية على اشتراك العنصر النسائي في أي تنظيمات مجتمعية أو المساهمة في جهود التنمية بالقرية.

وقد انتهت المقابلة في تمام الساعة والنصف مساءً.

الحالة الرابعة

محضر اجتماع مجلس الإدارة الاتحاد الإقليمي

يوم الإثنين الموافق ٢٠٠٩/١٠/٢٦

إنه في يوم الإثنين الموافق ٢٠٠٩/١٠/٢٦ في تمام الساعة السابعة والنصف مساءً اجتمع أعضاء مجلس إدارة الاتحاد بالمؤسسة القومية بمحرم بك ، برئاسة رئيس مجلس الإدارة وسكرتارية السكرتير العام وحضور السادة أعضاء المجلس (عشرة أعضاء) .

وبحضور المدير العام التنفيذي

واعتذر عن الحضور أربعة أعضاء

ولما كان الاجتماع قانوني بدأ بمناقشة جدول الأعمال الآتي :-

١- التصديق على محضر الجلسة السابقة المنعقد في ٢٠٠٩/٨/٨ .

٢- عرض الموقف المالي للاتحاد من ٢٠٠٩/١/١ حتى ٢٠٠٩/٩/٣٠ .

٣- عرض المذكرة بشأن العلاقة الاجتماعية للعاملين بالاتحاد .

٤- اقتراح طريقة التعامل المالي مع شعب الاتحاد وجمعياتها .

٥- عرض المكاتبات الهامة الواردة للاتحاد .

٦- عرض موقف الجمعيات .

٧- مناقشة الإسكندرية عاصمة للسياحة العربية عام ٢٠١٠ .

٨- عرض ما تم تنفيذه في اللجان والشعب .

٩- عرض موقف مكتبة الاتحاد .

١٠- مناقشة مشاكل إشهار الحضانات الملحقة بالجمعيات .

١١- ما يستجد من أعمال .

أولاً: التصديق على محضر الجلسة السابقة بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٨ .

- تم تلاوة محضر الجلسة السابقة المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٨ وتم التصديق عليه من جميع الحاضرين .

- ثانياً: عرض الموقف المالي للاتحاد من ٢٠٠٩/١/١ حتى ٢٠٠٩/٩/٣٠.
- تم تأجيل عرض الموقف المالي للاتحاد لاجتماع اللجنة التنفيذية القادم لاعتذار أمين الصندوق عن حضور الاجتماع .
- ثالثاً: عرض المذكرة بشأن العلاوة الاجتماعية للعاملين بالاتحاد .
- تم مناقشة المذكرة بشأن العلاوة الاجتماعية للعاملين بالاتحاد وتفويض اللجنة التنفيذية في منح العلاوة وكذا مكافأة عيد الأضحى .
- رابعاً: اقتراح طريقة التعامل المالي مع شعب الاتحاد وجمعياتها .
- تم التأجيل لاجتماع اللجنة التنفيذية القادم لاعتذار أمين الصندوق عن حضور الاجتماع .
- خامساً: عرض أهم المكاتبات الواردة للاتحاد .
- عرض المكاتبات الهامة الواردة للاتحاد خلال الفترة من ٢٠٠٩/٨/٩ وحتى ٢٠٠٩/١٠/١٩ وأحيط المجلس علماً .
- سادساً: عرض موقف الجمعيات .
- عرض موقف الجمعيات المشهرة حتى ٢٠٠٩/١٠/٢٢ وعددها (١٩٩٤)
- عدد الجمعيات التي تم سحب أوراقها من ٢٠٠٩/١/١ حتى ٢٠٠٩/١٠/٢٢ عدد (٢٠٥) جمعية ، عدد (٣٧) مؤسسة .
- عدد الجمعيات التي تم شؤها من ٢٠٠٩/١/١ حتى ٢٠٠٩/١٠/٢٢ عدد (٩٤) جمعية ، عدد (١٣) مؤسسة .
- عدد الجمعيات المسددة للاشتراك عن عام ٢٠٠٩ عدد (٤٠٦) جمعية .
- عدد الجمعيات المحلولة خلال عام ٢٠٠٩ عدد (١١) جمعية .
- وأحيط المجلس علماً . مع دراسة اقتراح قانونية تحصيل اشتراكات الاتحاد عن طريق رؤساء الشعب ويُصرف بدل انتقال للمحصل .
- سابعاً: مناقشة الإسكندرية عاصمة للسياحة العربية لعام ٢٠١٠.
- تم مناقشة الإسكندرية عاصمة للسياحة العربية عام ٢٠١٠ واقترح أعضاء مجلس الإدارة عمل دورات تدريبية للشباب في الجمعيات على الإسكندرية

عاصمة للسياحية العربية وكيفية استقبال السائح ومعرفة عالم الإسكندرية
معرفة تامة وكيفية تنشيط حركة السياحة والاشتراك مع جميع الجهات وعمل
معارض تجذب السائحين .

- قرر مجلس الإدارة تجميع الأفكار والمقترحات وصياغتها بورقة عمل
لدراستها.

ثامناً: عرض ما تم تنفيذه في اللجان والشعب .

- عرض د (أ.ص) الأمين العام ما تم تنفيذه في الشعب خلال شهر رمضان
والعيد والمدارس وأحيط المجلس علماً .

- كما عرض عمل لجنة التدريب حيث تم إقامة دورة تدريبية في الفترة
١٠/٢٠ - ٢٢/١٠/٢٠٠٩ بعنوان "الاتصال والتواصل" بالإضافة إلى دورتين
قادمتين في الفترة من ١٠/٢٧ - ٢٩/١٠/٢٠٠٩ في "مهام واختصاصات أجهزة
الجمعيات" والثانية في الفترة من ١١/٣ - ١١/٥/٢٠٠٩ في "التخطيط
الاستراتيجي" أما دورة الأعمال المالية سيتم عملها في آخر أسبوع في شهر
ديسمبر .

- عرض أيضاً د/ (أ.ص) عمل لجنة الصحة والبيئة من القوافل الطبية
ومؤتمرات التدخين والإدمان .

- تحدث د/ (أ.ص) عن حل جمعية نهضة المرأة بالعامرية برئاسة م / (أ.ح)
ورئيس شعبة العامرية .

وقرر مجلس الإدارة إسناد الشعبة إلى د/ (ط.أ) .

تاسعاً: عرض موقف مكتبة الاتحاد .

- عرض موقف مكتبة الاتحاد وقرر مجلس الإدارة إحالة الموضوع إلى اللجنة
الثقافية للدراسة .

عاشراً: مناقشة مشاكل إشهار الحضانات الملحقة بالجمعيات .

- تم مناقشة مشكلة إشهار الحضانات الملحقة بالجمعيات الأهلية واقترح
المجلس تحديد لقاء في جمعية الشبان المسلمين مع وكيل وزارة التضامن

الاجتماعي ومسئولي الأسرة والطفولة وسكرتير: عام المحافظة والجمعيات
لمناقشة المشكلة .

الحادي عشر: ما يستجد من أعمال .

- تحدث د/ (أ.ص) عن استعداد الشعب لصلاة عيد الأضحى المبارك لعام
١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م وعن مراجعته مع رؤساء الشعب لساحات الصلاة
والمسؤولين والاتصالات وتم الانتهاء من وضع الخطة .

- تحدث أيضاً عن تحديث الدليل وإضافة عدد صفحات بالألوان للدعاية
للجمعيات.

ولما لم يستجد من أعمال أخرى فقد انتهى الاجتماع في تمام الساعة العاشرة
مساءً

الأمين العام

رئيس الاتحاد

تحريراً في ٢٦/١٠/٢٠٠٩.

الحالة الخامسة

محضر اجتماع الجمعية العمومية

العادية يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٩/٤/٢٤

اجتمعت الجمعية العمومية العادية للاتحاد برئاسة رئيس الاتحاد وحضور ممثلاً عن الاتحاد العام للجمعيات في تمام الساعة الثانية بعد صلاة الجمعة الموافق ٢٠٠٩/٤/٢٤ بمقر جمعية الشبان المسلمين بالشاطبي وذلك بعد تأجيلها ساعة من الساعة الواحدة إلى الثانية لعدم اكتمال النصاب القانوني . ونظراً لقانونية الاجتماع بحضور (٢٠٣) من عدد (٥٨٧) الذين لهم حق الحضور فقد افتتح الجلسة رئيس الاتحاد مرحباً بالسادة الحضور وبدأ النظر في جدول الأعمال وقد اقترح السادة الحضور بدء النظر في جدول الأعمال ببند انتخاب أعضاء مجلس إدارة الاتحاد بدلاً من الذين انتهت أو زالت عضويتهم لاختيار (٥) أعضاء أولاً وتم التصويت على ذلك وقد وافق جميع السادة أعضاء الجمعية العمومية .

القرارات

أولاً: انتخاب أعضاء مجلس إدارة الاتحاد بدلاً من الذين انتهت أو زالت عضويتهم لاختيار (٥) أعضاء . وقد تم تعريف السادة المرشحين لأنفسهم للسادة أعضاء الجمعية العمومية وعددهم (٨) مرشحين حيث تم اختيار لجنة من (٣) ثلاثة أعضاء من السادة ممثلي الجمعيات أعضاء الجمعية العمومية للإشراف ومراقبة عملية التصويت والفرز .

وقد بدأت عملية التصويت والفرز وقد أسفرت نتيجة الفرز عن الآتي :-

عدد الحضور : ٢٠٣ .

الذين أدلوا بأصواتهم : ١٩٩

أصوات باطئة : ٣

أصوات صحيحة : ١٩٦.

م	الاسم	عدد الأصوات	الترتيب
١	أ / (س.ق)	١٧٢	١
٢	أ / (م.م)	١٦٦	٣
٣	د / (ح.أ)	١٦٣	٤
٤	د / (ط.م)	١٧١	٢
٥	أ / (م.ج)	١٢٦	٥
٦	أ / (ن.م)	٧٦	٦
٧	أ / (ع.ع)	٣٧	٨
٨	أ / (ر.ع)	٦٩	٧

وبهذا قد فاز لعضوية مجلس الإدارة حسب ترتيب الأصوات هم السادة :

١. أ / (س.ق) .

٢. د / (ط.م) .

٣. أ / (م.م)

٤. د / (ح.أ)

٥. أ / (م.ج)

ثانياً: تم عرض الميزانية والحساب الختامي عن عام ٢٠٠٨ وتقرير مراقب

الحسابات وتم اعتمادها والموافقة عليهم .

ثالثاً: تم عرض تقرير مجلس الإدارة عن عام ٢٠٠٨ وتم اعتماده والموافقة

عليه.

رابعاً: تم عرض مشروع الميزانية التقديرية لعام ٢٠٠٩ وتم الموافقة عليها.

خامساً: تم تعيين أ / (أ.م) مراقباً للحسابات .

سادساً: ما يستجد من أعمال .

- أثار السادة الحضور أعضاء الجمعية العمومية اعتراضهم على توزيع فرص الحج العام الماضي بنظام القرعة فقط .
 - وقد تم التوصية بأن يكون توزيع فرص الحج على الجمعيات بنظام الحصص والقرعة معاً وإن ترفع هذه التوصية للسادة المسؤولين .
- ونظراً لما لم يستجد من أعمال أخرى فقد انتهى الاجتماع في تمام الساعة الخامسة مساءً.

رئيس الاتحاد

تحريراً في ٢٤/٤/٢٠٠٩

مراجع الكتاب

أولاً ، المراجع باللغة العربية.

ثانياً ، المراجع باللغة الإنجليزية

أولاً: المراجع العربية :-

- ١- إبراهيم عبد الرحمن رجب، ممارسة طريقة تنظيم المجتمع، تنظيم المجتمع أسس نظرية تطبيقات عملية، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٣
- ٢- _____ ، نماذج ونظريات تنظيم المجتمع ، الكتاب الثاني، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- ٣- _____ ، أساسيات تنظيم المجتمع ، الكتاب الأول ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- ٤- _____ ، تنظيم المجتمع أسس نظرية وأجهزة ، الكتاب الرابع ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٨٣ .
- ٥- إبراهيم عبد الهادي المليجي ، الخدمة الاجتماعية من منظور تنظيم المجتمع - رؤية واقعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩١ .
- ٦- _____ ، تنظيم المجتمع- مداخل نظرية ورؤية واقعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠١ .
- ٧- أبو النجا محمد العمري ، تقويم فاعلية دور المساعدات الخارجية في تنمية الجهود الذاتية ، دراسة في مشروعات جهاز بناء وتنمية القرية بمحافظة البحيرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة .
- ٨- أحمد الخشاب ، الاجتماع التربوي والإرشاد الاجتماعي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

- ٩- أحمد السنهوري ، تنظيم المجتمع ، طريقة عملية للخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤.
- ١٠- أحمد كمال أحمد ، تنظيم المجتمع ، مجالات وأجهزة وحالات ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٠.
- ١١- _____ ، مناهج الخدمة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي ، الجزء الثاني ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٧.
- ١٢- _____ ، نظريات وحالات ، الجزء الثاني ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٣.
- ١٣- _____ ، تنظيم المجتمع ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٣.
- ١٤- أحمد كمال أحمد وآخرون ، دراسات في علم الاجتماع ، الجزء الأول ، دار الجيل للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٤.
- ١٥- _____ ، اتجاهات في إعادة بناء وتنمية القرية المصرية ، مكتب الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠.
- ١٦- أحمد مصطفى خاطر ، طريقة تنظيم المجتمع - مدخل لتنمية المجتمع المحلي ، استراتيجيات وأدوار المنظم الاجتماعي ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، ١٩٨٤.
- ١٧- _____ ، طريقة الخدمة الاجتماعية فسي تنظيم المجتمع (مدخل لتنمية المجتمع المحلي- استراتيجيات وأدوات المنظم الاجتماعي)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٧.

- ١٨- إمام عبد الفتاح إمام ، مسيرة الديمقراطية ، رؤية فلسفية ، مجلد عالم الفكر ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الثاني ، الكويت ، ديسمبر ١٩٩٣ .
- ١٩- إقبال الأمير السمالوطي ، التنمية الاجتماعية ، دار وهدان للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ٢٠- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة ، شروق ، أكتوبر ، ١٩٩٤ .
- ٢١- حمدي عبد الحارس ، هناء حافظ بدوي ، تنظيم المجتمع - المدخل والأجهزة ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ .
- ٢٢- رشاد أحمد عبد اللطيف ، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ، مدخل دراسة المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٩ .
- ٢٣- رشاد أحمد عبد اللطيف ، نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية - مدخل متكامل ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ .
- ٢٤- سامية محمد فهمي ، مسعد الفاروق ، أجهزة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، إسكندرية ، بدون سنة النشر .
- ٢٥- _____ ، مقدمة في ممارسة الخدمة الاجتماعية ، أجهزة تنظيم المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٦ .
- ٢٦- _____ ، هناء حافظ بدوي ، ممارسة تنظيم المجتمع في أجهزة الرعاية الاجتماعية ، مطبعة سامي ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ .
- ٢٧- سليمان الطماوى ، الوجيز في القانون الإداري ، دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

- ٢٨- سمير نعيم أحمد ، النظرية في علم الاجتماع ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧١ .
- ٢٩- سيد أبو بكر حسنين ، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- ٣٠- سوسن عثمان عبد اللطيف ، عبد الخالق عفيفي ، تنظيم المجتمع ، مداخل ونماذج للممارسة المهنية ، بدون دار نشر ، ١٩٩١ .
- ٣١- _____ ، تنظيم المجتمع - أجهزة الممارسة المهنية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
- ٣٢- صالح العبد وآخرون ، الكتاب السنوي الأول ، في التنمية الريفية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨١ .
- ٣٣- _____ ، الكتاب السنوي الثاني من التنمية الريفية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٢ .
- ٣٤- حامد عبد السلام زهران ، علم النفس الاجتماعي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ٣٥- عادل مختار الهواري ، دراسات نقدية في علم اجتماع التنمية الطبعة الأولى مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٣٦- عبد الباسط عبد المعطى ، في التنمية البديلة ، دراسات وقضايا ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠ .
- ٣٧- عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون ، تنظيم المجتمع ، بدون دار نشر ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

- ٣٨- _____ ، نظريات تنظيم المجتمع ، عمان
للخدمات العلمية ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- ٣٩- _____ ، الخدمة الاجتماعية المعاصرة ، دار
النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- ٤٠- _____ ، تنظيم المجتمع - أجهزة وتنظيمات
دار الحكيم للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ٤١- _____ ، تنظيم المجتمع - نماذج - مهارات
- أدوار ، دار الحكيم للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ٤٢- _____ ، تنظيم المجتمع ، أسس وعمليات ،
دار الحكيم للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ٤٣- _____ ، تنظيم المجتمع (أجهزة- مجالات- حالات)،
مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة،
١٩٩٦ .
- ٤٤- _____ ، تطور مؤسسات تنظيم المجتمع، في رشاد أحمد
عبد اللطيف وآخرون، أساسيات تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، كلية
الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٦ .
- ٤٥- عبد الخالق محمد عفيفي ، تنظيم المجتمع ، أدوار ونماذج الممارسة ،
مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ٤٦- _____ ، تنظيم المجتمع في إطار التحديث والمعاصرة،
مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٧ .

- ٤٧- عبد الغنى عبود وآخرون ، أقوال فى التنمية ، مجلة الفكر العربى ، العدد الخامس والأربعون ، مارس ، ١٩٨٧ .
- ٤٨- عبد الهادى الجوهري ، فى المشاركة الشعبية دراسة فى علم الاجتماع السياسى ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٤٩- _____ ، علم الاجتماع نشأته وتطوره ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- ٥٠- عبد الهادى محمد والى ، المتكامل والتنمية مع تطبيقات على بعض جوانب التكامل بين مصر والسودان ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية ، ١٩٨٣ .
- ٥١- على عبد الرزاق جلي ، الاتجاهات الأساسية فى نظرية علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠ .
- ٥٢- على الدين السيد ، الخدمة الاجتماعية - الأصالة والمعاصرة ، مكتبة عسین شمس ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- ٥٣- عالية حسن حسين ، التنمية نظرياً وتطبيقياً ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ٥٤- قسم التخطيط الاجتماعى ، التنمية الاجتماعية - أسس وقضايا ، مركز نشر ونزيع الكتاب الجامعى ، جامعة حلوان ، القاهرة ، بدون سنة نشر .
- ٥٥- كمال دسوقي ، دينامية الجماعة فى الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعى ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- ٥٦- لويس ملكية ، سيكولوجية الجماعة والقيادات ، النظرية والبحث فى ديناميات الجماعة ، الجزء الثالث ، العالم العربى للنشر ، ١٩٦٤ .

- ٥٧- مرزوق عبد الرحيم عارف ، جمعية تنمية المجتمع ودورها فى توعية الأسرة الريفية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٦٣ فبراير ١٩٧٩ .
- ٥٨- مريم أحمد مصطفى ، تنمية المجتمعات المحلية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٩١ .
- ٥٩- _____ ، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩١ .
- ٦٠- محمد أحمد عبد الهادي ، تنظيم المجتمع ، الجزء الثاني ، بدون دار نشر ، ١٩٨٤ .
- ٦١- محمد بهجت كشك ، المدخل إلى تنظيم المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية ، ١٩٨٥ .
- ٦٢- _____ المدخل إلى تنظيم المجتمع، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر .
- ٦٣- _____ ، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٦
- ٦٤- محمد حلمي ، موجز مبادئ القانون الإداري ، إدارة الاتحاد العربى للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ٦٥- محمد رفعت قاسم، تنظيم المجتمع — الأسس والأجهزة، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠ .
- ٦٦- _____ ، عمليات الممارسة المهنية فى تنظيم المجتمع ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

- ٦٧- محمد شمس الدين أحمد ، العمل مع الجماعات في محيط الخدمة الاجتماعية ، مطبعة يوم المستشفيات ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- ٦٨- محمد عبد الحي نوح ، تنظيم المجتمع المهني ، معارف ، قيم ، مهارات ، دار الحكيم للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
- ٦٩- محمد عبد الفتاح محمد ، تجربة الحكم المحلي وأثرها في تحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨١ .
- ٧٠- _____ ، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، إسكندرية ، ١٩٩١ .
- ٧١- _____ ، ممارسة تنظيم المجتمع في الأجهزة والمنظمات الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ .
- ٧٢- محمد عبد الفتاح ي . ي ، مبادئ الإدارة العامة ، مطابع الفرزدق التجارية ، الرياض ، ١٩٨٧ .
- ٧٣- _____ ، اتخاذ القرارات التنظيمية ، زهران للنشر والتوزيع ، الأردن ، ١٩٩٣ .
- ٧٤- محمد فؤاد حجازي ، البناء الاجتماعي ، الطبعة الثانية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ٧٥- محمد كمال البطريق ، محمد جمال شديد ، تنمية المجتمع المحلي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- ٧٦- محي الدين صابر ، الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية ، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ، سرس اللبان ، ١٩٦٣ .

- ٧٧- مديرية الشؤون الاجتماعية ، الاتحاد الإقليمي للجمعيات والمؤسسات بالإسكندرية ، قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢.
- ٧٨- مسعد الفاروق حمودة ، تنمية المجتمع الريفي والحضري ، بدون دار نشر ، بدون سنة نشر.
- ٧٩- ملاك أحمد الرشيد وآخرون ، اتجاهات معاصرة في خدمة المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، إسكندرية ، ١٩٨٣.
- ٨٠- _____ ، تنظيم المجتمع، نماذج ونظريات علمية لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٩٦.
- ٨١- موسى شيتوي وآخرون، التطوع والمتطوعون في العالم العربي، دراسة حالة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٠.
- ٨٢- نبيل محمد صادق ، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ، مدخل إسلامي ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون سنة نشر .
- ٨٣- هدى بدران ، تنظيم المجتمع ، مطبعة الميحي ، الجيزة ، ١٩٦٩.
- ٨٤- هناء حافظ بدوي ، أجهزة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ .
- ٨٥- يسرى شعبان عبد الحميد التطوع في تنظيم المجتمع، في رشاد عبد اللطيف وآخرون، مهارات وتطبيقات في تنظيم المجتمع، دار الحكيم للطباعة والنشر، ٢٠٠٣.

ثانياً: المراجع الأجنبية :-

- 1- Arthur Dunham , The New community organization , Thomas Y. Growell company , Inc , New York , 1970.
- 2- Arthur Hilman , Community organization , and planning , the Macmillan company , New York , 1997.
- 3- Armand Lauffer and Edward Newman Community organization for the 198's Haper and Row , New York , 1983.
- 4- Amitai Etzioni , Modern Organization , prentice- Hall , Inc , New , jersey , 1964.
- 5- Alice H, Collins and Dian L pancoast , Natural Helping Net- works National Assication of social work , New York , 1976.
- 6- A.J ponsion , National Development Asociological contribution , Mouton – The Hague, 1968.
- 7- Biddle M. William and Biddie J Liureid , Encouraging community Development , Holt Rinehart and Winston , NY , 1986.
- 8- Biddle w . William and Biddle j . Liureid , The Community Development precess , Holt , Rinehart and Winston , Inc , New York . 1965.
- 9- Black C.E. The Dynamic of Modernization , Haper and Row . New York , 1983.
- 10-Brain j. Berry , The Human Consequences of urbanization the Macmillan press , Ltd , London , 1973.
- 11-C.B, Mamaria , Social problems and social Organization in India , second Edition , Kitab Mahal , India , 1981.

- 12-Charles Grosser , New Direction in Community organization – from Enabling to advocacy . prager publishers , Inc , New York , 1973 .
- 13-Charles H. Zastrow, The Practice of Social Work, ACID-Free Recycled Paper, New York, 1999.
- 14-Charles , P. Loomis and Allan Feegle , A strategy for Rural change , Sckenkman publishing Co, Cambridge . 1975.
- 15-David Cox & Manohar Pawar, International Social Work, Issues, Strategies, and Programs SAGE Publications, United States of America, New Delhi, 2006
- 16-Douglas P. Bilklen , community organization – theory and practice , prentice – Hall , Inc , New Jersey , 1982.
- 17-Eugen pusic , social welfare and social development , prentice – Hall Inc , New York , 1972.
- 18-El Namki S,M problem of Management in Developing Environment , North Holland publishing company , New York , 1979.
- 19-Encyclopedia of Social Work, NASW Press, 1997.
- 20-Ewell p, Roy , cooperatives , Today and Tomorrow , the interstate printers publishers , Inc , Second Edition , U,S,A , 1969.
- 21-Fred M , Cox , et , al , strategies of community organization , A Book or Readings – peacock publishers Inc , New York , 1974.
- 22-Gwyn E, E , Jones and Maurice J, Rolls , progress in Rural Extension and community Development , vol , I , Johm wiley and sons , New York , 1982.
- 23-Hollander E.P, Leadership – Group and influence , Oxford University press , New York 1974.

- 24-Irving Aspergel , Community problem solving the Delinquency Example , the university of Chicago press , Chicago , 1969.
- 25-John L, Taylor and Willims G, David , Urban planning practice in developing countries , pergman press , New York , 1983.
- 26-Johen B Turner , the Challenge of in service training for social Development , Integrated social project , Ministry of social Affairs , Egypt , 1983.
- 27-Jack Rothman planning organization for social change , Columbia University press , New York , 1964.
- 28-John B , Turner , Nighborhood organization for community action , Vol . a National Association of social work , (N.A.S.W) Inc, U,S,A, 1987.
- 29-Joan orme, Gender and Community Care, social Work and Social Care Perspectives, New York, 2001.
- 30-Kulka R , Verroof and Douvan E , Natural Helping Network , (N.A.S.W) Inc, U.S.A. 1987.
- 31-Lyle Schaller , Community organization – conflict and Reconciliation Abingdon press, New York , 1976.
- 32-United Nation: The International Volumatry Program (U, N, 1999),
- 33-Thomas Cummings and Christopher G. Worley, Organization Development and Change, South-Western Collage Publishing United State, 1999.
- 34-Leggy wireman, citizen participation In: Encyclopedia of social work, (N. A. S. W) Vol, I, New York, 1987.
- 35-Marchall B. Clinard, Slums and community Development – Ex-periment in self – Help, the free press, New York, 1966.

- 36- Ministry of local Government, Local Development (11), Egyptian- American Cooperative program, U.S.Aid, August, 1985.
- 37- Normanlong, An Introduction to the sociology of Rural Development, the chauce press, Ltd, London, 1982.
- 38- Robert perlman and Arnold Gurin, organization and social planning, John Weely and sons, New York, 1972.
- 39- Ralph Kramer and Harry spect, Reading in Community organization practice, prentice Hall Inc., New York, 1975.
- 40- Robert C. Ziller, the social self, pergamon press, New York, 1973.
- 41- Richard Parvis, the social Development concept, school social work, Washington University, March, 1980.
- 42- Smalley Elizabeth Ruth, theory for social work practice, Clumbia Univ., press, U. S. A, 1980.
- 43- Salaman Graeme and Thompson Kenneth, Control and Ideology in organization, the open University press England, 1980.
- 44- Walter A. F., Introduction to social welfare, prentice-Hall Inc., U. S. A., 1970

محتوى الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة الكتاب.
	الفصل الأول.
	مراحل تطور طريقة تنظيم المجتمع.
١١	مقدمه.
١٤	أولاً : مراحل تطور طريقة تنظيم المجتمع فى الولايات المتحدة الأمريكية.
٣٩	ثانياً : مراحل تطور طريقة تنظيم المجتمع فى مصر.
	الفصل الثانى
	مدخل لدراسة الأجهزة فى تنظيم المجتمع
٥٧ .	مقدمه
٥٩	أولاً : أهداف جهاز تنظيم المجتمع
٦١ .	ثانياً : أنواع أجهزة تنظيم المجتمع
٦٦ .	ثالثاً : تكوين جهاز تنظيم المجتمع
٧١	رابعاً : . جهاز تنظيم المجتمع كنسق إجتماعى
٧٥	خامساً : مقومات أجهزة تنظيم المجتمع.
٧٧	سادساً : وسائل تمويل أجهزة تنظيم المجتمع.
	الفصل الثالث
	الأجهزة الأساسية لتنظيم المجتمع
٨٧	مقدمه

٨٨	أولاً : الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية
٩٢	ثانياً : الاتحاد الأقليمي
٩٦	ثالثاً : الاتحاد النوعي
١٠٨	رابعاً : مقارنة بين الاتحادات النوعية والاقليمية.
	الفصل الرابع
	الأجهزة المعاونة لطريقة تنظيم المجتمع
	"سجل تبادل المعلومات"
١١٥	مقدمة
١١٧	أولاً: أغراض السجل.
١٢٤	ثانياً: نظام العمل بالسجل.
١٢٨	ثالثاً: الصعوبات التي تقابل السجل.
	الفصل الخامس
	صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية
١٣٣	مقدمة
١٣٤	أولاً : مفهوم الصندوق
١٣٤	ثانياً : أهداف الصندوق
١٣٥	ثالثاً : البناء التنظيمي للصندوق
١٣٦	رابعاً : اختصاصات مجلس إدارة الصندوق.
١٣٧	خامساً : موارد الصندوق المالية.
	الفصل السادس
	مراكز ومكاتب التطوع
١٤٣	مقدمة

١٤٤	أولاً : مفهوم التطوع
١٤٥	ثانياً : أهمية التطوع
١٤٨	ثالثاً : أهداف التطوع
١٥٠	رابعاً : أنواع الأعمال التطوعية
١٥٣	خامساً : مصادر التطوع
١٥٤	سادساً : مراكز ومكاتب التطوع
١٦١	سابعاً : معوقات التطوع وعوامل نجاحه

الفصل السابع

الأجهزة الثانوية لطريقة تنظيم المجتمع

"مكاتب خدمة المواطنين"

١٦٧	مقدمه
١٧١	أولاً : الجهات التي تنشأ فيها مكاتب خدمة المواطنين.
١٧٢	ثانياً : البناء التنظيمي للمكتب.
١٧٢	ثالثاً : الهيكل التنظيمي الداخلي للمكتب.
١٧٦	رابعاً : إختصاصات المكتب.
١٧٧	خامساً : العلاقات الداخلية للمكتب.

الفصل الثامن

المجالس الشعبية المحلية

١٨٥	مقدمه
١٨٦	أولاً : مفهوم الإدارة المحلية
١٨٨	ثانياً : تطور الإدارة المحلية في المجتمع المصري
١٩٣	ثالثاً : أهداف الإدارة المحلية

١٩٧	رابعاً : فلسفة الإدارة المحلية
٢٠٢	خامساً : وحدات الإدارة المحلية
٢٠٤	سادساً : اختصاصات الوحدات المحلية
٢٠٨	سابعاً : دور المجالس المحلية فى تنمية المجتمع
٢١٠	ثامناً : المجالس الشعبية المحلية لتنظيم المجتمع
٢١١	تاسعاً : دور أخصائى تنظيم المجتمع فى المجالس الشعبية المحلية

الفصل التاسع

المجلس القومى للطفولة والأمومة

٢١٥	مقدمه
٢١٦	أولاً : نشأة المجلس والحاجة إليه
٢١٨	ثانياً : الوظائف الأساسية للمجلس
٢١٩	ثالثاً : المستوى الجغرافى والعضوية به
٢٢٠	رابعاً : اختصاصات المجلس القومى للطفولة والأمومة

الفصل العاشر

الصندوق الاجتماعى للتنمية

٢٣١	الهدف من إنشاء الصندوق
٢٣١	مهام الصندوق
٢٣١	كيفية عمل الصندوق
٢٣٢	موارد الصندوق
٢٣٣	سياسات الصندوق فى التعامل مع الجهات المختلفة

الفصل الحادى عشر

جهاز بناء وتنمية القرية كجهاز

٢٥٩	مقدمه
٢٥٩	أولاً : نشأة الجهاز واختصاصاته
٢٦١	ثانياً : مصادر التمويل فى جهاز بناء وتنمية القرية
٢٦٣	ثالثاً : اتفاقيات المساعدات الخارجية فى جهاز القرية
٢٦٦	رابعاً : الهيكل التنظيمى لجهاز بناء وتنمية القرية
٢٦٩	خامساً : البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة ودور جهاز بناء تنمية القرية فيه

الفصل الثانى عشر

الاتجاهات الحديثة لطريقة تنظيم المجتمع

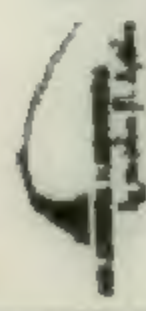
٢٨١	مقدمه
٢٨٥	أولاً : الاتجاهات المعاصرة للممارسة لتنظيم المجتمع فى أمريكا تغيرات فى المفهوم والفلسفة.
٢٨٨	تغيير فى المؤسسات والبرامج
٢٨٩	تغييرات فى الأدوات والأساليب
٢٩٠	تغييرات فى دور المنظم الاجتماعى
٢٩٢	تغييرات فى الاستراتيجيات والتكتيكات
٢٩٤	ثانياً : الاتجاهات المعاصرة لممارسة تنظيم المجتمع فى مصر.

الفصل الثالث عشر

حالات تطبيقية فى تنظيم المجتمع

٣٠٣	مقدمه
-----	-------

٣٠٤	كيفية تحليل مواقف العمل مع الجمعيات
	الحالة الأولى : دراسة تقييم الاحتياجات لأحدى المناطق الحضرية
٣١٣	الفقر في الإسكندرية.
	الحالة الثانية : محضر إجتماع مشترك للقيادات الشعبية والتنفيذية
٣٢٣	بإحدى القرى لدراسة حاجات ومشكلات القرية.
	الحالة الثالثة : تسجيل لمقابلة مع رئيس مجلس إدارة إحدى جمعيات
٣٢٧	تتمة المجتمع الريفي.
٣٣٠	الحالة الرابعة : محضر إجتماع مجلس إدارة الاتحاد الإقليمي
٣٣٤	الحالة الخامسة : محضر إجتماع الجمعية العمومية للاتحاد الإقليمي
٣٣٩	المراجع العربية
٣٤٨	المراجع الأجنبية

 Bibliotheca Alexandrina



1165710